الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د. الطاهر مولاي -سعيدة-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

- تخصص: اقتصاد ومالية دولية

بعنوان:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر
-دراسة قياسية- (1990-2016)

من إعداد الطالبة:

- مداح إيمان جيهاد

تحت إشراف الأستاذ:

د.بومدين محمد أمين

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ.....رئيسا
الأستاذ.....مشرفا
الأستاذ.....ممتحنا
الأستاذ.....ممتحنا

السنة الجامعية:

2017/2016

إهـــداء

أهدي هذا العمل إلى أعظم الآباء، أبي "عبد القادر"، أدامك الله لنا دعما عزا وفخرا

إلى أمي الحبيبة الغالية "حورية" جنتي، سندي وقرة عيني

إلى أخواتي العزيزات شرف عائلة "مداح" الدكتورة "دلال" والقاضي "خليدة" وأروع الأمهات "سومية" وبناتها الحبيبات "حليمة وكوثر" إلى الصغيرة "صبرينة" وإخوتي الأحباء "محمد وأمين"

إلى صديقتي وحبيبتي ورفيقة دربي "نوال" التي شاركت معي الحلوة والمرة.

إلى كل أصدقائي وزملائي والأرواح الغالية التي لنا تحت التراب...

"إيـــمان"

Designs by Sophia

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾

أشكر الله العلي العظيم الذي وفقني لإتمام هذه المذكرة فله الحمد والشكر لجلال وجهه وعظيم سلطانه

بصدق الوفاء والإخلاص أتقدم بخالص عبارات الشكر والعرفان إلى مشرفي في هذه المذكرة الأستاذ الدكتور "بومدين محمد أمين"، الذي شرفني بتأطيري وعلى وجهوداته القيمة في توجيهي لإعداد هذه المذكرة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الإمتنان لرئيس لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور "جلولي محمد" ، شكرا لكم أساتذتي الكرام، السادة أعضاء اللجنة على قبولكم مناقشة هذه المذكرة وصرفكم لوقتكم الثمين لأجل قرائتها وتقييمها.

**** بارك الله فيكم جميعا ****

الفهـــرس:

المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإستثمار الأجنبي	
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول « IDE »	3
المطلب الأول: النموذج العام للاستثمار الأجنبي "الدولي"	3
– تعريف بالنموذج العام للاستثمار الأجنبي	3
– أشكال النموذج العام للاستثمار الأجنبي	3
– الاستثمار الأجنبي وأشكاله في النموذج العام	4
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	5
المطلب الثالث: أنواع وأهداف « IDE »	6
– أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر	6
– أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	7
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي	9
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنظرية الحديثة	9
الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية	9
الفرع الثاني: النظرية الحديثة	10
المطلب الثاني: نظريات التدويل المحللة للاستثمار	11
المطلب الثالث: نظريات أخرى مفسرة للاستثمار الأجنبي	22
المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر	26
المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر	26
– مرحلة الإقتصاد والموجه (1966/1963)	26
– مرحلة إقتصاد السوق (2001/1993/1990)	29
المطلب الثاني: تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي في الجزائر	32
– حصيلة إحصائية للمشاريع الإستثمارية في الجزائر (2002-2015)	32

- حصيلة إحصائية لمناصب العمل المحققة منها (2002-2015)	33
- خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني: سوق العمل	
مقدمة الفصل	38
المبحث الأول:مفاهيم أساسية حول التشغيل والبطالة	39
المطلب الأول: العمل	39
- مفهوم العمل	39
- أنواع العمل	39
- إنتاجية العمل	41
- معدل النشاط والتشغيل	41
المطلب الثاني: البطالة	43
- تعريف البطالة	43
- أنواع البطالة	45
- قياس البطالة	48
المبحث الثاني: نظريات سوق العمل المفسرة للعمل والبطالة	51
المطلب الأول: سوق العمل والبطالة عند الكلاسيك	51
- الفقرة الأولى: العمل عند الكلاسيك	51
- الفقرة الثانية: البطالة عند الكلاسيك	54
المطلب الثاني: سوق العمل والبطالة عند كينز	58
- الفقرة الأولى: سوق العمل عند كينز	58
- الفقرة الثانية: البطالة عند كينز	65
المطلب الثالث: النظريات الحديثة لسوق العمل والبطالة	67
المبحث الثالث: واقع سوق العمل في الجزائر	77
المطلب الأول: دراسة إحصائية لسوق العمل (التشغيل والبطالة) في الجزائر (2011-2016)	77
- خاتمة الفصل	83

الفصل الثالث"التطبيقي" : اثر الاستثمار الاجنبي على سوق العمل	
مقدمة الفصل	84
المبحث الأول:مساهمة الاستثمار في خلق فرص العمل في الجزائر.	85
المطلب الاول: دور الاستثمار الاجنبي المباشر في اقتصاد الدول	85
المطلب الثاني: مساهمة الإستثمار في خلق فرص العمل	86
المبحث الثاني: دراسة اثر الاستثمار على سوق العمل في الجزائر	87
المطلب الأول: النموذج النظري المستخدم للدراسة	87
المطلب الثاني: متغيرات الدراسة	89
المطلب الثالث: دراسة النموذج القياسي دراسة العلاقة	95
خاتمة الفصل	110
خاتمة	111
قائمة المراجع والملاحق	115

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	دورة حياة المنتج الدولي	16
2-1	دورة حياة المنتج الدولي	17
3-1	مناصب العمل المحققة من المشاريع المصرح بها 2002-2015	34
4-1	مناصب العمل المحققة من الدول الأجنبية التي استثمرت في الجزائر	35
5-1	مناصب العمل المحققة من المشاريع الاستثمارية حسب القطاع القانوني 2002-2015	36
1-2	عرض العمل عند الكلاسيك	52
2-2	منحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك	54
3-2	منحنى توازن سوق العمل عند الكلاسيك	56
4-2	تفسير البطالة عند الكلاسيك	57
5-2	منحنى الدالة الطلب على العمل عند كينز	60
6-2	منحنى دالة عرض العمل عند كينز	62
7-2	منحنى توازن سوق العمل عند كينز	63
1-3	المؤشرات الاساسية لسوق العمل	78
2-3	مدرج تكراري لمختلف فئات البطالين	79

3-3	مدرج السكان المشتغلين حسب النشاط	81
4-3	التمثيل البياني للمشتغلين حسب القطاع القانوني	82
1-4	التمثيل البياني للقوى العاملة	90
2-4	التمثيل البياني لمخزون راس المال	91
3-4	التمثيل البياني لناتج الداخلي الخام	91
4-4	التمثيل البياني لاستثمار الأجنبي	92
5-4	التمثيل البياني لصادرات السلع الرئيسية	93
6-4	التمثيل البياني لواردات من السلع الرئيسية	94

قائمة الجداول:

رقم الجدول	اسم الجدول	صفحة
1-1	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	21
2-1	المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط 2002-2015	32
3-1	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار2002-2015	33
4-1	الدول الأجنبية التي استثمرت في الجزائر الفترة 2002-2015	34
5-1	المشاريع الاستثمارية حسب القطاع القانوني 2002-2015	35
1-2	تطور مؤشرات سوق العمل من 2011 الى 2016	77
2-2	تطور السكان البطالين حسب النشاط الإقتصادي 2011-2016	79
3-2	توزيع السكان الناشطين و المشتغلين حسب القطاع الاقتصادي	80
4-2	توزيع السكان المشتغلين حسب القطاع القانوني 2011-2016	81
1-3	مساهمة الإستثمار في خلق فرص العمل خلال الفترة (2002-2015)	86
2-3	إختبار السلاسل الزمنية للمتغيرات المفسرة والمتغيرة عند (I_0)	99
3-3	اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المفسرة والمتغير التابع (I_1)	99

قائمة الملاحق:

الملحق	الصفحة
ملحق رقم (1): اختبار LM لدراسة وجود ارتباط ذاتي للبواقي	118
ملحق رقم (2):اختبارARCHلثبات تباين الأخطاء	119
ملحق رقم (3): اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة لدراسة إستقرار السلاسل الزمنية عند المستوى IDE	120
ملحق رقم (4): اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة لدراسة إستقرار السلاسل الزمنية عند الفروق الأولى IDE	121
ملحق رقم (5): اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة لدراسة إستقرار السلاسل الزمنية عند المستوى K	122
ملحق رقم (6): اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة لدراسة إستقرار السلاسل الزمنية عند الفروق الأولى K	123
ملحق رقم (7): اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة لدراسة إستقرار السلاسل الزمنية عند المستوى L	124
ملحق رقم (8): اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة لدراسة إستقرار السلاسل الزمنية عند الفروق الأولى L	125
ملحق رقم (9): اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة لدراسة إستقرار السلاسل الزمنية عند المستوى M	126
ملحق رقم (10): اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة لدراسة إستقرار السلاسل الزمنية عند الفروق الأولى M	127
ملحق رقم (11): اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة لدراسة إستقرار السلاسل الزمنية عند المستوى PIB	128
ملحق رقم (12): اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة لدراسة إستقرار السلاسل الزمنية عند الفروق الأولى PIB	129

المقدمة:

إن ما وصل اليه النظام العالمي من حرية في حركة رؤوس الأموال و تدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول، وكذا تكامل الأسواق وانفتاحها على بعضها البعض، جعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم مصادر التمويل الخارجية التي تعتمد عليها الدول في تنمية اقتصادياتها.

حيث اصبح موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يحظى باهتمامٍ كبير من قبل صانعي القرار، وفي مختلف أنحاء العالم. ويُعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرًا هاماً من مصادر التمويل، خاصةً، في الدول النامية ومنها الدول العربية عامة، حيث يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا هامًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي في هذه الدول.

و الجزائر شانها شان معظم دول العالم تتسابق في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لاستقطابه، وتقديم عديد من الحوافز والتسهيلات للمستثمر الأجنبي.

و هي بذلك ترتكز على الاثر الايجابي لهذه الاستثمارات الاجنبية في حل مشاكلها الاقتصادية و الدفع بعجلة اقتصادها المحلي، خاصة فيما يخص نقل التكنولوجيا و رفع مستوى التشغيل الذي يستلزم بالضرورة انخفاض في مستوى البطالة .

حيث نجد ان سوق العمل لاي بلد يعكس صورة اقتصادها ككل ، فمستوى العمالة و كفاءة اليد العاملة المحلية و مدى توفر مناصب الشغل، اصبح بمثابة صورة مصغرة عن مدى الانتاج و الكفاءة الانتاجية في البلد محل الدراسة مما يقدم للمستثمر الاجنبي نظرة عن سيرورة الاقتصاد المحلي ومستوى التنمية المحلية عامة في البلد المعني .

وبالتالي فإن الآثار المحتملة للإستثمار الأجنبي المباشر لهذه المؤسسات على العمالة تكمن في قيام تلك الشركات بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال خلق فرص العمل المباشرة التي يتيحها تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة المضيفة، و الأهم من ذلك فرص العمل التي

تتحقق نتيجة دعم الصناعات المحلية ورفع مستويات الإنتاجية في المجتمع وتغير نمط توزيع الدخول لصالح الفئات ذات الميل المرتفع للإدخار و الإستثمار.

طرح الاشكالية:

يدرس هذا الموضوع العلاقة بين سوق العمل و الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، و انطلاقا من هنا يتم صياغة اشكالية البحث كالاتي :

ما هو اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر؟

فرضية الدراسة:

- لايوجد أثر للاستثمار الاجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر.
- الاستثمار الأجنبي في الجزائر يقتصر على قطاع المحروقات ما م يجعلها ترقى للحجم المطلوب من اليد العاملة.

منهجية الدراسة:

تَعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب التحليلي الوصفي من خلال شرح المفاهيم والأشكال ومحددات موضوع الدراسة التي تساعدنا في تحديد الجانب النظري، و الذي اعتمدنا فيه على مجموعة من البحوث و المراجع المتعلقة بالموضوع. كما اعتمدنا في دراسة تطورات الظاهرة المدروسة و ربطها بالاحداث المتزامنة معها على الأسلوب القياسي لتحديد دور الاستثمارات الأجنبية على سوق العمل في الجزائروذلك باستخدام جملة من الاحصائيات و البيانات و دالة الانتاجلبناء نموذج قياسي من خلال برنامج (EVIEWS8).

أسباب اختيار الموضوع :

- طبيعة التخصص و الرغبة الشخصية للتطرق للموضوع و البحث فيه.
- محاولة فهم اصرار الجزائر على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .
- اعتباره موضوع الساعة و محل اهتمام الخبراء و الحكومات .

هدف الدراسة:

تُساهم الدراسة في تسليط الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي من حيث مفهومه وأشكاله وأهميته في الاقتصاد، وتوضيح سبب سعي الجزائر الدائم لجذب الاستثمار الأجنبي إليها.

وتهدف الدراسة إلى قياس تأثير الاستثمارات الأجنبية على سوق العمل في الجزائر، من خلال بناء نموذج قياسي يساعد على تحليل هذه العلاقة خلال الفترة (1990-2015).

كما تسعى الدراسة لتنويه و الاشارة إلى الدور المهم الذي يمارسه الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على سوق العمل في الجزائرسواءا كان بالسلب او بالايجاب و هذا ما ستوضحه النتائج المتوصل اليها في دراسة الحالة.

أهمية الدراسة:

تَختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدة مواضع، حيث أن هذه الدراسة تتناول تطبيق العلاقة بين المتغيرين في الجزائر في حين تناولت الدراسات السابقة الجزائر مقارنة بدول اخرى كدول المغرب العربي ، او الاستثمار الاجنبي في الجزائر لكن مع متغيرات اخرى كالتنمية الاقتصادية او على الاقتصاد ككل. بالإضافة إلى تطبيق نموذج قياسي، في حين ركزت مُعظم الدراسات السابقة على الجانب النظري. كما أن الدراسة الحالية تتميز بحداثة الفترة الزمنية المستخدمة.

الحدود الزمانية:

الفترة الزمنية الممتدة من 1990-2016

الحدود المكانية:

اقتصرت الدراسة على الدولة الجزائرية.

صعوبات البحث :

من الصعوبات التي واجهتنا في اعداد هذا البحث هي قلة المراجع المتخصصة في هذا المجال خاصة ما يتعلق بسوق العمل، كما ان المراجع المتوفرة غير تقنية ما زاد من صعوبة الدراسة التطبيقية بالاضافة الى عدم وجود مجلات او تقارير احصائية بنماذج قياسية في مكتبتنا و المكتبة الجامعية لولايات اخرى. دون ان ننسى صعوبة الحصول على المعطيات الاحصائية و كذا عدم تعاون بعض المكاتب المتخصصة في التصريح لنا بالارقام الفعلية او مساعدتنا في تحصيلها.

هيكل الدراسة:

بغية الالمام بالموضوع محل الدراسة، ارتاينا تقسيم المذكرة الى ثلاثة فصول بعد المقدمة. الفصل الاول وسنتعرض فيه للاستثمار الاجنبي المباشر و واقعه في الجزائر، و نتناول في الفصل الثاني سوق العمل وواقعه في الجزائر، اما الفصل الثالث الذي سنقوم فيه باجراء الدراسة التطبيقية لمعرفة اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على اليد العاملة و بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر وذلك بتطبيق دالة الانتاج " كوب دوكلاس " .

الدراسات السابقة:

1-دراسة بلعبيدي عايدة عبير، تحت عنوان" أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر "، 2015: و قد درست هذه الورقة البحثية أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على سوق العمل و قد درس الباحث الموضوع من خلال مجموعة من المتغيرات المتعلقة بسوق العمل و الاستثمار الاجنبي المباشر بين الفترة 2002-2010 ،مستخدما التحليل الوصفي الذي توصلت من خلاله الى ما يلي: ان الجزائر تعتبر من بين الدول النامية التي غيرت موقفها اتجاه الاستثمار

الأجنبي المباشر، و من اهم النتائج المتوصل اليها انه و بالرغم من الأولوية التي أعطت للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلا أن مساهمته في خلق فرص العمل جد ضئيلة .

2-الدراسة الثانية من إعداد الباحث رفيقنزاري ،بعنوان "الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر ،المغرب"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، 2008: تطرق الباحث في جزءه االنظري الممتد بين الفصل الأول والثاني إلى الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر، وكذا علاقته بالنمو الاقتصادي، وتطرق في الجزء التطبيقي الممتد بين الفصلين الثالث والرابع إلى واقع الاستثمار الاجنبي المباشر، علاوة على القيام بدراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس، الجزائر والمغرب.

3-**دراسات اخرى :تشتمل على التقارير السنوية التي تصدرها المؤسسات الجزائرية**:مثل البنك المركزي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وغيرها وتتناول هذه الفئة عرض عام للمؤشرات الاقتصادية بمافيها تلك التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالاستثمار الأجنبي المباشر، مقدمة بعض الإحصائيات المتعلقة به ومشيرة إليه إشارة مختصرة .لأنها تقارير عامة غير مخصصة للاستثمار الأجنبي المباشر فقط، وبالتالي فهي لا تقدم مساهمات جادة في تحليل واستنتاج آثار الاستثمار السالف الذكر على الاقتصاد الجزائري خلال فترات زمنية ممتدة.

4-دراسة كريمة قويدري " الاستثمار الاجنبي و النمو الاقتصادي في الجزائر 2011"، مذكرة ماجيستير ،وتضمنت دراسة لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي، وفق مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المضيفة والدولة المصدرة له كما تعرضت لتحليل واقع ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، في حين تم التطرق إلى عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كدراسة تطبيقية باستعمال المنهج الاستقرائي من خلال الاعتماد على الملاحظة في استنباط واستقراء النتائج من خلال ما أتيح من بيانات ومعلومات إضافة إلى استخدام أداة التحليل الاحصائي (MINITAB V15).

تمهيد:

من الطرق الناجعة التي تسعى الدول لإتباعها من أجل النهوض وحل بعض مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية هي الاستثمارات الأجنبية

ومن هنا يبرز دور الاستثمار الأجنبي على اقتصاديات الدول المضيفة حيث يساهم في حل أهم المشاكل التي تواجهها الدول من بطالة ونقص الكفاءات وكذا الفجوات الحالية التي تعجز اقتصاديات الدول فضلا عن ذلك فهو يساهم في تنمية القطاعات الحيوية كالصناعة والزراعة وكذا السياحة وقطاعات أخرى تعتقد وبصورة كبيرة في نجاحها على نجاح المشاريع الاستثمارية

بما أن الجزائر من الدول النامية فهي تسعى جاهدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، وكذا إيمانها بأهمية تأثير "الإستثمار الاجنبي" على سوق العمل من خلق فرص العمل والحد من البطالة وتدريب العمالة المحلية ورفع كفاءتها الإنتاجية، لاجئة لذلك بوضع سياسات فعالة عرفت "بالإصلاحات الاقتصادية" من تقليص دور الدولة وخوصصة جزء من القطاع العام بالإضافة إلى التسهيلات المنتهجة لفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب .وهذا ما أظهر نية الجزائر للنهوض باقتصادها والانفتاح على العالم الخارجي لجلب الرأسمال الأجنبي.

وسنتناول موضوع الاستثمار الأجنبي والاستثمار في الجزائر بتفاصيل أكثر في هذا الفصل الذي قسمناه كما يلي :

- المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي .
- المبحث الثاني :النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي .
- المبحث الثالث :واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر .

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي.

تُدرك الدول عامةً بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك تسعى دائما لجذب الاستثمار الأجنبي إليها من خلال تهيئة المناخ المناسب الذي يحفز على الاستثمار الأجنبي، وتقديم التسهيلات والحوافز للمستثمر الأجنبي

المطلب الأول:النموذج العام للاستثمار الأجنبي (الدولي):

النموذج العام:

من شروط النموذج العام للاستثمار الدولي الوضوح والشمولية والقابلية للتطبيق الكمي حيث يهدف الاستثمار الدولي إلى تحقيق العائد الأكبر أي العائد الصافي المتوقع بعد خصم معامل المخاطر بأنواعها المختلفة ، ويجب مراعاة ليس فقط أقصى الربحية الصافية ولكن من الضرورة مراعاة التوازن بين أهداف الاستثمار الدولي في المدى القصير وكذلك أهدافه ولكن من الضرورة مراعاة التوازن بين أهداف الاستثمار الدولي في المدى القصير وكذلك أهدافه في المدى الطويل وغاباته ، كما يجب حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة والداخلة واستقراري تلك التدفقات، وتوقيت الأرباح وحجم المخاطر والنمو السريع ومعدل العائد البديل[1].

ويخضع الاستثمار الدولي في التحليل العنصري إلى المقارنة بين المزايا التي يمكن أن تحققها الدولة المضيفة وتلك التي سوف يحققها المستثمر الدولي ، فالاستثمار الدولي هو الأسلوب المثالي لتعظيم قيمة عوامل الإنتاج (الأرض – المواد الخام- التكنولوجية- العمالة- الطاقة وغيرها).[2]

أشكال نموذج الاستثمار الدولي[3]:

1)- الاستثمار الدولي في ظل التأكد (مثل حالات الاحتكار المطلق)

[1] سيف هشام الفخري ، الاستثمار الدولي والمخاطر ، ماجستير سنة الأولى، جامعة حلب ، 2010.

[2] سيف هشام الفخري ، الاستثمار الدولي والمخاطر ، مرجع سبق ذكره، 2010.

[3] النجار فريد، نظريات التمويل ونماذج الاستثمار (1998) وكالة أمراع التوزيع ، القاهرة والبورصات وهندسة المالية (98) مؤسسة شباب، الاسكندرية ، مصر ،1998، ص122.

2)- الاستثمار الدولي في ظل نقص بعض المعلومات (حالات الاستثمار في ظل المخاطرة)

3)- الاستثمار الدولي في حالة غياب المعلومات (الاستثمار في ظل عدم التأكد)

4)- الاستثمار الدولي في ظل تضارب المعلومات الوصفية (غير المحددة)

5)- الاستثمار الدولي في ظل المنازعات والصراعات (بين الحكومة المضيفة والشركاء)

الاستثمار (الأجنبي) الدولي:

يتجه الاستثمار الدولي للدولة المضيفة، إذا كان العائد الصافي على الاستثمار في الخارج بعد خصم معدل المخاطر أعلى منه على الاستثمار في الداخل أي البلد المستثمر ، وفي حالة تساوي المعدنين بين دولتين مضيفتين فسوف يكون القرار على أساس المخاطر الإضافية وقيمة العملة المحلية وحرية تحويل الأموال والأرباح واحتمالات التدخل الحكومي في الاستثمار الدولي الوافد[1].

أشكال الاستثمار الأجنبي في النموذج العام: نجد ثلاث أشكال عامة للاستثمار الأجنبي دوليا:

الاستثمار الأجنبي مباشر : وفيه المستثمر يمتلك جزء أوكل الاستثمارات في مشروع معين، وإدارته بالاشتراك مع المستثمر الوطني "حالة الاستثمار المشترك" ، فضلا عن قيامه بنقل الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية للدولة المضيفة.

الإستثمار الأجنبي غير مباشر: وهو الاستثمار في الأوراق المالية والذي ينطوي على تملك الأفراد أو الهيئات أو الشركات لها "المستثمر" وذلك بدون تدخله في إدارة المشروع الاستثماري ، كما أنه استثمار قصير الأجل على عكس الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] قادري عبد العزيز، "الاستثمارات الدولية- التحكيم التجاري الدولي وضمان الاستثمارات "، دار هومة ،الجزائر،2004، ص220.

الشركات متعددة الجنسيات "العابرة للقارات": هي كل شركة تملك وتراقب عدة شركات في مختلف دول العالم، والتي تمثل فروعا لها في الدول المضيفة أي أن في الشركة متعددة الجنسيات ، المؤسسة الأم توجد بالبلد الأصلي أو الأم والمؤسسة الأم لديها عدة فروع تتواجد بالدول المضيفة.

المطلب الثاني:أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تشير الدراسات والأبحاث الاقتصادية إلى وجود أنواع كثيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نذكر منها[1]:

- الاستثمار المشترك: وهو استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، وبعد هذا الشكل أكثر شيوعا للتدفق الأجنبي، لأسباب سياسية واجتماعية ، ويحصل الاستثمار في حالة انخفاض درجة تحكم الطرف الأجنبي والمساعدة في تعزيز الملكية الوطنية وذلك بإيجاد طبقة جديدة من رجال الأعمال.
- استثمار ممتلكات كاملة للشركات الأجنبية: وهو من الأنواع الأكثر تفضيلا للشركات ، إذ يضمن سيطرة الشركة بالكامل على الإنتاج والتسويق ويتمثل هذا النوع في قيام الشركات بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول الأخرى.
- مشروعات أو عمليات التجميع: وهي تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والبلد المضيف يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين، مثلا سيارة لتجميعها بشكل منتج نهائي.
- عمليات الاندماج أو التملك : وهو قيام الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى بما يعرف بالشركة القابضة أو التابعة وقد ازدادت هذه العمليات بالفترة الأخيرة وأصبحت مصدرا أساسيا للاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] سحنون فاروق ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2010/2009 ، ص 29 - 30 .

*ويشمل التصنيف الجديد للاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والحوافز إلى:

- الاستثمار الباحث عن المصادر: يهدف هذا النوع إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولا سيما الغنية بالموارد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية ، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة.
- الاستثمار الباحث عن الأسواق: يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات المحلية والمجاورة أو الإقليمية ، ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.
- الاستثمار الباحث عن الكفاءة: يحدق هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول الغنية والأسواق الإقليمية المتكاملة ،كالسوق الأوروبية، أو شمال القارة الأمريكية.
- الباحث عن أصول إستراتيجية : يهدف هذا النوع من الاستثمار بقيام الشركات تملك أو شركة لخدمة أهدافها استراتيجي

المطلب الثالث: أنواع و أهداف الاستثمار الأجنبي:

1-أنواع الاستثمار الأجنبي:

الاستثمار الأجنبي والذي يلجأ له الدول لردم فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها كما يتجسد هذا الأخير في نوعين هما:

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر[1]:

وهي الاستثمارات يديرها الأجانب – حق الإدارة- وهو من تدفقات الأموال طويلة الأجل ، وله معيارين هما[2]:

[1] عرفان تقني حسني،التمويل الدولي، دار المجدلاوي للنشر، عمان، طبعة الأولى ، 1999،ص 53.

[2] CHARLES ALBERT MICHALAT "l'inrestissemt direct :capit aux ou activites» le budget au maurech é,algéie :minister des finances , alpha edition 2004, pp , 58/59.

1)-**ذو صفة إحصائية** : قياس التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول على أساس المعطيات الموجودة في موازين المدفوعات .

2)- **أكثر اقتصادية**: ويصف الاستثمار المباشر بإرادة مراقبة تسيير الفروع في الخارج ، بالطرق :

- إنشاء مؤسسة جديدة

- المساهمة بنسبة في مؤسسة موجودة.

- الدخول في مشروعات مشتركة مع الأجانب أو مع المحليون .

ب)- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر**: "الفروض" وفيه[1]:

كقروض المصدرين أو شراء الأسهم والسندات الحكومية في الدول النامية و له خاصيتان:

- تحقيق أقصى الإرباح
- لا يحق للأجانب الأشراف أو اتخاذ القرار.

2)- **أهداف الاستثمار** : وتختلف باختلاف الأماكن المستثمر فيها "دول نامية ، دول متقدمة " إلا أن أكبرها تظهر جلية في[2] :

- الحصول على تكاليف الإنتاج بأقل ارتفاع.

- تفادي الحواجز المحتملة الوقائية

- تسهيل اختراق الأسواق المالية.

- زيادة المرونة العامة للإنتاج والتوزيع.

[1] عرفان نقي حسني ، التمويل الدولي ،مرجع سيق ذكره.

[2] : Maurice Durousset, la Mondialisation de l'Economie, France: Editions Ellipses, 1994, p, 77..

- جذب جزء من الإمكانيات المعروضة بواسطة الثروات التكنولوجية

كما يتبع الأهداف ميزة أساسية للاستثمار الأجنبي و التي **لها جانبين**[1] هما:

أ**– الجانب المالي**: تدفقات مالية لتمويل الاستيرادات اللازمة، وذلك بانتقال رؤوس الأموال من أصحاب الفائض – الدول الرأس مالية– لأصحاب العجز– الدول النامية–

- **الجانب التنموي**: انتقال الموارد باختلاف أنواعها سواء كانت موارد تكنولوجية ، موارد إنتاجية أو موارد ثقافية، بالإضافة للوصول للأسواق الخارجية "التوسع التجاري".

[1] عرفان تفني الحسني ، التمويل الدولي ، ص 54.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي:

نستعرض فيما يلي بعض وجهات النظر في هذا الخصوص والتي اختلفت من مدرسة لأخرى وتطورت بتطور النظريات الاقتصادية[1] .

المطلب الاول : النظريات الاقتصادية "الكلاسيكية و الحديثة".

1-النظرية الكلاسيكية:

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات إج مباشرة تعود منافعها على الشركات متعددة الجنسيات أي الشركات الأم وبالتالي على الدول المستثمرة وليس على الدول المضيفة ، غير أنهم برروا وجهة نظرهم بما يلي:

1)- صغر حجم رؤوس الأموال المتحققة للدول المضيفة مقارنة بحجم المشروع المستثمر فيه.

2)- تحويل الأرباح المتحصل عليها للشركة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة في حد ذاتها.

3)- نقل التكنولوجية بمستويات أعلى من متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول المضيفة.

4)- خلق ثقافية استهلاكية جديدة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول المضيفة.

5)- خلق فجوة في توزيع الدخول وذلك بتقديمها أجور مرتفعها لعمالها مقارنة بعمال الشركات الوطنية "طبقية اجتماعية".

6)- وجود الشركات الأجنبية يؤثر على سيادة الدول المضيفة من خلال :

[1] كلية العلوم الاق وعلوم التسيير ، الجمعية العلمية "نادي الدراسات الاقتصادية " ملحقة الخروبة ، البريد الالكتروني cee.nada@caramail.com

- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على حساب الدول الأجنبية.

- خلف التبعية الاقتصادية بالرجوع والاعتماد على الدول الأم للشركة .

-ممارسة ضغوط على الأحزاب السياسية وكذا الحكومات مما قد يخلق تبعية سياسية.

2- **النظرية الحديثة**[1]:

تقوم على افتراض أساسي مفاده أن كلا طرفي الاستثمار تربصهم علاقة المصلحة المشتركة ، فكل واحد منهما يستفيد من الآخر للوصول لأهداف محددة ، أي "لا وجود لمباراة من طرف واحد كما افترضوا " والتي يتحصل فيها كل طرف على الكثير من العوائد والتي يتوقف حجمها وعددها على استراتيجيات الطرف الآخر في الاستثمار المشترك بينهما، كما أكدوا أن "الاستثمار الاجنبي" يساهم في:

1-استغلال الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة في هذه الدول المضيفة .

2-تحقيق التكامل الاقتصادي بالربط بين قطاعات الإنتاج والخدمات.

3-الانفتاح على العالم الخارجي بخلق أسواق جديدة للتصوير.

4-تقليل الواردات

5- تحسين ميزان المدفوعات للدول المضيفة

6-تدفق رؤوس الأموال الأجنبية

7-المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية .

8-نقل التكنولوجيا في مختلف المجالات .

9-هذه المنافع يتوقف عليها التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول المضيفة .

[1]:كلية العلوم الاق وعلوم التسيير ، الجمعية العلمية ، مرجع سبق ذكره .

المطلب الثاني: نظريات التدويل المحللة للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن نجاح أي شركة يتوقف على مجموعة من المتغيرات والموارد المالية والإدارية والتكنولوجية إضافة إلى ذلك توافق هذه المتغيرات مع البيئة التي تنشأ فيها الشركات ، ومع افتراض وجود هذا التوافق على المستوى المحلي ونجاحه لا يستلزم تحقيقه على المستوى الخارجي أي في الأسواق الدولية، حيث نجد في الواقع العملي إن النجاح الذي تحققه شركات متعددة الجنسيات في الدول الأم، قد لا تحققه بنفس الفعالية على مستوى سوق الدول المضيفة، وهذا راجع إلى التباين في المتغيرات البيئية في الدول الأم والدول المضيفة لهذه الشركات .

1) نظرية عدم كمال السوق[1]:

نفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى ذلك عجز في السلع المعروضة وعدم قدرة الدول المضيفة على منافسة الشركات الأجنبية في المجالات الاقتصادية المختلفة وذلك نتيجة للقوة التي تتمتع بها شركات متعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية والتكنولوجيا والمعارف الإدارية ..الخ.

إن هذه المحفزات التي تملكها هذه الشركات الأجنبية هي التي أدت إلى اتخاذ القرار بالاستثمار والقيام بالعمليات الإنتاجية والتسويقية في الدول المضيفة.

كما نفترض هذه النظرية الاستثمار في كل المجالات ، على أن تكون هذه المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

وفي هذا الشأن يرى هود وينج أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية ، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع / الخدمات المقدمة (النواتج)

[1] عبد السلام أبو قحف, نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة, مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية،2001 ،ص62.

ولذلك مداخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق".

ويتفق كل من باري وكيفر مع هودوينج في هذا الصدد فالاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا أو امتلاك بعض الخصائص والموارد المتميزة أو المطلقة لدى الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظراتها الوطنية في الدول المضيفة وهذا يعني أن الدافع وراء قيام الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة مثل (تباين المنتجات أو حداثة المنتج) تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة.

إذن يمكن أن نستنتج سبب انتقال جزء من نشاط شركات متعددة الجنسيات من الدول الأم إلى الدول المضيفة إلى هروب الشركات من المنافسة الكاملة في أسواق هذه الشركات إلى أسواق الدول المضيفة التي تغيب فيها المنافسة الكاملة وفيها يلي بعض الأسباب التي تؤدي إلى انتقال جزء من أنشطة هذه الشركات:

- عدم التجانس بين منتجات الشركات الأجنبية ونظرياتها بالدول المضيفة .
- تميز المهارات (الإدارية والإنتاجية والتسويقية) التي تكسبها الشركات الأجنبية عن نظرياتها بالدول المضيفة .
- تحقيق الوفرات في الإنتاج نتيجة كبر حجم هذه الشركات الأجنبية.
- التطور التكنولوجي وتفوقه في الشركات الأجنبية أي استخدام أساليب إنتاجية أكثر تطور.
- تجنب القيود الجمركية التي تفرضها للدول المضيفة والتي تعرقل عملية التصدير هذه المنتجات لهذه الدول، ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية الحل الأمثل للتخلص من القيود وغزو أسواق الدول المضيفة.
- استغلال شركات متعددة الجنسيات الامتيازات المالية والجمركية والضريبية التي تقدمها لها الدول المضيفة بهدف جذبها للاستثمار .

- استغلال الخصائص الاحتكارية المختلفة التي تتميز بها شركات متعددة الجنسيات منها الخصائص التكنولوجية، الخصائص التمويلية ، الخصائص التنظيمية والإدارية والخصائص التكاملية (التكامل الرأسي الأمامي، التكامل الراسي الخلفي).

الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق:

فيما يخص هذه الانتقادات يرى روبوك و سيموندس ما يلي:

- افتراض هذه النظرية معرفة شركات متعددة الجنسيات بكل الفرص للاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة ولكن هذا في الواقع العلمي غير ممكن.
- افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات هي الاستثمارات المملوكة بالكامل للشركات المتعددة الجنسيات دون تقديم براهين مقبولة ، إذ تم استغلال المزايا الاحتكارية بهذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الأشكال الأخرى لاستثمار

في الأخير نقول أن لتحقيق أهداف شركات متعددة الجنسيات في الاستثمار الأجنبي في ظل نظرية عدم كمال السوق يرتبط بمدى مرونة الإجراءات التي تضعها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي وخاصة الإجراءات التي ترتبط بعمليات الإنتاجية والتجارية.

2) نظرية الحماية :

نتيجة للانتقادات التي وجهة لافتراضيات نظرية عدم كمال السوق، ظهرت نظرية الحماية والتي أقرت أن نجاح شركات متعددة الجنسيات لا يتوقف بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات وشركات الوطنية، بل يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة والقوانين التي تؤثر على حرية الاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بها.

بقصد بالحماية حسب فليح حسن خلف" الممارسة الوقائية التي تقوم بها الشركات الاستثمار أقصى لضمان عدم تسرب المعلومات والإسرار الفنية الخاصة بالابتكار الجديد في مجالات الإنتاج

والتسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في الأسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة"[1].

عليه يكن القول أن الطريقة التي تسمح للشركات متعددة الجنسيات من تعظيم عوائدها في الخارج، بالاعتماد على قدرتها في حماية أنشطتها الخاصة مثلا: ابتكاراتها الحديثة مثلا: ابتكاراتها الحديثة ومجالات الإنتاج أو التسويقية ولكي تضمن عدم تسربها يستلزم عليها القيام بتنفيذ هذه الأنشطة الخاصة داخل الشركة الأم، أو بين الشركة الأم والفروع في الدول المضيفة وذلك منعا لتسرب المعلومات والحد من التقليد وحماية الاختراعات الجديدة لأطول فترة ممكنة وبالتالي عدم ممارستها عبر الأسواق مباشرة.

ويرى هود وينج ضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوية (المعرفة أو الخبرة أو الاختراعات ...الخ) التي تحقق الميزة المطلقة عوض بيعها وإلى أحد الشركات الدول المصيفة وهذا من أجل تحقيق الحماية لاستثماراتها ومن ثم تحقيق أهدافها المرجوة.

يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تحقق الحماية لاستثماراتها بالأساليب المتاحة الآن التي قد تكون أكثر فعالية والمتمثلة في ضوابط لحماية براءات الاختراع لمختلف أنواعها على مستوى العالم وهذا من خلال مواثيق متفق عليها والتي يقوم على تنفيذها منظمات دولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة أو المستقلة.

ومنه يمكن القول أنه لا يوجد مبرر لعملية الحماية التي تقوم بها شركات متعددة الجنسيات في الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها، حيث بهذه الإجراءات أصبحت تقلل من الضوابط والسياسات الحكومية للدول المضيفة [2].

[1] فليح حسن خلف، التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 ، ص18.

[2] أبو قحف عبد السلام، مرجع سايق ، ص62

3) نظرية دورة حياة المنتج

تحاول هذه النظرية إيجاد تفسير قيام الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية على الخصوص والدول المتقدمة على العموم، وتبين أيضا دوافع هذه الشركات في هذه الاستثمارات الأجنبية هذا من جهة أخرى توضح أسباب انتقال الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج الدولة الأم.

يستند مفهوم هذه النظرية التي قدمها ريمون فارنون على أن المنتوج له دورة حياة يمر بها والتي تمر بأربع مراحل رئيسية متتابعة وهي[1]: مرحلة إعداد المنتوج أو تقديمه ، مرحلة النمو ، مرحلة النضج، مرحلة التدهور.

ففي المرحلة الأولى ومن أجل تقديم المنتوج يستلزم تخصيص مصاريف ضخمة للبحث والتطوير وكذا توفير اليد العاملة المؤهلة ، ومنه يجب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف هذه المرحلة ولذلك يجب إنتاج هذا المنتوج لأول مرة في الدول المتقدمة التي تملك الأسواق الكبيرة، باعتبار أن كل ما كبر حجم السوق كلما ارتفع الطلب فيه، ومنه سوف تكون مرحلة نشوء هذه المنتجات في الدول ذات الطلب الفعال وبالتالي تكون مرحلة التسويق على المستوى المحلي.

وبفضل المعلومة المرتدة من هذه الأسواق يتم العمل على تطوير والتحسين في هذا المنتج ، حيث تكون هذه التعديلات في مرحلة النمو وتدريجيا يصل إلى مرحلة النضج، حيث تستطيع الشركة في هذه المرحلة تسويق منتجاتها في الأسواق الأجنبية بهدف تطوير مردودية الاستثمار الدولي.

ويتم في المرحلة النضج تخفيض التكاليف المتعلقة بالمنتوج ويزداد الطلب عليه ومنه إن تحليل سلوكيات الشركات قد يؤكد على أنها تمتاز بمنتج ذي تكنولوجيا عالية مما يسمح لها بتصديره إلى الأسواق الخارجية ويتم إنتاجه في الدول المتقدمة.

[1] طاهر مرسي عطية, إدارة الأعمال الدولية, دار النهضة العربية, القاهرة, الطبعة الثانية, 2001 ، ص37.

عندما تفقد الشركة احتكارها التكنولوجي يصل إلى مرحلة التدهور ، حيث تتميز هذه المرحلة بمعرفة دقيقة لتكنولوجيا المنتوج وشروط التسويقية من طرف الشركات الأخرى حيث ينتقل هذا المنتوج إلى الدول النامية الأقل تطورا أين تكون تكلفة اليد العاملة متدينة، وهذا ما يفسر قيام الاستثمار الأجنبي في هذه الدول.

من خلال هذه الممارسات العملية لشركات متعددة الجنسيات تأكد مبادئ نظرية دورة حياة المنتج الدولي، فعلى سبيل المثال نجد أن الصناعات الالكترونية مثل: الحاسبات الآلية بدات في الولايات المتحدة الأمريكية قبل انتشار انتاجها في الملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان ، ثم بعد ذلك امتد إنتاج هذا النوع من الصناعات في الدول النامية أخرى مثل : تايوان، كوريا الجنوبية وهونج كونغ ...الخ.[1]

ويمكن توضيح هذه النظرية بالاستعانة بالشكلين التالية :

شكل رقم 01: دورة حياة المنتج الدولي

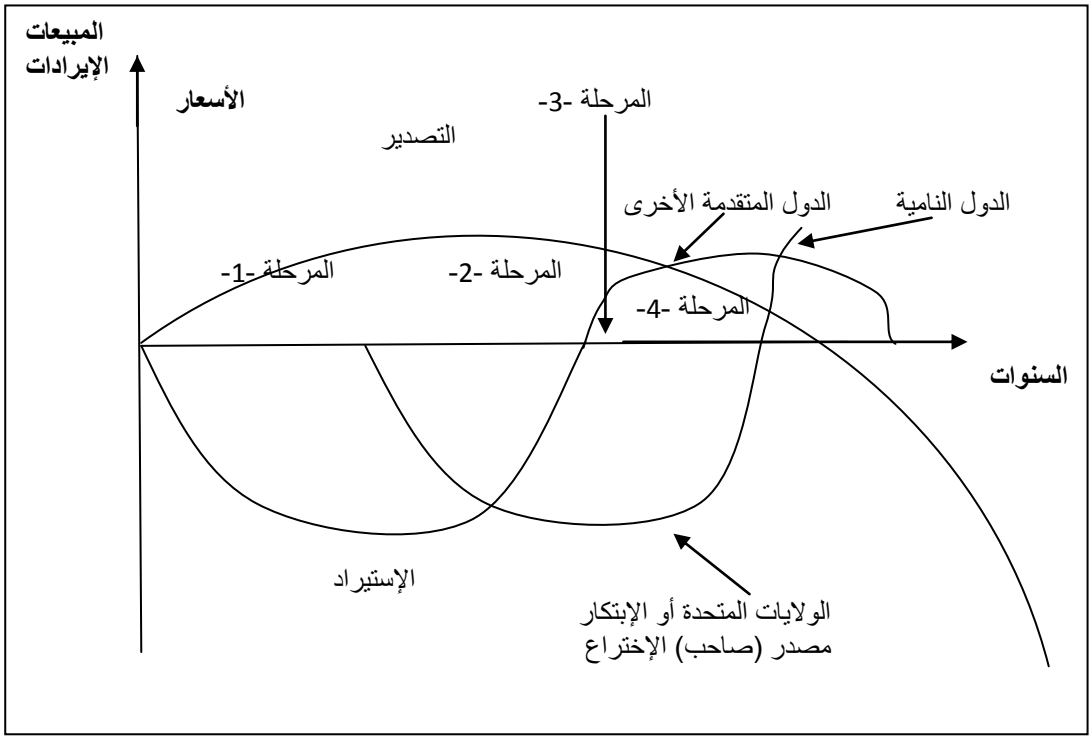

[1] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 56

يوضح هذا الشكل ثلاث منحنيات لمراحل دورة حياة منتج دولي واحد، أي أن كل منحنى يمثل دورة حياة نفس المنتج.

الشكل رقم 02 دورة حياة المنتج الدولي:

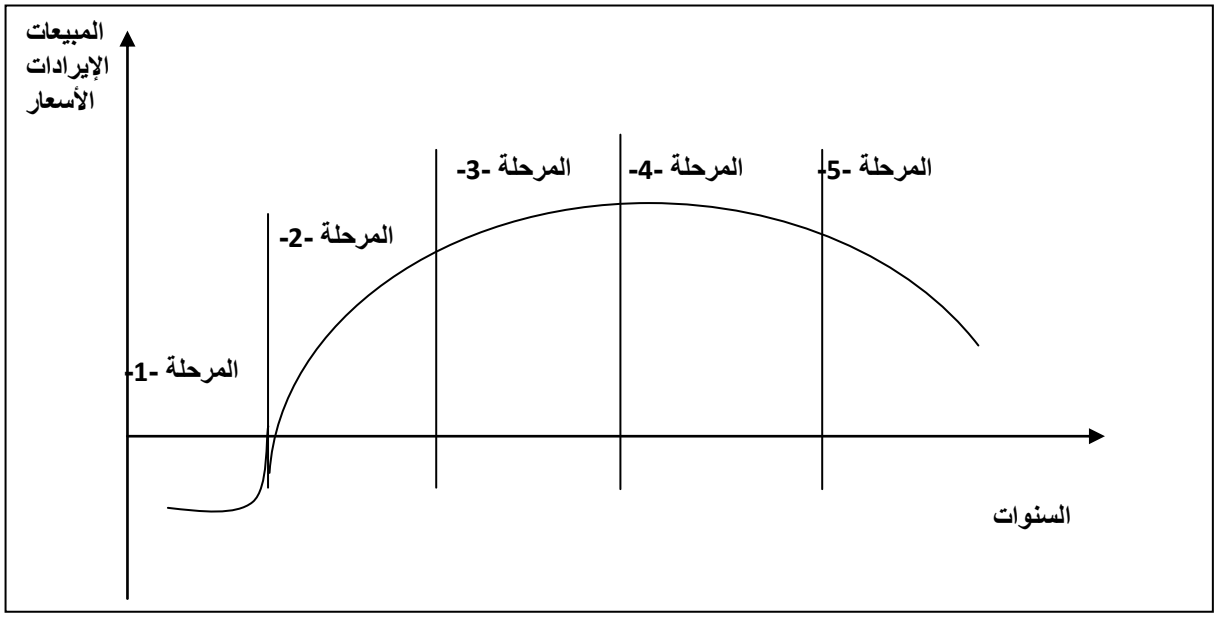

مرحلة 1: مرحلة البحوث والابتكارات بالو .م.أ.

مرحلة 2: تقديم السلعة بالسوق الأمريكي.

مرحلة 3: مرحلة النمو في الإنتاج والتسويق المحلي والدولي.

مرحلة 4: بدايةتشبع السوق المحلي وبدأ إنتاج السلعة في الدول المتقدمة الأخرى.

مرحلة 5: بدأ إنتاج السلع في الدول النامية وتدهور السلعة بالسوق الأمريكي بسبب المنافسة السعرية أو الجودة ...الخ.

الانتقادات الموجهة لنظرية دولة حياة المنتج:

تتمثل هذه الانتقادات فيما يلي:

- صعوبة تطبيق مراحل دورة المنتج على جميع المنتجات وهذا نتيجة إما لصعوبة تقليد ابتكار المنتج من طرف الدول الاخرى، غير الدول صاحبة المنتج، أو إذا كان المنتج من المنتجات الفاخرة مثل سيارة الرولز رويس.
- بالإضافة إلى ذلك فإن نظرية دور المنتج لم تفسر قيام شركات متعددة الجنسيات باختيار الاستثمار المباشر عند عقود التراخيص في الدول المضيفة ، حيث اكتفت النظرية بتفسير السلوك الاحتكاري التي تقوم به شركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة ، وهذا باستغلال الفروق التي تتمتع بها من حيث التكاليف ، الانتاج الأسعار أو استغلال الامتيازات الممنوحة، أو لتجنب القيود الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة على الاستيراد ...الخ[1].

4)نظرية الموقع:

إن قرار الاستثمار الأجنبي من طرف المستثمر الأجنبي مرتبط بعوامل دولية وأخرى محلية (الدولة الأم) ومن هذا المنطلق نجد نظرية الموقع تهتم بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مركز لاستثماراتها وممارسة أنشطتها الانتاجية أو التسويقية...الخ، والمتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات، وبعبارة أخرى أنها تركز على العوامل البيئية للدول المضيفة المؤثرة في قرارات الاستثمارات لشركات متعددة الجنسيات.

ويرى باري أن هذه النظرية تهتم بمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب ، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها".

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي،المكتب العربي الحديث،الإسكندرية،الطبعة الثانية، 1991 ص72

ويضيف دننج أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة ...الخ، بالإضافة إلى العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق، أو العوامل التسويقية [1].

عليه فإن العوامل الأساسية لنظيرة الموقع التي تؤثر على قرار شركات متعددة الجنسيات فيما يخص الاستثمار المباشر في الدول المضيفة ، هذا من جهة ومن جهة ثانية المفاضلة بين الاستثمار المباشر والتصدير لهذه الدول المضيفة ، وتمثلت في[2]:

- العوامل التسويقية مثل: درجة المنافسة ، منافذ التوزيع ، التقدم التكنولوجي ، حجم السوق معدلات نمو السوق ، رغبة في المحافظة على العملاء السابقين احتمالات التصدير لدولة أخرى ...الخ.
- عوامل مرتبطة بالتكاليف مثل : تخفيض تكاليف نقل المواد الأولية وتوفر الأيدي العاملة وبأجور متدنية ، إضافة إلى ذلك توفر رؤوس الأموال.
- الإجراءات الجبائية مثل : فرض القيود الجمركية المفروضة على التصدير ، ونظام الحصص.
- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي مثل : الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي من قبل الدول المضيفة ومدى استقرار أسعار الصرف، الأنظمة الضريبية والقيود المفروضة على ملكية الاستثمارات الأجنبية للأجانب ، إضافة إلى ذلك طرق تحويل العملات الأجنبية.
- بالإضافة إلى عوامل أخرى منها: الموقع الجغرافي ، مدى غنى أراضيها بالثروات الطبيعية الإجراءات والقيود في عملية تحويل الأرباح إلى الدول الأم ، المبيعات والأرباح المتوقعة ، إمكانية التهرب الضريبي ...الخ.

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 403

[2] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الاجنبية، مرجع سابق، ص 67

5) نظرية الموقع المعدلة :

هذه النظرية امتداد وتطوير لنظرية الموقع بحيث تساهم في إضافة بعض العوامل التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية ، يرجع تطوير هذه النظرية إلى روبوكوسيموندس"حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل : المجموعة الأولى: تشمل المتغيرات الشرطية ، أما المجموعة الثاني: فهي عوامل دافعة وأخيرا تتمثل المجموعة الثالثة في بعض المتغيرات المجموعة الحاكمة الضابطة"[1].

ويمكن ذكر هذه العوامل فيما يلي[2]:

- عوامل تتعلق بأسواق الدول المضيفة غير الكاملة
- عوامل تتعلق بالميزة المطلقة التي تكتسبها الشركات متعددة الجنسيات مقارنة بنظيرتها في الدول المضيفة.
- عوامل تتعلق بأهداف الدول (الدولة الأم)
- عوامل تتعلق بالنشاط الإنتاجي، سواء من جانب التكاليف أو الأرباح
- عوامل تتعلق بحماية اختراعات الشركات المتعددة الجنسيات
- عوامل تتعلق بما تملكه البلدان النامية من موارد أولية.
- عوامل تتعلق بأهداف الشركات متعددة الجنسيات في غزو أسواق الدول النامية وذلك بالتغلب على القيود المفروضة على التجارة الدولية.

ويمكن تلخيص هذه العوامل من واقع إسهامات رويوكوسيموندس في الجدول الموالي:

جدول رقم (1-1) العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ص85

[2] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 88

العوامل الشرطية	الأمثلة
1- خصائص المنتوج (السلعة	نوع السلعة ، استخدامات السلعة ، درجة حداثة السلعة ، متطلبات الإنتاج (الفنية ، المالية ، البشرية) خصائص العملية الإنتاجية .
2- علاقات الدول المضيفة مع الدول الأخرى	تضم نقل الاتصالات بين الدولة المضيفة والدول الأخرى ، الاتفاقات الاقتصادية ، السياسة التي تؤثر على حركة أو انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع ...الخ.
3- الخصائص المميزة للدول المضيفة	طلب السوق المحلي ، نمط توزيع الدخل ، مدى توافر المواد البشرية والطبيعية ، مدى التقدم الحضاري ، خصائص البيئة الاقتصادية ...الخ.
العوامل الدافعة	الأمثلة
1-الخصائص المميزة للدول المضيفة	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية والتكنولوجية ، حجم الشركة ، القدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية
العوامل الحاكمة	**الأمثلة**
1-الخصائص المميزة للدول المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية ، نظم الإدارة والتعيين ، سياسات الاستثمار ، الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية ...الخ.
2- الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية ، المنافسة ، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
3- العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، المبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر : أبو قحف عبد السلام ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي

من الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ الإشارة في هذه النظرية إلى العوامل الدافعة لشركات متعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، ترجع للدولة الأم من خلال الضمانات والحوافز التي تقدمها الدول الأم لهذه الشركات ، وهذا نتيجة للعوامل البيئية التي تعاني منها الدول الأم منها: حدة المنافسة في الأسواق المحلية ، ارتفاع تكاليف العمالة ...الخ.

انتقادات نظرية الموقع المعدلة :

تعتبر هذه النظرية ملخص للنظريات السابقة وهذا من خلال كثرة العوامل التي تدفع شركات متعددة الجنسيات للاستثمارات الأجنبية حيث تم الإشارة إليها في النظريات السابقة.

إن كثرة هذه العوامل في هذه النظرية قد تصعب للشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ قراراتها فيما يخص القيام بالاستثمار وممارسة نشاطاتها الإنتاجية والتسويقية في الدول المضيفة[1].

المطلب الثالث:النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر(الأخرى)[2]:

هناك العديد من النظريات التي تفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة عن طريق شركاتها المتعددة الجنسية للبحث عن فرص استثمارية خارج حدود الدول الأم.

ومن أبرز هذه النظريات ما يأتي[3]:

1-النظرية الكلاسيكية الحديثة لـ (أولين) 1993:

وقد اعتمدت هذه النظرية المفاهيم المالية ، إذ ترى أن لجوء الشركات المتعددة الجنسية إلى الاستثمار خارج دولها الأم يمثل في الحقيقة سعيها للحصول على عائد أعلى من استثمار رأس المال، إذ أن الأسواق المالية في مختلف الدول منعزلة عن بعضها البعض إضافة إلى تواضع مستوى تطورها ولاسيما في الدول النامية ، لذا فإن تدفق رأس المال هو نتيجة لاختلاف العائد من دولة لأخرى وسيتجه تدفق رأس المال إلى المناطق التي يحقق فيها أعلى عائد.

[1] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الاجنبية، مرجع سابق، ص 71

[2] حسن هادي صالح , فرع المنطقة الغربية بالهيئة العامة لتشجيع الاستثمار و شؤون الخصخصة , 7 نوفمبر 2013

[3] سحنون فاروق ,مذكرة نيل شهادة ماجيستير , – دراسة حالة الجزائر- 2010

2- نظرية الميزة الاحتكارية قدمها (هايمر) 1960:

وهذه النظرية تعد رغبة الشركات المتعددة الجنسية للسيطرة على الأسواق الخارجية هي المحفز الرئيس للاستثمار الأجنبي المباشر بسبب توفر ميزات خاصة للشركات المتعددة الجنسية لا تتوفر للشركات المحلية في الدول المضيفة من مثل فجوة المعلومات ، العلامة التجارية ، انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة بسبب نمط الإنتاج الواسع، والميزات الإدارية ... وغير ذلك من الميزات، ونتيجة لتوفر الميزات المذكورة للشركات المتعدد الجنسية فغنها ستتمكن من المنافسة للحصول على عائد أعلى من ذلك الذي يمكن أن تحصل عليه الشركات المحلية في الأسواق الخارجية.

إن مجرد توفر هذه الميزات يحفزها لتوسيع نشاطها خارج الدولة الأم للاستحواذ على أسواق خارجية للاستثمار الأجنبي المباشر ، وهذه النظرية نفسر نموذج الاستثمار الدفاعي عند توجه الشركات المتعددة الجنسية لإنشاء فروع لها خارج الدولة الأم على الرغم من عدم ربحيتها غذ يكون الغرض منها القضاء على منافسيها.

3-نظرية عدم التوازن (مون ورويل) 1993:

وهذه النظرية تفسر قيام الشركات عبر الوطنية بالاستثمار الأجنبي المباشر في خارج دولتها الأم ، بعوامل أخرى سلبية تعود إلى ميزات الملكية أيضا من مثل صعوبة الوصول إلى المواد الأولية أو ارتفاع تكاليف العمل الماهر في الدولة الأم، الأم الذي يدفع هذه الشركات إلى البحث عن مجالات استثمار خارجية للتعويض عن خسائرها وإعادة التوازن لهذه العوامل ، لذا فغن ميزات الملكية التي قدمها (هايمز) يمكن إعادة صياغتها لتشكل حالة عدم توازن بين العوامل التي تتوفر للشركة، إذ أن الفائض في أحد العوامل قد يعني بالمقابل وجود عجز نسبي في عامل آخر، لذا فإن هذه النظرية بررت وضع اللاتميز بين الشركات، أي بعبارة أدق ضعف القدرة التنافسية .

لقد قدمت هذه النظريات تفسيرات جزئية غير متكاملة بالاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات المتعدد الجنسية، إذ أن تحليلها ارتبط في أنشطة استثمارية معينة قد يكشف الواقع العلمي

عن تطبيقات مخالفة لما أتت به تلك النظريات ، وقد يعود السبب إلى الحداثة النسبية الظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

هذا وهناك رؤية أخرى لنظريات تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل اعتمد الربط بين هذا الاستثمار وظاهرة العولمة ، إذ أنه من الممكن وصف النصف الثاني من عقد ثمانينات القرن العشرين بأنه (عصر العولمة)إذ حققت التجارة العالمية ارتفاعا يعادل ضعف ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى التحرير العديد من الأسواق العالمية في العديد من الدول في الوقت الذي حقق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نموا متزايدا من الناتج العالمي والتجارة العالمية.

لقد كان نتائج ظاهرة العولمة تقارب – إن لم يكن جمع- أجزاء الاقتصاد العالمي عن طريق زيادة سرعة تفاعل وتأثيرات هذه الأجزاء مع وفي بعضها، إذا قلصت ظاهرة العولمة المسافات الاقتصادية بين المنشآت بين المنشآت والمؤسسات والحكومات في الدول المختلفة ، إضافة إلى الاتجاه نحو مزيد من التكامل الاقتصادي في الأنشطة الاقتصادية عبر الحدود، ونتيجة لذلك فقد حققت المعاملات الاقتصادية عبر الحدود تزايدا ملحوظا وارتفعت قيمة الإنتاج الأجنبي للشركات والذي يمول بالاستثمار الأجنبي المباشر ، هذا وقد فسر قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب هذا الطرح بالنظريات الآتية:

1- نظرية الربحية:

هذه النظرية تشير إلى أن هدف الشركة هو تعظيم (max) عائد حملة أسهمها ، إذ أن الشركة تباشر بالاستثمار الذي من الممكن أن يحقق عائدا مرتفعا في دولة أجنبية ولا يمكن تحقيق هذا العائد في الدولة الأم، وأن الشركة لكي تتمكن من تعظيم عائد استثمارها لابد لها أن تكون مالكة للمعرفة الفنية المتفوقة التي لا يتملكها المنظمون المحليون في الدولة المضيفة لهذا الاستثمار، وهذه المعرفة قد تتضمن مهارات في فن الإدارة والتسويق وفي التكنولوجيا ، وفي البحث والتطوير ، والقدرة على زيادة الحجوم الكبيرة لرأس المال، ولأجل المباشرة بالاستثمار الأجنبي المباشر ينبغي أن لا يقف الأمر عند

امتلاك المعرفة المتفوقة فحسب بل يجب أن يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر أقصى عائد اقتصادي لهذه المعرفة المتفوقة مقارنة بالفرص الاستثمارية البديلة .

إن هذه النظرية تعتمد فرضية "المعرفة المتفوقة" التي تدعمها حقيقة أن المباشرة بالاستثمار الأجنبي المباشر تسود في الشركات ذات الحجوم الكبيرة والتي تعمل في سوق يسودها احتكار القلة ، أي أن الشركات الأجنبية تتمتع بمزايا احتكارية في مواجهتها مع الشركات المحلية في الدولة المضيفة.

2-نظرية تنويع المواقع :

وهذه النظرية تركز على تدنية المخاطرة التي قد يتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر ، إذ أن هذا الاستثمار يركز على المفاضلة في اختيار الدول المضيفة مع التركيز على المحددات التي تدفع الشركات الأجنبية للمفاضلة بين فرص الاستثمار في الدول المضيفة .

3- نظرية النمو:

هذه النظرية تعتمد فرضية أن الشركات تسعى إلى النمو مع نمو الأسواق ، وهو ما اصطلح على تسميته بالرغبة الإدارية في النمو، أو اعتبارات المحافظة على الموقع التنافسي من حيث نسبة المبيعات وحصتها في السوق ، وعندما لا تتهيأ الشركة فرصة النمو محليا في إطار هيكل السوق السائد، فإنها تتجه نحو الاستثمار خارجيا لتحقيق هدف النمو.

4-نظرية أرباح المقامر:

وهذه النظرية ترى أن الشركة ما إن تباشر بالاستثمار ، فإن توسعات أخرى ستحصل في العمليات الاستثمارية الأجنبية يتم تمويلها من أرباح هذا الاستثمار الأولي ، وإن الشركة تستمر في ممارسة وزيادة المراهنات في العمليات الأجنبية عن وطريق إعادة استثمار الأرباح المتحققة من الاستثمارات الخارجية في عمليات استثمارية جديدة في الدول الأجنبية ذاتها على أمل أن تحقق عمليات استثمار أكبر في تاريخ لاحق .

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

منحت الجزائر الكثير من الامتيازات والتسهيلات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي عرفت تدفقاته انتعاشا في الفترة الأخيرة، لكن في المقابل فإن الجزائر قد طمحت ومازالت تطمح بأن يساهم هذا الاستثمار في تحقيق تنميتها الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بسوق العمل[1].

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر:

رغم أن كل الدول حديثة الاستقلال لجأت إلى الاستثمارات الأجنبية ، لكن هناك من لجأ إلى نمط تنموي مرتكز على القدرات الداخلية، إلا أن الجزائر تعتبر في الدول الحديثة الاستقلال التي تبنت مباشرة بعد استرجاع سيادتها الوطنية قانون يتعلق بالاستثمار، هذا الأساس سنتناول تطور قانون الاستثمارات في الجزائر على مرحلتين :

أ-1- **مرحلة اقتصاد الموجه: مرت هذه المرحلة فترتين** :

- فترة الستينات : صدرت خلال هذه الفترة قانونين:

قانون الاستثمارات الصادر في سنة 1963: كان هذا القانون موجها إلى رؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية أساسا، وقد خولهم ضمانات ما هو عام خاص بجميع المستثمرين ومنها منهم خاص بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية ، وتمثلت الضمانات العامة فيما يلي[2]:

- حرية استثمار للأشخاص المعنويين والطبيعيين الأجانب(المادة3)
- حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات (المادة4)
- مساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية (المادة5)

[1] بلعبيدي عايدة عبير، بوخورس عبد الحميد، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر" مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة.

[2] قانون رقم 277/63 الصادر في 1993/07/20 يتضمن قانون الاستثمار الجزائري رقم 53 ب 1963/08/02

وأخيرا هناك ضمان ضد نزع الملكية ، لا يكون هذا الأخير ممكنا إلى بعد أن تصبح الأرباح المتراكم في المستوى رؤوس الأموال والمستثمر ، ويؤدي نزع الملكية إلى تعويض عادل، كما أن هذا القانون منح امتيازات خاصة بالمؤسسات المعتمدة المواد (31/14/08)

أما بالنسبة للمؤسسات المنشأة عن طريق الاتفاقيات فإن هذا النظام يخص المؤسسات الجديدة أو توسيع المؤسسات القديمة التي يشمل برنامج استثمارها على قيمة 5 ملايين دينار في مدة 3 سنوات على أن يتجر هذا الاستثمار من قطاع ذات أولوية أو ينشأ هذا الأخير أكثر من منصب عمل .

يمكن للاتفاقية أن تنص على الامتيازات الواردة في الاعتماد، زيادة على هذا يمكن أن يجمد النظام الجبائي لمدة 15 سنة.

لكن هذا القانون لم يطبق ميدانيا وخاصة أن المستثمرين شككوا في مصداقيته ولم يتبع بنصوص تطبيقية خاصة أن الجزائر بدأت في التأمينات (63-64) وبعد سقوط النظام سنة 1965 ظهر قانون آخر في 1966.

قانون الاستثمارات الصادر في سنة 1966 : يعد فشل قانون 1963 تبنت الجزائر قانونا جديدا لتجديد دور رؤوس الأموال في إطار التنمية الاقتصادية مكانة وأشكال والضمانات الخاصة به يختلف النص الثاني جذريا عن النص الأول، يبدو ذلك من خلال المبادئ التي وضعها قانون 1966 والمرتكز على مبدأين أساسيين :

- المبدأ الأول: إن الاستثمارات الخاصة لا تتجزأ بحرية في الجزائر ذلك بالتمييز بين القطاعات الحيوية الاقتصادية المقررة من طرف الدولة والقطاعات الأخرى ، وتكون للدول الأولوية في الاستثمارات في القطاعات الحيوية (المادة2).

وبهذا أصبحت الدولة وهيئاتها تحتكر الاستثمار في هذه القطاعات ، أما الرأس المال الوطني الأجنبي يمكن له أن يستثمر في قطاعات أخري وهذا بعد حصوله على اعتماد مسبق من قبل

السلطات الإدارية ، ويمكن للدولة أن تكون لها مبادرة الاستثمار إما عن طريق الشركات المختلفة وإما عن طريق إجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معينة (المادة5).

- المبدأ الثاني: يتعلق بمنح الضمانات والامتيازات ، تخص امتيازات الاستثمار الأجنبي ويكون النظام الجاري للامتيازات والضمانات نتيجة الاعتماد أو الترخيص

أما في الميدان فقد تم تطبيقه على الاستثمارات الأجنبية والمتعلقة خاصة بالشركات المختلطة وذلك من سنة 1966 إلى 1982 حين فنن المشرع الجزائري الذي سارت عليه الشركات الجزائرية.

فترة الثمانينات: في سنة 1982 تبنت الجزائر قانونا يتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها بذلك تكون قد أكدت نيتها في رفض الاستثمار المباشر لتدخل الإس المال الأجنبي ، وفضلت عن طريق الشركات المختلطة.

تأكد هذا الاتجاه سنة 1986 فبعد الأزمة التي عرفتها الجزائر بعد انخفاض أسعار البترول جاء هذا القانون ليعدل القانون 13/82 ليكون متمما له، وقد مكن هذا القانون الشركات الأجنبية من التدخل في قطاع المحروقات عن طريق الشركة مع المؤسسة الوطنية سونطراك شريطة ألا يتعدى الرأسمال الأجنبي 49% وقد أعطى هذا القانون المستثمر الأجنبي جملة من الحقوق والامتيازات كضمانات التعويض في حالة نزع الملكية أو التأميم ،كما منح تحفيزات ضريبية .

وفي سنة 1988 تبنت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهوزر المؤسسات العمومية الاقتصادية بدلا من المؤسسات أو الشركات ذات الطابع الاقتصادي ، وهذا القانون أدى بالشركات لكي تصبح[1]:

- غير خاضعة لوصاية الوزارية .

[1] قانون رقم 01/99 مؤرخ 1988/01/12 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية رقم 1988/13

- غير خاضعة للرقابة الممارسة على المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي وأصبحت هذه الرقابة رقابة اقتصادية .
- غير خاضعة للقانون العام إلا ما نص عليه القانون صراحة.
- خاضعة للقانون التجاري يكون تأسيسها في شكل أسهم أو شركة ذات المسؤولية المحدودة.

بدخول سنة 1988 أصبح تأسيس الشركات يخضع إلى بروتوكول اتفاق بين صناديق المساهمة والشركة الأجنبية أما العقد فيبرم بين المؤسسة العمومية الاقتصادية والشركة الأجنبية.

أ-2- مرحلة اقتصاد السوق: قامت الجزائر خلال هذه المرحلة بالتخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه نحو الانفتاح عل اقتصاد السوق، وبذلك فتحت صفحة جديدة للتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر ، وفيما يلي عرض لأهم القوانين:

قانون النقد والقرض 90: جاء القانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض لتكملة مسيرة الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر ، حيث يعتبر هذا القانون النقلة الفعلية للنظام المصرفي الجزائري فهو بمثابة تغيير جذري من أجل إقامة نظام مصرفي مستقل يخدم التحول إلى اقتصاد السوق في ظل المنافسة للمصارف الأجنبية ، ومن التغيرات والتحولات الجديدة الذي أخذها قانون النقد والقرض ما يلي: [1]

- يمكن أن تأخذ الاستثمارات الأجنبية المقامة في الجزائر إما شكلا مباشرا أو مختلطا ، فهو بذلك ألغى شرط الأغلبية النسبية لرأسمال ، كما ألغى أيضا مشاركة الرأسمال الأجنبي مع القطاع العموم فقط، فقد أكدت نصوصه على أن يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة مع شخص معنوي عام أو خاص مقيم.
- حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية .
- يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين .

[1] دور تطوير وتشجيع الاستثمارات في امتصاص البطالة ، الموقع الالكتروني، WWW.n ADAA.NET

- السماح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال.

وحسب قانون النقد والقرض فإن هناك آثار إيجابية وأخرى سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر أهمها ما يلي:[1]

- الآثار الإيجابية للاستثمار المباشر:

- خلق وترقية الشغل عن طريق التكوين والتأهيل للإطارات والعمال ومن طرف المؤسسات الأجنبية.
- تشجيع استعمال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والعمل على جلبها من الخارج.
- تحسين ميزان المدفوعات بدخول رؤوس الأموال إلى الجزائر نتيجة لخلق مؤسسات أو فروع.
- خلق المنافسة والضغط على المؤسسات المحلية لزيادة المردودية والتأقلم مع الوضع الجديد لاقتصاد السوق.

- الآثار السلبية للاستثمار المباشر:

- عرقلة الاستثمارات نتيجة تباطؤ الإجراءات الإدارية وللقيود المفروضة من بنك الجزائر.
- عدم مسايرة الجهاز المصرفي مع المقتضيات التي تتطلبها المرحلة الاقتصادية الجديدة من القروض الممنوحة للمستثمرين وخاصة الأجانب منهم.
- تأثير تكاليف المواد الأولية نتيجة الرسوم الجمركية والإجراءات الجمركية البطيئة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وإعاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني للبلاد.
- المنازعات بين الحكومة الجزائرية وبعض الشركات الأجنبية نظرا لعدم قبول بعض تلك الشركات المنازعات القضائية في المحاكم الجزائرية لما يتميز القضاء الجزائري من عدم مسايرة التطورات الاقتصادية الجديدة مما يحتاج إلى تغير وتعديل.

[1] الاستثمار الأجنبي المباشر بين الواقع والطموح، دراسة حالة الجزائر ، الموقع الالكتروني :WWW.nADAA.NET

- إن غياب المرونة في هذا القانون كان نتيجة لتصرف مجلس النقد والقرض كمجلس إدارة بنك الجزائر كجهاز إداري يضع المقاييس المالية والنقدية والبنكية ولهذا أصبح عاملا أساسيا لمراقبة الاقتصاد الوطنية ومراقبة العمليات الاستثمارية للأجانب حيث تجتمع مرة كل شهر لدراسة الملفات في الوقت المناسب مما ينجم عنه تعطل تحقيق المشاريع الذي لا يتماشى ومرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق.

- **المرسوم التشريعي رقم 12/93 المتعلق بترقية الاستثمارات :**

جاء المرسوم التشريعي رقم 12/93 لتجديد الامتيازات الجبائية والجمركية، حيث تتحدد الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي حسب طبيعة الاستثمار والموقع الجغرافي له، وترتكز فلسفته على ما يلي: مبدأ حرية الاستثمار ، أصناف الاستثمار، مبدأ المساواة ، إنشاء وكالة ترقية الاستمارات ودعمها ومتابعتها ، مبدأ التشجيع على الاستثمار.

- **الأمر رقم 03/01 والمتعلق بتطوير الاستثمار:**

بتاريخ 20 أوت 2001 صدر الأمر رقم 03/01/ والمتعلق بتطوير الاستثمار ، والذي يعمل على تعميق الإصلاحات الاقتصادية وخلق مناخ ملائم لتنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية، لذلك تم إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة له، كما يمنح للمستثمرين الأجانب عدة حوافز مالية وجبائية وجمركية بالإضافة إلى تنبيه أربعة مبادئ هامة هي: مبدأ حرية الاستثمار ، رفع القيود الإدارية عليه، عدم الالتجاء إلى التأميم وحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه والتحكيم الدولي.

ولقد تم تعديل وإتمام هذا الأمر بالأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، حيث نص هذا الأخير على ديمومة الضمانات التالية:

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها.
- تحويل رؤوس الأموال والمداخيل
- المساواة في التعامل مع كل المستثمرين.

- تغطية عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية والثنائية وحماية الاستثمارات.
- إمكانية الطعن الإداري.
- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة قيام نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين غير المقيمين.

وهذا مع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، أصبح السوق مفتوحا أمام المستثمرين الأجانب لتنفيذ مشاريعهم.

المطلب الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

تمتلك الجزائر بيئة استثمارية وقدرات تنافسية جعلت منها محط أنظار العديد من المستثمرين الأجانب ، بالإضافة للتنظيمات والتشريعات المؤطرة للاستثمار فيها.

-فيما يلي حصيلة إحصائية للمشاريع الاستثمارية المصرح بها الأجنبية والمحلية:

جدول رقم 1-2:المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط 2002-2015:

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1218	2.02	176.019	1.52	52.366	5.06
البناء والأشغال	11290	18.74	1.323.698	11.44	245.911	23.78
الصناعة	9231	15.32	6.503.533	56.20	388.219	37.54
الصحة	809	1.34	127.684	1.10	19.105	1.85
النقل	30669	50.91	1.027.480	8.88	158.016	15.28
السياحة	789	1.31	982.934	8.49	54.862	5.31
الخدمات	6226	10.34	964.388	8.33	107.089	10.36
التجارة	2	0.00	37.514	0.32	4.100	0.40
الاتصالات	5	0.01	428.963	3.71	4348	0.42
المجموع	**60239**	**100**	**11.572.213**	**100**	**1.034.016**	**100**

- المصدر"الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار andi"

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القطاعات الثلاث التي نالت حصة الأسد من الاستثمارات هي (النقل ،البناء والأشغال،والصناعة) بنسب متفاوتة ما بين (50.91 ، 18.74 ،15.32)على التوالي.

حيث أولت الدولة الأولوية لقطاع الصناعة بمبلغ 6.503.533 دج محصلا لـ 388.219 منصب عمل .أما بالنسبة لباقي القطاعات فقد خلقت مناصب عمل قليلة بمبالغ و نسب جد ضئيلة كقطاع التجارة الذي يكاد يكون منعدم بمعدل مشروعين فقط ،و كذا نجد ان هذه الاستثمارات لم تحقق حتى المتوقع منها فيما يخص خلق مناصب العمل و رفع مستوى التشغيل حيث قدر مجموع مناصب العمل المحققة بـ 1.034.016منصب عمل فقط.

الجدول رقم 1-3: توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار2002-2015 :

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
إنشاء	34 754	57,96%	5 996 367	51,82%	558 619	54,02%
توسيع	24 404	40,51%	4 731 214	40,88%	450 721	43,59%
إعادة هيكلة	3	0,00%	479	0,00%	92	0,01%
إعادة تأهيل	927	1 ,54%	306 247	2,65%	12 386	1 ,20%
إعادة تاهيل– توسيع	151	0,25%	537 905	4,65%	12 198	1,18%
المجموع	60 239	100%	11 572 213	100%	1 034 016	100%

-المصدر" الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار andi"

الشكل 1-1:مناصب العمل المحققة من المشاريع المصرح بها 2002-2015:

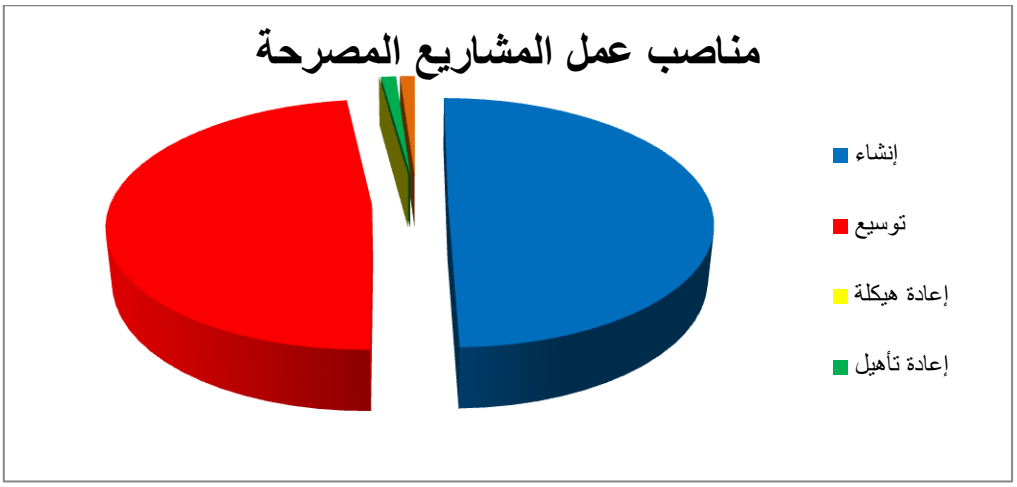

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق .

نلاحظ من الشكلين السابقين أن اكبر عددمن مشاريع كان للنوعين "إنشاء و توسيع " ب34754و 24404 مشروع على التوالي بمبالغ تعدت عتبة "4 ملايين" لكل مشروع أما عن مناصب العمل المحققة فتراوحت مابين558619 منصب عن الإنشاء و 450721 منصب عن التوسيع.

جدول رقم 1-4: الدول الأجنبية التي استثمرت في الجزائر الفترة 2002-2015:

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوروبا	377	898 192	76 709
أوروبا منها الإتحاد الأوروبي	274	563 346	39 939
آسيا	68	119 506	8 607
أمريكا	16	65 636	3 346
الدول العربية	200	1 267 592	37 842
إفريقيا	1	27 799	400
أستراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	13	89 992	2 086
المجموع	**676**	**2 471 691**	**129 254**

المصدر:" الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار andi"

الشكل 1-2:مناصب العمل المحققة من الدول الأجنبية التي استثمرت في الجزائر

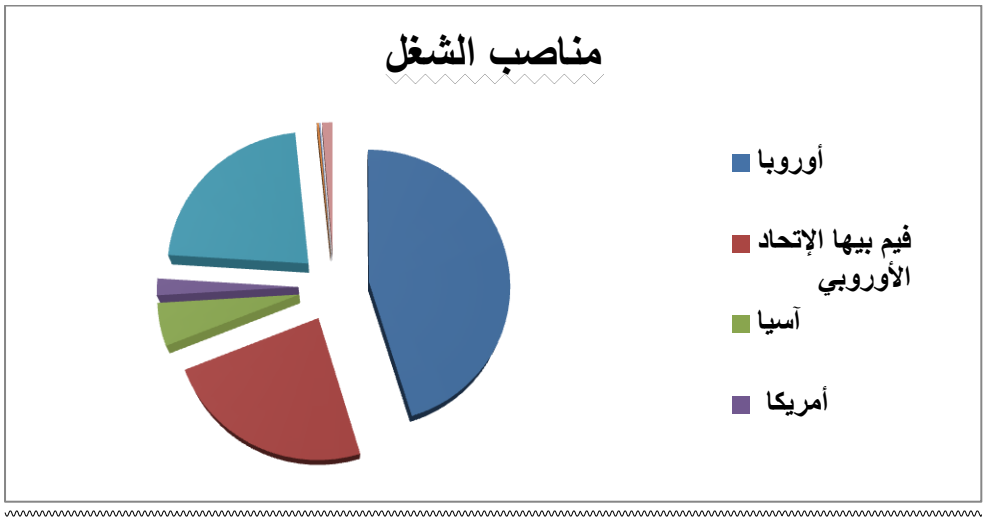

-من إعداد الطالبة اعتمادا علي معطيات الجدول السابق

نلاحظ ان اكبر عدد من المشاريع الاستثمارية كان من قبل الدولالأوروبية ب377 مشروع و منها الاتحاد الأوروبي ب 274 مشروع ثم الدول العربية ب 200 مشروع ولكن من حيث القيمة المالية نجد ان الدول العربية استثمرت أكبر قيمة مالية حيث تعدت 1260000دج أما عن مناصب العمل المحققة فكانت كالتالي، 76709 لأوروبا و 39939 منها للاتحاد الأوروبي و37842 للدول العربية . كما تساوت إفريقيا و استراليا بمعدل مشروع واحد فقط لكل واحدة اما بالنسبة للشركات المتعددة الجنسية فحققت عدد قليل نسبيا بمعدل 13مشروع ما يقابله 2086 منصب عمل فقط .

جدول رقم1-5 :المشاريع الاستثمارية حسب القطاع القانوني 2002-2015 :

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الخاص	59 047	98%	6 415 186	55%	868 986	84%
العمومي	1 095	1,8%	3 983 653	34%	120 055	12%
المختلط	97	0.2%	1 173 374	10%	44 975	4%
المجموع	60 239	100%	11 572 213	100%	1 034 016	100%

المصدر : " الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار andi "

الشكل1-3 :مناصب العمل المحققة من المشاريع الاستثمارية حسب القطاع القانوني

:2015-2002

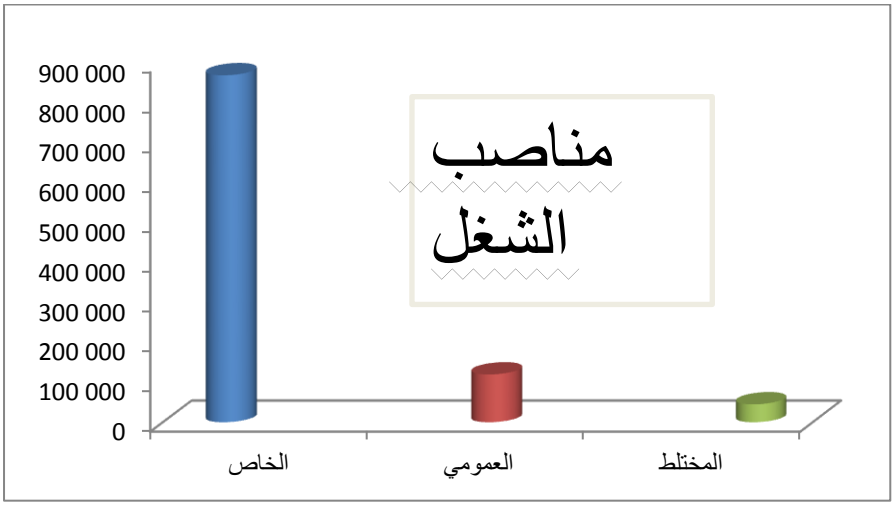

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق .

نرى ان القطاع الخاص يمثل القطاع الرئيسي فيما يخص المشاريع الاستثمارية حيث حقق اكبر عدد من مناصب العمل مقارنة بالعمومي و المختلط ،بمعدل 886968 منصب عمل و ثم 120055 و 44975 منصب للقطاعين الآخرين على التوالي.

خاتمة الفصل:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوسالأموال التي شهدت تطورا كبيرا،نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه فيالرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية ، وزيادة معدلات التشغيل،بالإضافة إلىإدخال التقنية المتقدمة ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول النامية –ناهيك عن الدول المتقدمة– للاستفادة من تلك المزاياالتي يتمتع بها.

ومن أجل الظفر بالمزايا التي يتيحها الاستثمار الأجنبي المباشر ، في مقدمتها ارتفاع حدة البطالة ، والتي يمكن معالجتها بالاستعانة باستثمارات أجنبية مباشرة لامتصاص القدر الأكبر منها ،تحاول الجزائر إتباع سياسات اقتصاديةمناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها ، لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تمهيد:

إن التجربة الجزائرية في ميدان التشغيل قامت في الماضي على أساس" نموذج اقتصادي مخطط مركزيا"فأصبحت الدولة هي المشغل الرئيسي للعمالة،و مصدر مهم في خلق مواطن العمل والضامن لعملية التشغيل.

وبالرغم من الدور الذي لعبته الدولة في تلك الفترة من خلال التحكم في معدّلات البطالة ، إلا أن انتهاج هذا الأسلوب كان له أيضا عيوبه في إدارة النشاط الاقتصادي و خاصة سوق العمل،حيث أدى هذا الأسلوب إلى تراجع وتدنّ في إنتاجية وكفاءة العمالة وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المحدودة. فبدأت الحكومة سلسلة من الإجراءات التي تصبّ في إطار الإصلاح الاقتصادي والانتقال من نمط اقتصادي لآخر،وكان الهدف الأول هو إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني و كان الهدف الاخر هو تقليص من البطالة الفعلية و زيادة معدلات التوظيف طويلة المدى.

إلا أن البطالة في الجزائر ترتبط بجملة من المتغيرات الاقتصادية والعوامل الديموغرافية، وإلى حدّ ما ببعض المتغيرات الاجتماعية (القبول الاجتماعي لبعض الوظائف، أو عدمه)،فيما تؤثّر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على حدّ سواء وخاصة في الأداء الاقتصادي والنمو. الى جانب البطالة الحقيقية نجد العمل غير الرسمي أو ما يعرف بالعمالة ضمن الاقتصاد الموازي،الذي أصبح يعتبر البديل الحتمي والمتنفس الجديد للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل ، أمام ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة.

و من هدا المدخل سوف نتطرق في فصلنا هذا الى سوق العمل و البطالة عموما و حالتهما على مستوى الجزائر خصوصا في السنوات الأخيرة

حيث قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الاول: مفاهيم حول العمل,سوق العمل و البطالة

المبحث الثاني : النظريات الاقتصادية المفسرة للعمل و البطالة

المبحث الثالث: واقع سوق العمل في الجزائر

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول التشغيل و البطالة .

لقد ظل التشغيل والبطالة محور اهتمام المفكرين الاقتصاديين على تعداد المدارس التي ينتمون إليها، واختلفت الرؤى في ذلك باختلاف المبادئ والعصور. وامتد الاهتمام إلى الخبراء الاقتصاديون وبعض المنظمات الدولية وإلى صُنَّاع القرار في مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية، في محاولة منهم لتفسير الخلل القائم في سوق العمل، وطرح البدائل الممكنة لمعالجة هذه الإشكالية الكبرى، التي باتت تهدّد استقرار الكثير من الدول. وتتّفق جل هذه الآراء تقريبا على أن تحسين أوضاع التشغيل مرتبط بالأداء الاقتصادي الايجابي ومدى النمو الذي تحقّقه، إذ أن ذلك يعتبر بمثابة المنشط المسرّع للدورة الاقتصادية وما تتضمنه من زيادة في حجم الاستثمارات المنتجة والمولّدة لفرص العمل.

المطلب الأول: العمل:

1- مفهوم العمل[1]:

هو المجهود الإنساني سواء كان فكريا أو جسديا الذي يؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها ، أي أنه يتمثل في القيام بجهد يعود على صاحبه بثمار نافعة ، ذلك هو المبدأ المشترك لجميع الأعمال ، تختلف هذه الأعمال حسب نوعها ونظامها والهدف المقصود منها، فهناك عمل الابتكار والتفكير وعمل الإدارة والتنظيم.

2- أنواع العمل[2]:

للعمل أنظمة مختلفة منها:

أ- **نظام الرق:** وهو يعني امتلاك واستخدام شخص ما لشخص آخر كما يشاء، ونميز نوعين من الرق: الرق قصد إنتاج الخيرات والرق المتعلق بالخدمات المنزلية ، النوع الأول يتم فيه استخدام

[1] طارق الحاج، علم الاقتصاد و نظرياته ،دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الاردن ، 1998 ،ص24

[2] أحمد هني ، دروس للتحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993 ص 56-57

المملوك في الزراعة والصناعة كما كان ذلك في أمريكا بعد استعمارها من طرف الأوربيين ، وانتهى بالحرب الأهلية الأمريكية سنة 1865 أما النوع الثاني فهو منتشر في جميع أنحاء العالم، وهو يزول تدريجيا ، لكن ربما وحتى اليوم نجده في مناطق المعينة.

ب- **نظام العمل المضطر العبودية:** وهو يصف حالة وجود أسياد يهيمنون على رجال لديهم بقيود معينة لكنهم أحرار في المبدأ، يسمون بالعبيد يخضعون لنظام العبودية، ظهر هذا النظام أو أوربا بعد انهيار نظام الرق بسقوط الإمبراطورية الرومانية، حيث أدى إلى ظهور الرأسمالية والعمل بالأجهزة في المصانع.

من مميزات هذا النظام:

- أن العبد يقوم بأعمال مجانية لسيده لا سيما خدمة الأرض.
- في حالة زراعة قطعة أرضه الشخصية للعبد يدفع قسط معين من الثمار لسيده.
- الالتزام بالبقاء على قطعة أرضه ولا يغاديها.

ج – العمل بالأجرة:

هو العمل الذي أصبح اليوم شاملا، والذي يميزه عن العمل المضطر هو أن العامل حر في شخصه، ضف إلى ذلك أنه يتقاضى أجرة نقدية مقابل عمله لصاحب الورشة أو المصنع ، يقوم العامل بإبرام عقد العمل مع صاحب العمل بنص فيه مدة العمل وطبيعته وعمولته.

د- أنواع أخرى للعمل:

هناك أنواع أخرى للعمل ، حيث نجد نظام الخمس الذي مبدؤه هو أداء عمل مقابل خمس ثماره، كذلك نجد العمل بالمكافئة ، وهو يصف حالة العامل الذي يقوم مهمة معينة مقابل مكافئة على إنجاز العمل مهما كان الوقت الذي تتطلبه المهمة.

3-إنتاجية العمل:

الإنتاجية هي مؤشر يقيس فعالية عوامل الإنتاج، ويعبر عنها بإقامة النسبة بين الإنتاج وكمية إحدى عوامل الإنتاج يمكن قياسها بطرق مختلفة، حيث:

إنتاجية (حسب العدد) = كمية الإنتاج / عدد العمال

إنتاجية العمل حسب (وقت العمل) = كمية الإنتاج / عدد ساعات العمال

إنتاجية العمل (حسب القيمة) = القيمة المضافة / عدد العمال أو عدد ساعات العمل

4- معدل النشاط ومعدل التشغيل[1]:

معدل النشاط: يعبر عنه بالنسبة بين الفئة النشطة وفئة السكان الكلية، حيث:

معدل النشاط = الفئة والناشطة / الفئة الكلية

معدل التشغيل: يعبر عنه بالنسبة بين الأفراد العاملون وعدد أفراد الفئة النشطة، أي يقيس نسبة العاملين من الفئة الناشطة حيث:

معدل التشغيل = العاملون / الفئة الناشطة

تطبيقا يمكن حساب معدل التشغيل كأنه مكمل لمعدل البطالة بالنسبة للفئة النشطة، أي : معدل التشغيل % =100 – معدل البطالة %.

[1]Concile national économique &social , évaluation des dispositifs d'emploi , (dossier annexes , 20 eme session planiere , algerie , juin 2002 ,p 2

5- سوق العمل[1]:

يمكن تعريف سوق العمل اقتصاديا بأنه الآلية أي تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل _ السلعة محل التبادل في سوق العمل _التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف ، من أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق ما يلي:

أ- غياب المنافسة الكاملة: يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال ، كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية .

ب- سهولة التمييز بين خدمات العمل:حتى و لو تشابهت سواء لأسباب عنصرية كالجنس و اللون أولأسباب اختلاف الثقافات .... و غيرها من الأسباب .

ت- تأثر عرض العمل:و ذلك بسلوك العمال و تفضيلاتهم المختلفة كوقت الفراغ ,مستوى الدخل,العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة .

ث- تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي: وتنعكس آثار التقدم التكنولوجي على لبطالة في سوق العمل في أحد مظهرين :

- عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة، يتم إلغاء بعض الوظائف وبالتالي تظهر البطالة.
- تغيير بعض الوظائف أو إلغاء يعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة ومستوى تعليمي أعلى، ويمكن التقليل من البطالة الناتجة بإعادة تدريب وتأهيل العمال.

هـ- سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصري الطلب والعرض حتى يصبح سوقا بالمعني الاقتصادي.

[1] نعمة الله نجيب ابراهيم ،نظرية اقتصاد العمل ، الدار الجمعية للطباعة و النشر ،مصر ،1997 ،ص11-15 .

المطلب الثاني: البطالة:

1- مفهوم البطالة:

تعريف البطالة[1] على أنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل ، لكن مع هذا هناك أشخاص غير قادرين على العمل مثل: الأطفال ، المرضى الكبار سن والذين أحيلوا على التقاعد ، بالمقابل هناك من هو قادر على العمل ولا يمكن اعتباره بطالا مثل : الطلبة في الطورين الثانوي والجامعي، ونستبعد من هو قادر على العمل ولا يبحث عنه نظرا لغناه المادي وكذلك الذين لديهم منصب شغل ويبحثون عن أخر بأجر مرتفع ويقومون بتسجيل أنفسهم كعاطلين ، بشكل عام يمكن القول عن الشخص أنه عاطل عن العمل إذا توفر فيه الشرطان:

- القدرة على العمل
- البحث عن العمل

2-تعريض البطالة حسب المكتب الدولي للعمل[2]:

تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة ، ووجدو أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية:

- **بدون عمل**: أي الذين لا يعملون مقابل أجر
- **متاح للعمل**: أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا
- **يبحث عن العمل**: أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث على العمل مأجور.

[1] مصطفى سلمان وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2000 ص 237

[2]Bureau international du travail, la normalisation du travail , nouvelle serie 53, geneve , 1953 pp 48-49

النوع الأول " بدون عمل": إن الهدف من معيار "بدون عمل" هو التمييز بين التشغيل والبطالة، فيعتبر الشخص بدون عمل إذا لم يعمل على الإطلاق خلال فترة الاستبيان ولو ساع واحدة ، أما المعيارين الآخرين لتعريف البطالة "متاح للعمل" و "يبحث عن العمل" فيسمحان بالتفرقة بين العاطلين عن العمل و النشطين اقتصاديا من السكان.

النوع الثاني: "متاح العمل": يعني هذا المعيار أنه إذا ما عرض عمل على فرد سيكون مستعدا وقادرا على العمل فورا خلال فترة البحث، حيث يستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة (أي بعد انتهاء الاستبيان) ، مثل الطالب الذي يبحث عن عمل مؤقت بالموازاة مع دراسته، فخلال فترة بحثه هاته هو غير مستعد للعمل وبالتالي غير متاح للعمل، وكذلك يستبعد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات (المرض ، مسؤوليات عائلية ...) خلال فترة الاستبيان ، لأنه من الناحية العلمية لا يكونون مستعدين له بسبب إعاقتهم التي تمنعهم على الموافقة على أي عمل يعرض عليهم مباشرة ، بل يقومون بترتيب أمورهم أولا.

النوع الثالث "يبحث عن عمل": ينطبق على الأشخاص الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على عمل خلال فترة معينة، وهذا للدلالة على جدية البحث ، مثل: التسجيل في مكاتب التشغيل، نشر إعلانات البحث عن العمل ، طلب مساعدة الأهل والأصدقاء ....، كماأنه يشترط توفير البيانات والمعلومات عن سوق العمل للأفراد الباحثين عن العمل من خلال وسائل النشر وتبادل المعلومات وهذا للإعلان عن وجود فرص عمل مناسبة تشجعهم على البحث الجدي عليها.

3-تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء[1]:

يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين (15 سنة و64 سنة)
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي ، وتشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل .
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك

أنواع البطالة:

يمكن تصنيف البطالة على عدد أنواع مختلفة ، لكن بصفة عامة سوف نركز على نوعين رئيسيين من البطالة وهما البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية، مع التعرض للتقسيمات المختلفة التي يمكن إدراجها تحت كل نوع منهما[2].

4-1 البطالة الإجبارية:

يطلق عليها أحيانا البطالة السافرة وهي تعني حالة وجود شخص قادر على العمل ، ويبحث عنه بشكل جاد عند أجر سائد، لكنه لا يجد العمل، حيث يبقى مجبرا على التعطل من غير إرادته أو اختياره[3].

كما يندرج تحت مفهوم البطالة الإجبارية أيضا البطالة الدورية .

---

[1] Office national des statistiques emploies et le chômage (données statistique n° 226, édition ONS , algérie 1995 p 08

[2] محمد علي الليثي وآخرون ، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار الجامعية ، مصر ، سنة 1997 ،ص 257.

[3] نفس المرجع ، ص 257

البطالة الدورية[1]: هي البطالة المرتبطة بالدورة الاقتصادية[2] التي تظهر في فترات الكساد التي تنتج عن حالة انكماش الإنتاج بسبب نقص الطلب على المنتجات مثلا، بالتالي قد تتوقف بعض المشاريع كليا أو جزئيا مما يؤدي إلى تسريح عدد من القوة العاملة، وهذا النوع من لبطالة يسمى "البطالة العابرة" ويظهر عادة في الدول المتقدمة.

4-2 البطالة الاختيارية :

تظهر هذه البطالة عندما يقوم العامل بالتعطل بمحض إرادته دون أي سيطرة أو إجبار ويندرج تحت هذا النوع من البطالة ما يعرف بـ:

أ- البطالة الاحتكاكية[3]:

تعني وجود الفرد في حالة تعطل، نتيجة للوقت الذي ينقضي عليه بسبب بحثه عن عمل دون أن يجد العمل المناسب له، أو حالة عدم عثور صاحب العمل على العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة ، البطالة الاحتكاكية بالمفهوم السابق هي بطالة اختيارية لأنها تتم بناءا على رغبة بعض الأفراد بهدف التفرغ من أجل البحث عن المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل في السوق.

[1] مصطفى سلمان وآخرون ، المرجع السابق، ص 239

[2] الدورة الاقتصادية مصطلح يعبر عن فترات صعود وهبوط دورية تنتاب النشاط الاقتصادي ، وهي تتكون من مرحلتين / مرحلة رواج يتجه فيها حجم الدخل والتوظيف نحو التزايد إلى أن تصل إلى قمة الرواج وعندما تحدث الأزمة ويتجه حجم النشاط الاقتصادي نحو الهبوط ليدخل الاقتصاد مرحلة إنكماش إلى أن يبلغ الهبوط قاع الانكماش وبعدها مباشرة يبدأ الانتعاش.

[3] محمد علي الليثي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 257-258

ب- **البطالة الهيكلية:**

يمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى عامين[1] :

العامل الأول: يفسر وجود هذا النوع من البطالة في حالة عدم التوافق بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة وبين المهارات التي يملكها الأفراد الباحثين عن العمل، كذلك عدم التوافق بين المناطق الجغرافية التي توجد بها فرص العمل وبين المناطق الجغرافية التي يوجد بها الأفراد الباحثون عن العمل.

العامل الثاني: يرجع سبب وجود البطالة الهيكلية غلى ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، والتي تنشأ أساس بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد الوطني وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا.

4-3 أنواع أخرى من البطالة[2]:

يلاحظ وجود أنواع أخرى من البطالة مثل:

أ- **البطالة المقنعة:**

تسمى مقنعة ومستترة لأنها غير ملحوظة وهي تصف العمال الذين يعملون بانتاجية حدية[3] تساوي الصفر ، غالبا ما نجد هذا النوع من البطالة في المجال الزراعي التقليدي أو الوظائف الحكومية ، نجد مثلا في مزرعة فلاحية خمسة عمال منهم عاملان قادران على القيام بجميع شؤونها، فنلاحظ أن ثلاثة عمال الباقون هم من ضمن البطالة المقنعة ولكننا لا نستطيع معرفة من هم الثلاثة العاطلون عن العمل.

[1] محمد علي الليثي وآخرون ، نفس المرجع ، ص 258- 259

[2] مصطفى سلمان وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 239-214

[3] الانتاجية الحدية تعبر عن التغيرات الحاصلة في الانتاج الناتجة عن تغيير وحدة واحدة في أحد عوامل الإنتاج (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة)

ب- **البطالة السلوكية:**

تصف حالة عدم قبول الأفراد بعض الأعمال، حيث يفضلون البقاء عاطلين على أن يعملوا في تلك الأعمال خشية تأثيرها على مكانتهم الاجتماعية.

ج- **البطالة الجامدة:**

وهي تمثل العاطلين الدائمين الذي لا يبحثون عن العمل حتى ولو كان موجودا ، رغم أنهم قادرون عليه، نجد ضمن هذا النوع من البطالة أغنياء الدول النامية الذين يعتمدون على فوائد أموالهم أو إيجارات عقاراتهم.

د- **البطالة الجزئية**[1]:

تسمى أيضا بالبطالة الموسمية ، وهي تصف حالة الأفراد الذين يعملون في مواسم معينة ولا يعملون في مواسم أخرى.

5- **قياس البطالة**[2]:

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة من القوة العاملة الفئة النشطة في المجتمع عند زمن معين، وهو يعطينا نسبة العاطلين عن العمل من الفئة النشطة، حيث:

معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل / عدد أفراد الفئة الناشطة

الفئة النشطة: تحتوى على الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون، إذن العناصر التي تتضمنها الفئة النشطة هي:

[1] محمد علي الليثي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 260.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية للكتاب ، مصر ، 1997، ص 310-312

أ- **العاملون:**

هم الأفراد الذين يعملون مقابل أجر عند الغير، أو في مؤسسة خاصة ، أو الذين يعملون طول الوقت أو لبعض الوقت.

ب- **العاطلون:**

هم الأفراد القادرون على العمل ويبحثون عنه ولكن ليس لديهم وظيفة

ملاحظة : هناك عناصر تستبعد من القوة العاملة وهي:

- **الأفراد دون سن معينة:** تختلف هذه السن من دولة إلى أخرى فمثلا في الجزائر يستبعد الأطفال دون الخامسة عشر.
- الأفراد فوق سن معينة: هي سن التقاعد وغالبا ما تكون 60 أ و 65 سنة
- الأفراد من فئات معينة : التي هي غير قادرة على العمل لأسباب مختلفة كالمرضى وطلبة المدارس .....
- الأفراد الذين لا ينافسون غيرهم في مجال العمل: كربات البيوت مثلا فهم لا يطالبون المجتمع بوظائف.

يتم قياس معدل البطالة في البلدان المتقدمة عن طريق المعلومات الإحصائية التي يقوم بها مختلف مكاتب إحصائيات العمل، ونظرا لصعوبة سؤال كل فرد ، يتم القيام بأخذ عينة من العائلات وتحليلها.

مثلا: يقوم مكتب إحصائيات في الولايات المتحدة الأمريكية باستبيان عينة من العائلات تتوزع على مختلف المناطق ، حيث توجه أسئلة مباشرة لكل فرد يزيد سنة عن 16 سنة (ماعدا الأفراد الموجودين في المستشفيات والسجون) وعند الإجابة يصنف المجيب في إحدى الفئات التالية:

أ- فئة يعمل: "تضم كل من لهم عمل خلال الأسبوع في الوقت الذي يتم فيه الاستبيان ،ويسجل أيضا من يعملون جزئيا لو عملوا ساعة واحدة في الأسبوع.

ب- فئة "لا يعمل" : تصم كل الذين يبحثون عن عمل ومستعدون له في أي وقت وكذلك الذي سرحوا من عملهم بشكل مؤقت وينتظرون العودة للعمل، والذين ينتظرون إلحاقهم في وظيفة جديدة خلال أربعة أسابيع[1].

ج- فئة "خارج قوة العمل": "كل شخص لا ينطبق عليه شروط الفئة الأولى والثانية يعد من الفئة الثالثة مثل المتقاعدين ، الطلبة في الثانوي والجامعي، ربات البيوت....

*لكن ليس من السهل دائما قبول صحة معدل البطالة ، وهذا بسبب عدم وجود وسيلة للتأكد تماما من صحة ما يقول بعض المتعطلين ، بالإضافة إلى وجود أفراد يصنفون ضمن قائمة البطالين وهم غير جادين في البحث عن فرص العمل لوجود نظام الضمان الاجتماعي.

أما بالنسبة للدول النامية نجد أن عملية قياس البطالة أكثر صعوبة لعدم توفر البيانات لدى الجهات الرسمية والتي يستدل منها إلى حجم البطالة ، وذلك لعدم وجود إعانات تحفز المتعطلين على تسجيل أنفسهم من ناحية ، أو لعدم توفر وسائل ملائمة لجميع المعلومات على نحو يسمح بتكوين قواعد بيانية يمكن الاعتماد عليها من ناحية أخرى.

[1] طارق الحاج ، علم الاقتصاد و نظرياته (دار الصفاء للنشر و التوزيع) ص 24

المبحث الثاني: نظريات سوق العمل"النظريات الاقتصادية المفسرة لسوق العمل والبطالة".

هناك عدة مدارس اقتصادية اهتمت بدراسة سوق العمل والبطالة، بحيث أنشئت عدة نظريات في هذا الموضوع ، ومن بين أهم النظريات : النظرية الكلاسيكية ، النظرية الكيترية ، النظرات الحديثة.

المطلب الأول: سوق العمل والبطالة عند الكلاسيك.

ينطلق التحليل الكلاسيكي لسوق العمل من خمس فرضيات أساسية ، نلخصها فيما يلي[1]:

- التجزئة atomicité: لا يستطيع احد العارضين للعمل أو الطالبين له أن يؤثر على السوق ، بمعنى أن الكل يساهم في تحديد مستوى التوازن.
- التجانس: مميزات العرض هي نفس مميزات الطلب ، أي أن المنافسة تتوقف على السعر.
- حرية الدخول إلى السوق: لا يوجد ما يعيق (إعاقة قانونية ، مالية ، تقنية...) دخول عارضين جدد أو طالبين جدد للعمل.
- الشفافية: هناك علم كاف بمجريات السوق ، بحيث لا يحتاج كل من العارض أو الطالب للعمل وقتا معينا أو تكلفة معينة حتى يتحصل على المعلومة، أي الأجر الذي يدفعه طالب العمل هو نفس الأجر الذي يرغب عارض العمل الحصول عليه.
- الحركة: لا يقتصر التشغيل على نوع معين من العمل ونوع معين من النشاط ولا على منطقة معينة دون أخرى.

سوق العمل عند الكلاسيك[2]:

يتحدد حجم العمل المستخدم بتفاعل عرض هذا العنصر والطلب عليه في السوق الخاصة به، سندرس كلا منها على حدة، ثم نقابلها لنصل وإلى وضع التوازن.

---

[1] Arthuis patrick muet pirrealain , théories du chomage , economica , paris , 1995 , p 13

[2] محمد الشريف أيلمان ، محاضرات في الاقتصاد الكلي ، منشورات برتي ، الجزائر ، ص 97-106 .

1-عرض العمل:

يصدر عرض العمل عن العمال (أو عن العائلات) وفي رأي الكلاسيك ، يرتبط عرض العمل إيجابيا بمعدل الأجر الحقيقي، ويعني معدل الأجر الحقيقي من وجهة نظر العمل : القوة الشرائية للأجر الاسمي أو النقدي، هكذا فإذا رمزنا إلى معدل الأجر الإسمي بالرمز ..... وإلى مستوى الأسعار العام بالرمز W وإلى معدل الأجر الحقيقي بالرمز P فإن هذا الأخير يتحدد كما يلي: w=W/P

أما دالة عرض العمل فتكون على الشكل: ls=ls (w) = ls (W/P)

والعلاقة بين عرض العمل (ls) ومعدل الأجر الحقيقي (w) إيجابية كما قلنا ، أي أن:

Ls = dls/dw 0

إذا فرضنا بأن الدالة المعينة مستمرة وقابلة للاشتقاق.

يمكن الآن أن نمثل بيانيا هذه الدالة كما يلي:

الشكل رقم (2-1) عرض العمل عند الكلاسيك:

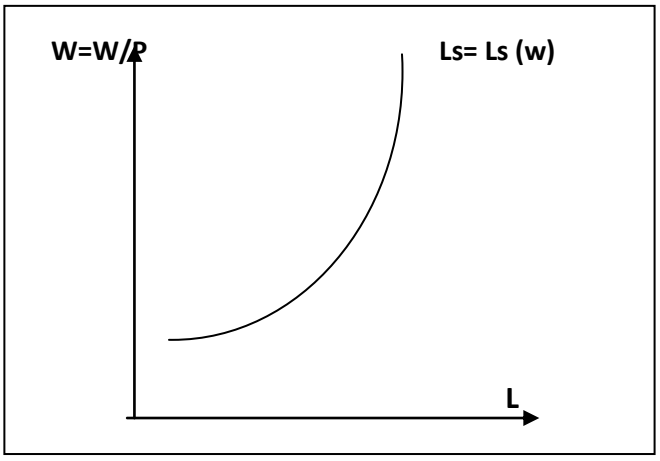

المصدر : د. محمد الشرف ايلمان، محاضرات في الاقتصاد الكلي

نلاحظ أن هذا المنحنى يشبه عرض أية سلعة، معبرا عن العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة زمن هذه السلعة وسعرها ، اي فيما يخضعها هنا ، بين كمية العمل (عدد العمال ، عدد الساعات....) ومعدل الأجر الحقيقي (للعامل أو لساعة عمل ...) ترتكز هذه العلاقة على فرضتين أساسيتين.

تفيد الفرضية الأول:

بأن العمال غير معروضين لظاهرة الخداع النقدي، وهي فرضية تنبثق عن فرضية أخرى تتمثل في كون النقد ، حسب تصور الكلاسيك، حياديا.

يفهم من هذا أن نغير معدل الأجر الاسمي لا يؤثر إطلاقا في سلوك عارضي العمل إذا تغير مستوى الأسعار العام بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه، وذلك لأن القوة الشرائية للدخل الجديد تظل ثابتة.

وتفيد الفرضية الثاني:

بأن العمال يعرضون خدماتهم باحثين عن تعظيم دخولهم ، وذلك في سوق تسودها المنافسة الحرة الكاملة تنبثق هذه الفرضية من قاعدة تعظيم المنفعة أو الخيار بين الراحة والتفسحوبذل الجهد للحصول على دخل، وبالتالي على مواد الاستهلاك (حاضرا ، أو مستقبلا نتيجة للإدخار).

وبعبارة أخرى ، عندما يعرض العمال خدماتهم ، فإنهم ينقصون من استهلاكهم للراحة من أجل زيادة في الدخل ، وتطبيقا لمبدأ المنفعة الجدية، سواء بالنسبة للدخل أو استهلاك الراحة من جهة، ولتزايد التعب الجدي للعمل أو عدم الرغبة في العمل من جهة أخرى ، فإن زيادة عرض العمل لا يمكن أن تحصل إلا إذا ارتفع معدل الأجر الحقيقي.

هكذا، فكلما أريد الحصول على مقدار عرض أكبر لعنصر العمل، كلما تطلب ذلك معدل أجر حقيقي أعلى وذلك لتعويض انخفاض رغبة العمال في العمل، وانخفاض المنفعة الحدية لدخلهم ، في نفس الوقت الذي ترتفع فيه المنفعة الحدية للراحة.

2-الطلب على العمل:

يصدر الطلب على العمل عن المنتجين، وهو يرتبط بمعدل الأجر الحقيقي، مثل ما هو الشأن بالنسبة للعرض ، ولكن بعلاقة عكسية، أي أن: Ld = ld (w) = ld (W/P)

وإذا قبلنا فرضية استمرارية هذه الدالة وقابليتها للاشتقاق، يكون لدينا :0 ld= dld/dw

يمكن رسم هذه الدالة في شكلها العام كما يلي:

الشكل رقم (2-2) منحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك

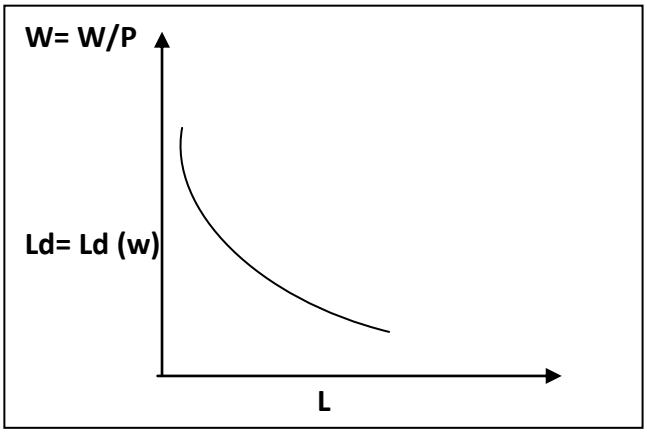

محمد الشرف ايلمان ، مرجع سبق ذكره: ص 101

نلاحظ أن منحنى الطلب على اليد العاملة يشبه منحنى الطلب على اية سلعة ، ويعبر عن العلاقة العسكرية بين الكمية المطلوبة (عدد العمال، عدد ساعات العمل ...) وسعرها (معدل الأجر الحقيقي للعامل أو لساعة عمل)

يرتكز الاستدلال الكلاسيكي في هذا الحال على السلوك العقلاني للمنتج الفردي في سوق تسوده المنافسة الحرة الكاملة، والمرتكز على قاعدة الربح، يتم الاستدلال بالمقارنة بين الإنتاجية الحدية للعمل (بالقيمة السوقية) وتكلفة وحدة العمل الأخيرة (معدل الأجر الاسمي).

فاذا فرضنا بأن (P) هو سعر الإنتاج ، فإن قيمة الإنتاجية الحدية للعمل تكون: P.(dy/dl)

يتحقق شرط توازن المنتج في سوق العمل عندما يتساوى مردود الوحدة الأخيرة من العمل ، أو الإنتاجية الحدية للعمل ، بتكلفتها أو بمعدل الأجر : W. = P.(dy/dl)

وطالما بقيت الإنتاجية الحدية اكبر من معدل الأجر: w P.(DY/DL)

فإنه يمكن للمنتجين زيادة طلبهم على العمل لأنهم يحققون ربحا إضافيا موجبا مقداره:

0. P.((DY/DL)-W)

وإذا طبقنا الإستدلال الجزئي على الاقتصاد ككل، حيث يكون (P) مستوى الأسعار العام و(..) حجم الدخل الحقيقي الكلي، فإن شرط التوازن يكون كالتالي: W= P.(Dy/dL) معبرا عنه بالقيمة الاسمية أو w = W/P = (Dy/Dl)معبرا عنه بالقيمة الحقيقية.

ونظرا لكون الإنتاجية الحدية الحقيقية للعمل (وهو العنصر المتغير الوحيد في ظل فرضية الفترة القصيرة الأجل) متناقضة :0 (YL) = (d2y/d2l)

فإن أية زيادة في الطلب على العمل يستلزم انخفاضا في معدل الأجر الحقيقي، وهذا حتى نحافظ على التوازن وهو الوضع الوحيد الذي تحترم فيه قاعدة تعظيم الربح.

هكذا يمكن اشتقاق دالة الطلب على العمل من الإنتاجية الحدية العينة للعمل ، وبالضبط ، فإن منحنى الطلب على العمل ما هو منحنى هذه الإنتاجية: Ld = (dy/dl)

3-توازن سوق العمل:

بإمكاننا الآن دراسة توازن سوق العمل مستعملين المعلومات السابقة المتعلقة بدالتي عرض العمل والطلب عليه.

يجب أن نلاحظ أولا بأن الفرضيات المعتبرة فيمل سبق: المنافسة الحرة والسعي وراء تحقيق أكبر ربح أو دخل (أو متعة) تقتضي بأن لا يكون هناك غلا حل واحد لتوازن سوق العمل، يتم التوازن

يتساوى عرض العمل (*ls) مع الطلب عليه (*ld) ويتحدد في ذات الوقت معدل الأجر الحقيقي (*w) الذي يقبله كل من العمال والمنتجين.

ويمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (2-3) منحنى توازن سوق العمل عند الكلاسيك

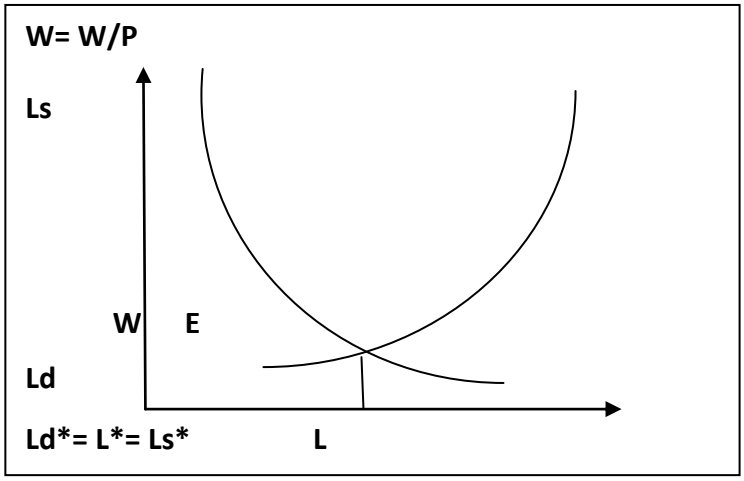

محمد الشرف ايلمان، مرجع سبق ذكره، ص105

يتحدد توازن سوق العمل عندما يتقاطع المنحنيان الممثلان لدالتي عرض العمل والطلب عليه، أي عند النقطة (E) بالإضافة إلى ذلك ، يكون هذا التوازن توازن الاستخدام الكامل.

والسؤال الذي يجب طرحه الآن هو كيف تتم عملية التوازن .

الجواب الكلاسيكي بسيط جدا: إن آلية السوق المبنية على قابلية معدل الأجر الحقيقي للتغير نحو الارتفاع إذا كان الطلب على العمل أكبر من عرضه (ls LD.) أو نحو الانخفاض في الحالة المعاكسة (.ldls) تضمن ذلك وبكل سرعة .

البطالة عند الكلاسيك :

يرى الكلاسيك كما سبق وذكرنا أن الاقتصاد القومي بتوازن دائما عند مستوى التوظف أو العاملة الكاملة ، بالتالي فإنه لا مجال لوجود بطالة وفقا للنموذج الكلاسيكي ، ومع ذلك يرى الكلاسيك أنه إذا وجدت بطالة فإنه بطالة ستكون بطالة اختيارية بمعنى أن الأفراد هم الذين يضعون أنفسهم وبمحض إرادتهم في وضع لا يقبلون فيه الأجر السائد في السوق، ويرى الكلاسيك أن السبب الأساسي في وجود هذا النوع من البطالة الاختيارية هو عدم مرونة الأجور النقدية ، أو بعبارة أخرى جمود الأجور في الاتجاه الترولي ويمكن تفسير ذلك بالإستعانة بالشكل البياني التالي[1]:

الشكل رقم (2-4) تفسير البطالة عند الكلاسيك

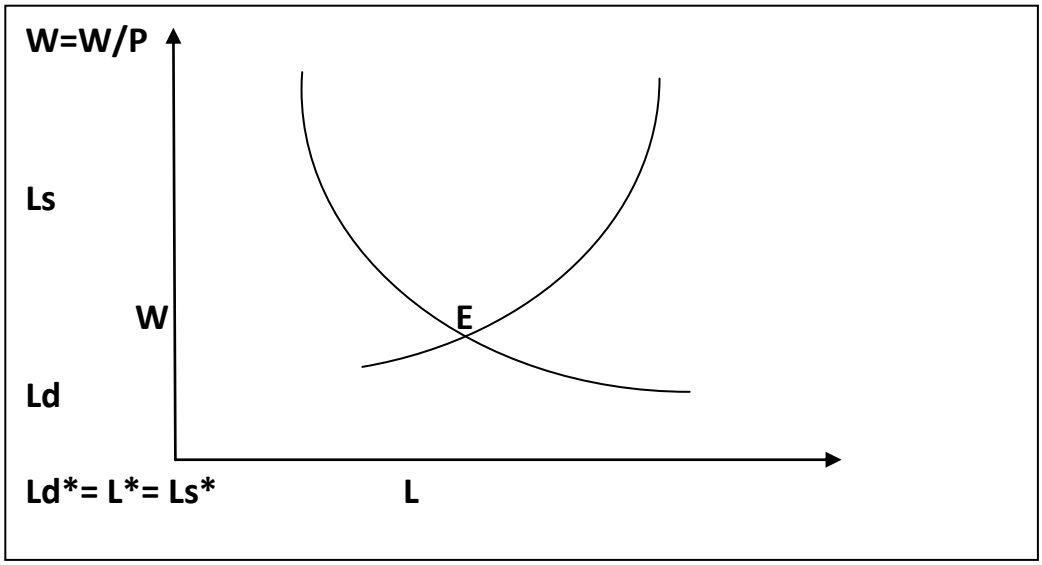

المصدر : د. محمد فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي .

في الشكل البياني السابق يتحدد مستوى العمالة التوازني (ن) عندما يتقاطع كل من منحنى الطلب على العمالة ومنحنى عرض العمالة في النقطة التوازنية ، كما تحدد لنا أيضا مستوى الأجر الحقيقي التوازني (ج) فإذا افترضنا وجود نقابات عمالية قوية رأت أن هذا الأجر التوازني هو أجر منخفض نسبيا، ومن ثم قامت برفع الأجور النقدية ومع ثبات مستوى الأسعار ترتفع الأجور الحقيقية إلى

[1] د. محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر 2004، ص73

المستوى (ج) وهو أعلى من الأجر الحقيقي التوازني (ج) ، وهنا تنشأ بطالة اختيارية تقدر بالمسافة (ب خ) حيث يكون عرض العمالة أكبر من الطلب على العمالة.

ويرى الكلاسيك أن عدم مرونة الأجور النقدية في الاتجاه التزولي هو السبب في نشأة مثل ذلك النوع من البطالة الاختيارية، حيث إذا وافقت النقابات العمالية في تخفيض الأجور النقدية فإن البطالة الاختيارية سوف تختفي وسنعود مرة أخرى للوضع عند مستوى العمالة الكاملة[1].

المطلب الثاني: سوق العمل والبطالة عند كينز :

سندرس في هذا المطلب سوق العمل عند كينز في الفقرة الأولى والبطالة عند كينز في الفقرة الثانية.

سوق العمل عند كينز:

تتطلب دراسة توازن سوق العمل دراسة كل من دالة الطلب على العمل ودالة عرضه، ثم مقابلتهما لتحديد حجم العمل (المطلوب والمعروض) ومعدل الأجر التوازنين[2].

1-دالة الطلب على العمل:

من الملاحظ أن كيتر لا يختلف عن النيو كلاسيك فيما يتعلق بدالة الطلب على العمل ، فعلا، يقبل كيتر فرضية المنافسة الكاملة والتي يسعى غي إطارها المنتجون إلى تحقيق هدف تعظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج.

نموذج الدالة المعتبر هو نفس النموذج المستخدم في النظرية الكلاسيكية لمدى القصير ، وله نفس الخصائص :$Y= F(L)$.مع كون . $df(l) / dl \quad 0$ و$d2f (l)/dl \quad 0$

بموجب فرضية المنافسة الكاملة ، تكون الأسعار معطاة ، أي لا يمكن لأي منتج على انفراد يتلاعب بالأسعار وقاعدة التوازن في هذه الحالة هي أن المنتج يستمر في إنتاج وعرض كميات إضافية من

[1] محمد فوزي ، نفس المرجع السابق .

[2] د. محمد الشريف أيلمان ، مرجع سابق ، ص276-291 .

سلعته حتى تتساوى التكلفة الجدية لهذه السلعة من الإنتاجية الحدية بالقيمة، تتمثل التكلفة الحدية في معدل الأجر الاسمي (W) أما قيمة الإنتاجية الحدية العينة للعمل في الشعر السوقي (P) السلعة المنتجة: P. DF (L) / DL

شرط توازن المنتج إذن هو: P.DF (l) / dl = W

يمكن كتابة هذه الصيغة في شكل حقيقي: DF(L) / dl = W/P

أي أن المنتج يستمر في الطلب على العمل حتى تتساوى إنتاجية العمل الحدية العينية بمعدل الأجر الحقيقي.

تمثل العلاقة السابقة إذن دالة الطلب على العمل ، وهي مشتق دالة الإنتاج ، وإذا قبلنا الفرضية القائلة بأن الاستدلال الذي يصح على المنتج الفردي يمكن تطبيقه على المستوى الكلي، فإنه يمكن اعتبار إمكانية تعميم الدالة الجزئية السابقة لحصول على الدالة الكلية التي تكون لها نفس الخصائص.

نكتفي بالملاحظة هنا بأنه من خصائص هذه الدالة أنها مستمرة ، رتيبة ومتناقصة ، مما يمكننا من الاتخاذ بمقلوبها لكتابة دالة الطلب على العمل في الشكل : LD = F=1 (W/P)

مع كون : . 0 d f = (w/p) / d (w/p))

والذي يعبر جبريا عن المنحى السفلي من الرسم البياني التالي[1]:

[1] محمد شريف ألمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر،1994، ص279

الشكل رقم (2-5) : منحنى الدالة الطلب على العمل عند كيتر

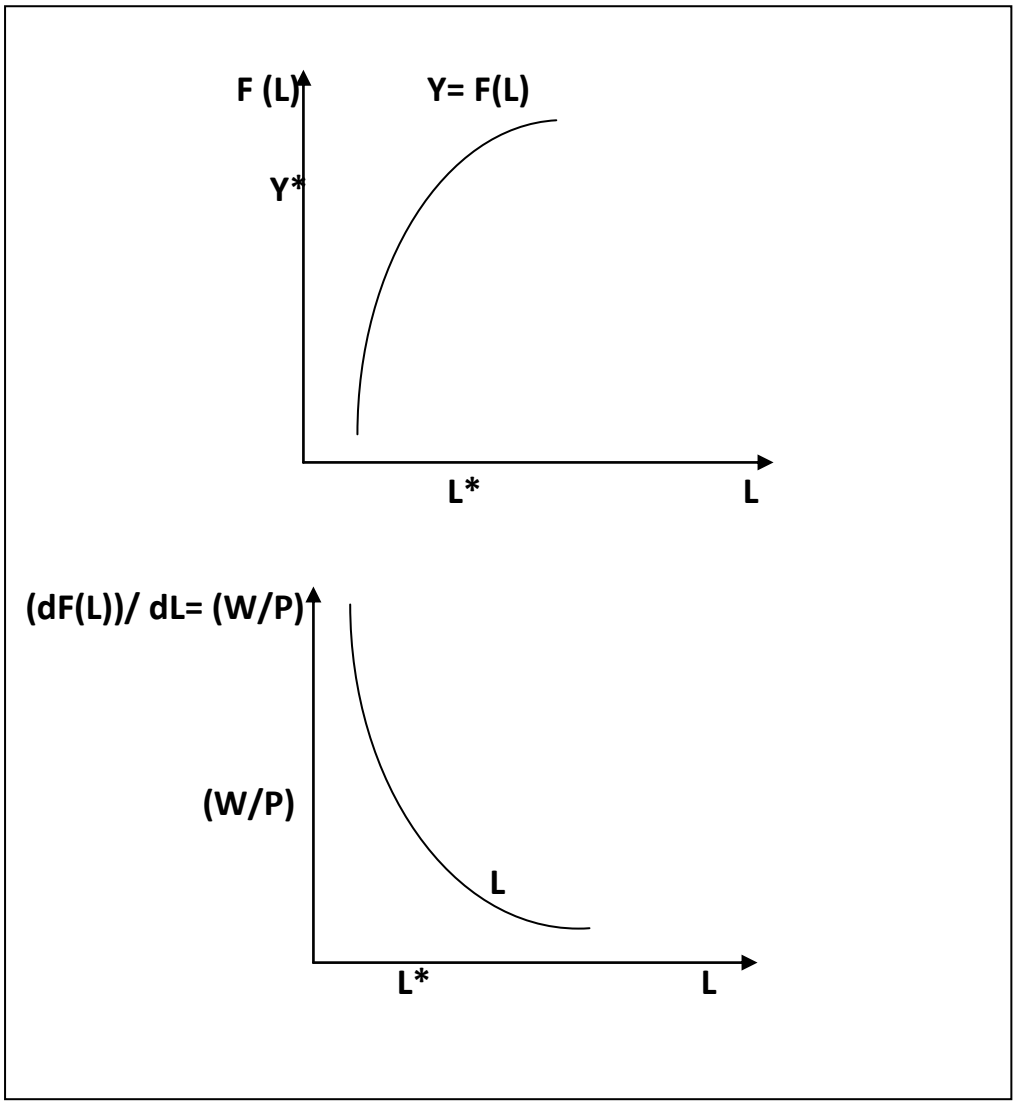

المصدر : د. محمد الشريف ايلمان ، محاضرات في الاقتصاد الكلي

يفيدنا المنحنى وصيغته الجبرية بأن الإنتاجية الحدية متناقصة ، وأن العلاقة بين الطلب على العمل من طرف المنتجين ومعدل الأجر الحقيقي سالبة تماما كما هو الشأن بالنسبة للدالة النيو كلاسيكية.

لننتقل الآن الى دالة عرض العمل الكينزية.

دالة عرض العمل:

إذا كانت دالة الطلب على العمل الكينزية لا تختلف عن دالة الطلب على العمل النيو كلاسيكية ، فالأمر غير ذلك بالنسبة لدالة عرض العمل.

إن كينز يستخدم نفس النموذج الأساسي الذي يستخدمه النيو كلاسيك (بحث العامل ، وبالتالي كل العمال ، على تعظيم الدخل ...) ، ولكن باختلافين أساسيين وهما:

1-**الاختلاف الأول : يتمثل في نوع معدل الأجر المعتبر .**

بينما يفترض النيوكلاسيك بأن عرض العمل يتحدد بمعدل الأجر الحقيقي (W/P) ، يعتبر كينز أن ما يحدد هذا العرض هو معدل الأجر الإسمي (W)

ت- الاختلاف الثاني:

بين موقف كينز وموقف النيو كلاسيك يتعلق بوضع معدل الأجر يعتبر النيو كلاسيك بأن معدل الأجر الحقيقي مرن، أي أنه يتغير وذلك نحو الارتفاع ونحو الانخفاض ، أما كينز فإنه يرى بأن معدل الأجر الاسمي غير مرن نحو الانخفاض وبشكل أدق يفرض أن هناك حدا أدنى لمعدل الأجر الاسمي لا يمكن أن ينخفض إلى أقل منه وإلا لا يوجد أي عامل يقبل عرض خدماته.

فالكينزيون يعتبرون بان دالة عرض العمل ليست تابعة الأجر الحقيقي بل لمعدل الأجر الاسمي مع الاحتفاظ بفرضية عدم مرونة معدل الأجر الاسمي نحو الانخفاض ، ابتداءا من حد أدنى له.

وهكذا ، يمكننا إعادة صياغة دالة عرض العمل كما يلي: DS+ LS (W/P)

مع الشروط التالية:

- من أجل مستوى أسعار عام مثل (P0) ، يوجد حد أدنى لمعدل الأجر الاسمي (W*)
- إذا كان معدل الأجر الاسمي السائد (w1) بحيث : (w*/p0) (w1/p0)

نكون في الجزء المتصاعد من المنحنى الممثل لدالة عرض العمل ، والذي لا يختلف في شيء عن منحنى الدالة الكلاسيكية .

وإذا كان معدل الأجر السائد (W2.) بحيث : W2/P0 = W*/P0 نكون في الجزء الأفقي (أي غير المرن) للدالة.

- إما إذا كان معدل الأجر الاسمي السائد (W3) بحيث W3/P W/P0 أي أن : (W3 W*)
- يكون عرض العمل معدوما.

أما المنحنى الممثل للدالة فإنه ينطبق على المحور العمودي ، مثل ما يبينه الشكل التالي.

الشكل رقم (2-6) : منحنى دالة عرض العمل عند كينز.

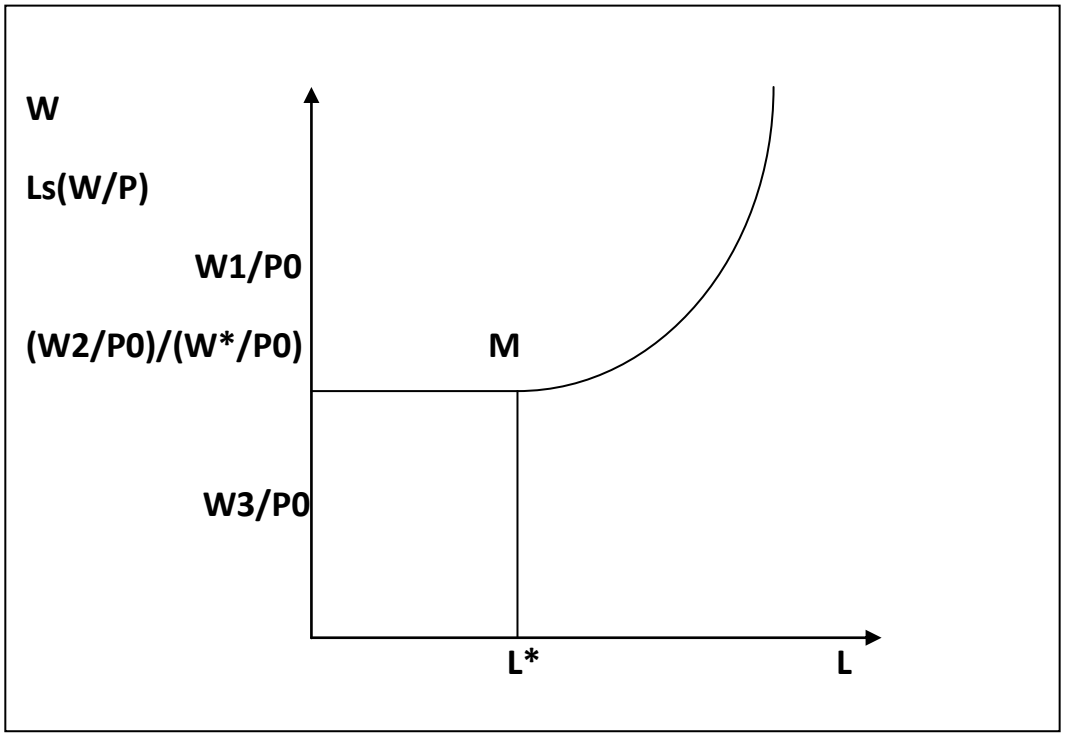

هذه هي الدالة يمكن تلخيصها فيما يلي:

$Ls = ls\ (w/p)$ إذا كان w / w

$ls\ \ 1\ \ 0$ إذا كان $w^* = w.$

$Ls = 0$ إذا كان $w\ \ w^*$

2-توازن سوق العمل:

يمكننا الآن أن ندرس توازن سوق العمل والذي يتحقق عندما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه: $ls\ (W/P) = ld(W/P)$

والرسم البياني التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (2-7) : منحنى توازن سوق العمل عند كينز

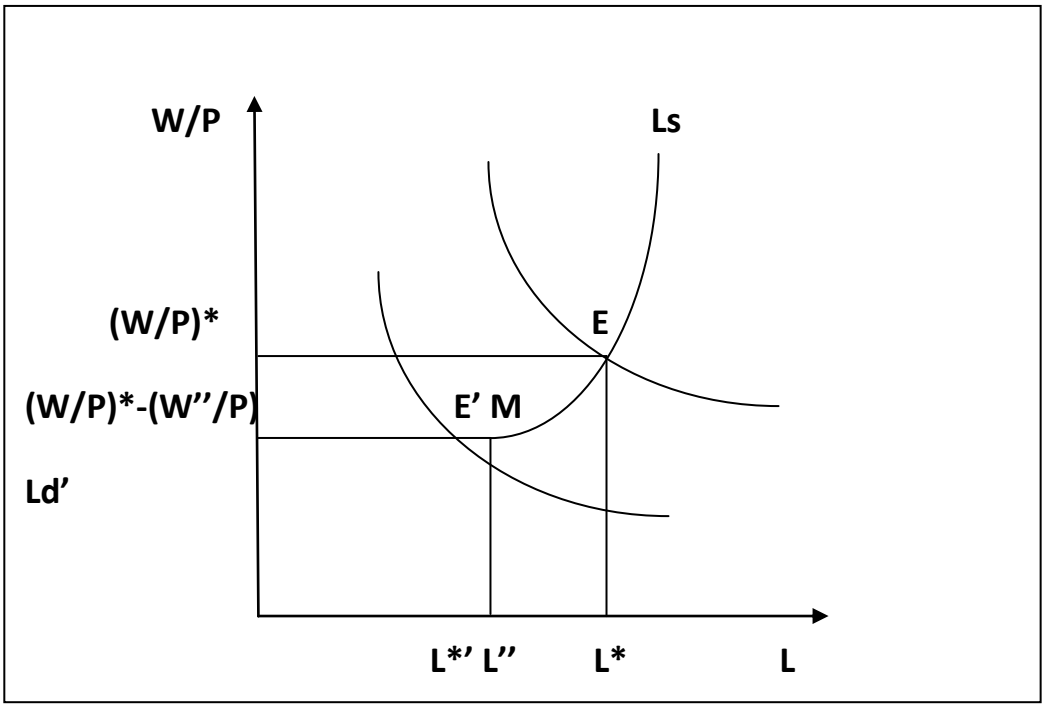

نعلم أن وجود الحد الأدنى لمعدل الأجر الاسمي يجعل حجم العمل الأقصى المعروض (l^*) عندما يكون معدل الأجر الاسمي السائد ($w=w^*$) وإذا ما تعدى حجم الطلب هذا المستوى (l^*) فلابد من رفع هذا المعدل ، هكذا فرضنا بأن توازن سوق العمل ، في حالة أولى ، يكون في المنطقة المتصاعدة وعند النقطة (E) يتحدد حجم الطلب وحجم عرض العمل وكذلك معدل الأجر الاسمي والحقيق للتوازن.

ومن أجل مستوى أسعار عام (P) يكون حجم العمل ومعدل الأجر الاسمي والحقيق لتوازن كما يلي: $l^* \quad l^* \qquad w^* \quad w \qquad (w^*/p) \quad (w^*/p)$

لنفترض الآن حالات أخرى ، بحيث يكون الطلب على العمل أقل من الحجم المعروض : $l^* \quad ls$.

يؤدي انخفاض الطلب على العمل إنخفاض معدل الأجر الاسمي ، ولكن إلى مستوى لا يتعدى مستوى الحد الأدنى (W^*) هكذا ، يكون توازن سوق العمل بحيث يتحدد حجم العمل ومعدل الأجر التوازنيين: $W^* = W \; , L^* \quad L^*$

من الملاحظ أن هذا التوازن هو الاستخدام غير الكامل ، وحجم البطالة غير الإدارية يقاس بالفرق $L^* - L^*$:

والبطالة غير الإدارية تعني بأن هناك عددا من العمال مستعدين لقبول معدل الأجر السائد ، ولكن المشاريع الانتاجية تطلب حجما أقل، أي أن الرفض يصدر عن المنتجين وليس عن العاملين ، ولكن هذا الرفض يفسر بدوره بعدم مرونة معدل الأجر الاسمي نحو انخفاض ، ونظرا لهذا يفقد سوق العمل كل إمكانية التصحيح الذاتي التي تمكنه من العودة إلى توازن الاستخدام الكامل.

البطالة عند كينز :

لقد هاجم النظرية الكلاسيكية في كتابه المعنون (النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود) الذي صدر عام 1936 من ثلاثة منطلقات رئيسية موجهة بشكل خاص نحو مشكلة البطالة[1].

1- البطالة في اقتصاد السوق:

المنطلق الأول هو اعتقاد كيتر بان اقتصاد السوق الحر لا يتوجه بشكل تلقائي نحو التوازن الذي يحقق الاستخدام الكامل كما يعتقد الكلاسيكيون ، وإن حالة التوازن قد تستقر عند مستوى إنتاج كلي يقل كثيرا عن المستوى المطلوب لتحقيق الاستخدام الكامل ، وهذا يعني أن الاقتصاد السوق يعاني من نقصين أساسيين لا يمكن أن يعالجان تلقائيا وهما:

ت/ احتمال وقوع هذا الاقتصاد في فترات كساد متواصبة ومزمنة كما حصل في الثلاثينيات من القرن العرشين .

ث/ إن هذا الاقتصاد غير مستقر بطبيعته ، ولذلك فإن حالة الاستخدام الكامل هي حالة نادرة إذا ما تحققت فإنها قد تدوم لفترة طويلة وسرعان ما يعود الاقتصاد إلى مستوى إنتاج يقل عن مستوى الاستخدام الكامل ، نتيجة للتغيرات الحاصلة في الأسواق وانتقالها من حالة توازن اخرى أي التقلبات الاقتصادية هي سمة دائمة للاقتصاد السوق.

2- أسباب البطالة:

إن السبب الرئيسي في النظرية الكيرتية هو عدم كفاية الطلب الكلي، أي نقص في الاتفاق على السلع والخدمات ، بحيث لا يكفي لعمل الاقتصاد بكامل طاقاته الانتاجية التي لا تتغير في الأمد القصير.

[1] د. نزار سعد الدين العيسى و د. ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي –مبادئ وتطبيقات –،دار حامد للنشر، 1999،ص 52.

3-معالجة البطالة:

يتبع من الفقرة 2 أعلاه أن معالجة البطالة لا يمكن أن تتم إلا بزيادة الطلب الكلي (النفاق الكلي) وإن أفضل طريقة لذلك في فترات الكساد أو الركود الاقتصادي هي زيادة الانفاق الحكومي عندما يكون الاقتصاد الكلي في حالة توازن وكساد في آن واحد.

وبهذا وضع كيتر مسؤولية معالجة البطالة على عاتق الحكومة وبخاصة أن التوجه الكلاسيكي التلقائي للاقتصاد نحو الاستخدام الكامل لم تحدد له فترة زمنية محددة، وإن هذه الفترة قد تطول لعدة سنوات إذا لم تتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة لمعالجة ذلك بالتدخل المباشر في الحياة الاقتصادية وزيادة الانفاق الحكومي بالدرجة التي تساعد على انتشال الاقتصاد من دوامة الكساد الاقتصادي ، وإنقاد العمال من البطالة والجوع خلال فترة قصيرة مما يستوجب عدم الانتظار طويلا لحين انخفاض الأسعار والأجور وتحقيق التكييف التلقائي للاقتصاد في المد البعيد ، وعندما سئل عن أسباب عدم الانتظار والتسرع في التدخل الحكومي أجاب كيتر " في الأمد البعيد سنموت جميعا"

إن المنطلقات الثلاثة التي هاجم بها كيتر النظرية الكلاسيكية لم تكن صادرة عن اعتبارات إيديولوجية خاصة بكيتر وإنما استندت إلى نظرة جديدة وأسس نظرية للعرض الكلي تختلف اختلافا جذريا عن النظرية الكلاسيكية .

ومما سبق ، نستنتج أن كيتر له الفضل في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية النتيجة في قصور الطلب الكلي الفعال ولهذا تسمى البطالة قصور الطلب.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة لسوق العمل والبطالة:

ظهر عدد من النظريات الحديثة تناولت النظريات السابقة بالتطوير والتعديل من خلال إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسير تلك الظواهر الحديثة، ولعل من أهم هذه النظريات[1]:

- نظرية اختلال التوازن (الفقرة الأولى)
- النظرية النقدية (الفقرة الثانية)
- نظرية البحث عن العمل (الفقرة الثالثة)
- نظرية تجزئة سوق العمل (الفقرة الرابعة)
- نظرية راس المال البشري (الفقرة الخامسة)

نظرية اختلال التوازن:

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادي الفرنسي E.MALINVAUD. كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الناعية خلال فترة السبعينات ، ويرتكز تحليله للبطالة على سوقين اثنين هما : سوق العمل وسوق السلع ، وتبني هذه النظرية فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير ، ويرجع ذلك إلى عجزها عن التغيير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود ، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة الاختلال متمثلة في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب ، مما يقود إلى البطالة الإجبارية ، ولا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطارية في إطار دراسة سوق العمل، وإنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع ، إذ يمكن أن تنتج عنه نوعين من البطالة هما[2]:

[1] بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر، مذكرة ماجستير، الجزائر، ،2011، ص85.

[2] د. دانيال أرلوند. ترجمة د. عبد الأمير شمس الدين ، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، بيروت، لبنان ،1992، ص 207-209.

النوع الأول:

يتميز بوجود فائض عن عرض العمل عن طريق الطلب عليه، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكنه، وهو ما يتطابق مع التحليل الكيتري.

النوع الثاني: في هذه الحالة تقترن في سوق العمل بوجود نقص في المعرضون للسلع عن الطلب عليها، وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات، وهو ما يتطابق والتحليل الكلاسيكي.

والجديد في هذه النظرية، استخدامها لنفس إطار التحليل في تفسير كل من البطالة الكلاسيكية والبطالة الكيترية ، وهذا يعني أن نوع البطالة وأسبابها ليست ن الثوابت في أي نظام اقتصادي، ، وإنما يتوقف الأمر يتوقف الأمر على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة ، فمثلا ترجع البطالة – غير الاحتكاكية – في الدول المتقدمة إلى سبب واحد في الحالتين وهو انخفاض مستوى الإنتاج ، ويعود ذاك إلى في معدل ربحية الاستثمارات وفقا للنظرية الكلاسيكية ، أما سببه وفقا للنظرية الكيرتية فهو عدم كفاية الطلب الكلي.

وعلى الرغم من القبول المنطقي لهذه النظرية في تفسير البطالة ، إلا أنه يوجد إليها عديدا من الانتقادات أهمها[1]:

1-أنها تقتصر على تحليل البطالة في الفترة القصيرة فقط، ولا توضح أسبابها واستمرارها في الأجل الطويل.

[1] د. علي عبد الوهاب نجا ، ص34 ، نقلا عن ياسين محمود فؤاد ، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر ، جامعة الإسكندرية،ص28.

2- افتراض تجانس عنصر العمل ، الأمر الذي يعني إما ت تكون البطالة كيترية أو كلاسيكية ، وهذا لا يعكس الواقع، حيث توجد أنواع مختلفة من عنصر العمل ، ومن ثم يمكن أن يتزامن نوعي البطالة معا، الأمر الذي يؤدي إلى تعارض الحل المقترح لعلاج البطالة الكيترية مع الحل المقترح لعلاج البطالة الكلاسيكية ، حيث أن السياسة الملائمة لعلاج البطالة الكلاسيكية ، حيث أن السياسة الملائمة لعلاج البطالة الكيترية هي سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو الأجور بهدف زيادة الاستهلاك ، ولكن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة حجم البطالة الكلاسيكية نظرا لتناقص معدل ربحية الاستثمارات بدلا من زيادتها، كما أن علاج البطالة الكلاسيكية يتم من خلال خفض الأجور، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض الدخول، ومن ثم الاستهلاك وبالتالي خفض الطلب الكلي ، مما يزيد من حدة البطالة الكيترية ، وبالتالي فإن هذه النظرية لا تقدم السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها لعلاج مشكلة البطالة نظرا لوجود النوعين من البطالة أنيا.

النظرية النقدية[1]:

يعتبر M.Eriedman.وأنصاره من مؤسسي المدرسة النقدية ، وما يجمع أنصار هذه النظرية هو الأهمية البارزة للنقود ودورها في الاقتصاد اليومي، حيث أن التقلبات التي تحدث في مستويات الدخل والناتج والتوظيف سواء بزيادة أو نقصان يكون سببها هو تغيرات عرض النقود.

وأرجعت هذه النظرية حدوث البطالة إلى عامل نقدية وعلاجها يتم وفق أدوات السياسة النقدية ، فمثلا تفرض أن البنك المركزي قام باتباع سياسة نقدية توسيعية (زيادة عرض النقود) وذلك بشراء سندات حيث يصبح الأفراد يملكون نقودا أكثر لبيعهم للسندات ، وبالتالي فإن انفاقهم على الأوراق المالية أو الأصول العينية مثل (العقارات ، الأراضي والخدمات) بساعد على زيادة الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ، وإذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى

[1] رمزي زكي ، تحليل لأخطار مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، مجلة عالم المعرفة ، العدد 226، الكويت،1998،ص390

أقل مستوى التوظيف الكامل فإن السياسة التوسيعية سوف تزيد من مستوى الإنتاج الحقيقي، وتقل البطالة بفضل تشغيل الطاقات العاطلة .

أما في حالة حدوث انكماش نقدي، حيث تفرض أن البنك قرر تخفيض عرض النقود لبيعه السندات للأفراد فغن الطلب الكلي سينخفض ، إلا أن الأسعار ربما لا تنخفض مباشرة، حيث لابد أن تمضي فترة معينة لكي يقتنع رجال الأعمال بأن هذا النخفاض حقيق وليس عابرا، كما أن العاطلين عن العمل لن تقتنعوا بهذا الانخفاض لذلك فربما يرفضون الأعمال التي تعرض عليهم مقابل أجر أقل اعتقادا بأنهم سيجدون عملا أفضل في الأجل القريب ، وهو الأمر الذي يمدد من فترة تعطلهم.

يعتبر النقديون أن البطالة في الدول الصناعية هي بطالة اختيارية ، ذلك بسبب رفض العمال للأجور الحقيقية المعروضة عليهم، وهناك من يترك عمله للالتحاق ببرنامج تدريبي (تكويني) للحصول على مؤهل يمكنه من الالتحاق بعمل أفضل ، وبالتالي فغن الزيادة في البطالة حسب .friedman قد تكون شيئا طبيعيا إذا كان يعني مزيدا من الثقة في العثور على عمل أحسن.

نظرية البحث عن العمل:

نشأت هذه النظرية بوصفها نتيجة لمحاولة استخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية وتحليلها، وتبني هذه النظرية على اساس إسقاط فرض المعرفة التامة، وهو فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل، ذلك أن هذه النظرية تؤكد صعوبة توفر المعلومات الكاملة عن سوق العمل ، الأمر الذي يترتب عليه زيادة درجة عدم التاكد عند اتخاذ القرارات ، مما يدفع الأفراد إلى السعي للتعرف على هذه المعلومات، وتتسم عملية البحث عن هذه المعلومات بسمتين أساسيتين :

تتمثل الأولى منهما في أنها عملية مكلفة ماديا لكل من العمال والمؤسسات ، حيث تتطلب نفقات تتعلق بالبحث والانتقال من قبل العاملين ، ونفقات إجراء الاختبارات من قبل رجال الأعمال.

وتتمثل الثانية منهما في أنها عملية تحتاج إلى وقت طويل ، وإلى تفرغ من قبل الأفراد لجمع هذه المعلومات وتستند هذه النظرية إلى هاتين السمتين في تفسير وجود كم هائل من المتعطلين جنبا إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة فضلا عن تفسير تباين الأجور المتعلقة بنفس فئات المهارة.

وطبقا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة المشاهدة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها.

ومن ثم فإنه وفقا لهذه النظرية ، فإن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة احتكاكية تعد سلوكا اختياريا، تنتج عن سعي العمال إلى الحصول على أجور أعلى وفرص عمل أكثر ملائمة ، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع لقوة العمل فيها بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة، ومن ناحية أخرى، فإن الرجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بالوظائف الشاغرة لبعض الوقت بدلا من شغلها بأول المتقدمين ، وذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر الملائمة لشغل الوظائف الشاغرة لديهم.

وبالتالي فإنه وفقا لهذه النظرية ، فإن الباحث عن العمل يستفيد من عملية البحث هذه ، حيث أنها تمكنه من الحصول على الوظيفة والأجر المناسبين .

وترتبط عملية البحث بنوعين من التكاليف وهي:

- الأولى: تتمثل في التكاليف المباشرة ، مثل : تكاليف إعلانات البحث عن الوظيفة ورسوم مكاتب التشغيل وتكاليف الانتقالات.
- أما الثانية فهي التكاليف غير المباشرة التي تتمثل في – تكلفة الفرصة البديلة- الأجر المضحى به خلال فترة التفرغ للبحث عن الوظيفة الملائمة.

وتوقف فترة البطالة – فترة البحث عن العمل- وفقا لهذا التحليل على الأجر الذي يتوقع الفرد أن يحصل علية نتيجة لتحسين معلوماته بأحوال سوق العمل، وعلى قدر الإعانة التي يحصل عليها

المتعطل ، وكذلك الظروف الاقتصادية في المجتمع ، حيث تزداد فترة البطالة هذه كلما زاد الأجر المتوقع الحصول عليه، وزاد مقدار الإعانة الذي يحصل عليها الفرد العاطل، وكذلك في فترات الرواج الاقتصادي – نظرا لثقة الأفراد في وجود عدد كاف من فرص العمل المتاحة – والعكس صحيح.

وقد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة ، والسبب في إطالتها بين فئة معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل ،وينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل ، حيث أنه نظرا لانعدام خبراتهم بسوق العمل، يزداد معدل تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات ، وبالتالي: يتسم هؤلاء الأفراد بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يرفع من معدل البطالة بينهم أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة.

وخلاصة ذلك أن هذه النظرية تفسر سبب البطالة بقصور المعلومات وعدم توافرها بدرجة كافية عن سوق العمل ، ولذا فإنها تمثل خطوة متقدمة عن النظريات التقليدية.

وبالرغم ما أضافته هذه النظرية عن تحليل سبب البطالة وتركزها بين فئات معينة دون الأخرى ، إلا أن ذلك شظل مشوبا بكثير من اجوه القصور .

ويوجد إلى هذه النظرية عديدا من الانتقادات أهمها:

1-عدم اتفاق هذه النظرية في تفسيرها للبطالة مع الواقع المساهد ذلك أنها ترجع سبب البطالة إلى رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل ، ومن ثم فغن هذه النظرية ترى أن البطالة اختيارية ، ولكن الواقعي العملي أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع بالدرجة الأولى إلى الاستغناء عن العمال من قبل رجال الأعمال ، ومن ثم فإن غالبية البطالة تكون إجبارية ليست اختيارية.

2-أوضحت العديد من الدراسات التطبيقية – خاصة في الدول المتقدمة ، أن الفرد يكون لديه قدرة أكبر في البحث عن فرصة العمل الأفضل حينما يكون موظفا وليس متعطلا ، كما توجد حالات انتقالات بين الوظائف بدون مرور الفرد بحالة بطالة.

3-من الصعب إرجاع الارتفاع المستمر للبطالة في أي مجتمع لمجرد رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن سوق العمل.

4-تعجز عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها في الأجل الطويل.

وقبل الانتهاء من هذا العرض الموجز لنظرية البحث عن العمل ، يمكن الإشارة إلى استنتاج مؤداه أن مجال تطبيق هذه النظرية على تفسير ظاهرة البطالة الاحتكاكية ، حيث أن هذه الظاهرة تتعلق بنوع من أنواع البطال الاختيارية.

نظرية تجزئة سوق العمل.

تبني هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل ، وهو أحد الفروض الأساسية في النظرية التقليدية .

وتهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة ، فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى.

وتفترض هذه النظرية وجود نوعين من الاسواق وفقا لمعيار درجة الاستقرار التي يتمتع بها سوق العمل هما:

سوق رئيسي وسوق ثانوي[1]، كما تفترض النظرية أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك والتحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين ، وذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف بكل منهما.

النوع الأول: السوق الرئيسي:

[1] تجدر الاشارة الى وجود نظريات اخرى لتجزئة سوق العمل،مثلا:الى سوق محلي و اخر اقليمي او دولي،و كذلك ريفي و حضري ،وسوق عمل ماهر و غير ماهر ،و الى سوق عمل في القطاع الخاص و القطاع العام .....الخ

فهو سوق المنشئات كبيرة الحجم التي تستخدم فنونا انتاجية كثيفة رأس المال بجانب عمالة على درجة عالية من المهارة ، وتعمل هذه المنشئات على الاحتفاظ بهم لما اكتسبوه من مهارات أثناء عملهم، ومن ثم يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل واجور أعلى وتتسم ظروف العمل بدرجة عالية من الاستقرار.

النوع الثاني: السوق الثانوي

فهو سوق المنشئات صغيرة لحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل، ويتسم هذا السوق بانخفاض الأجور ووجود ظروف غير مواتية للعمل ، فضلا عن تعرضه لدرجة أكبر من التقلبات لظروف نشاط الاقتصادي ومن ثم يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة، خاصة في ظل الافتقار إلى التشرعات التي تنظم هذا السوق رفي تنظيم هذا السوق.

وترجع أسباب هذه التجزئة إلى أسباب تاريخية تعزي إلى تطور النظام الرأس مالي في التنافس إلى الاحتكار ، أو إلى التغيرات التقنية ، حيث يتمتع السوق الرئيسي باستخدام فنون إنتاجية كثيفة استخدام رأس مال وعمالة ماهرة ، بينما يستخدم السوق الثانوي إنتاجية كثيفة استخدام العمل ، وأكثر عرضة للتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي.

ونود أن نشير إلى أن الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة إلى السوق الرئيسي يكون أكثر ارتفاعا في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية ومنه فإن معدل البطالة وطول فتراته عادة ما تكون أقل في الدول المتقدمة ، وأكثر في الدول النامية ، وذلك لأنه في الدول النامية يكون الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة إلى السوق الثانوي فيها أكبر مقارنة بنظرية في الدول المتقدمة.

نظرية الرأسمال البشري[1]:

تعتبر هذه النظرية من النظريات الجزئية المفسرة لسوق الشغل والتي تهتم بتحليل ظاهرتين في آن واحد هما: اختلاف الأجور وتطور البطالة، كما يمكن اعتبارها نظرية عرض للعمل بالنظر لكونها تهتم بجانب العارض للعمل فقط مهملة جانب الطلب عليه، إذ يرى الكثير من الاقتصاديين أنها امتداد للنظرية النيوكلاسيكية انطلاقا من المبادئ والفرضيات التي ترتكز عليها، والتي يمكن اختصارها في[2] :

- نفترض وجود علاقة بين المعارف المكتسبة والكفاءة المتحصل عليها والإنتاجية المفترض أن تحصل والتغيرات الإنتاجية على الأجور ، فمناصب الشغل الواجب إيجادها تعتمد بالأساس على نوعية وطبيعة رأس المال البشري في البلاد، فإذا ما لم يحصل توافق بين مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل فقد تحدث بطالة بنوعيها : بطالة هيكلية وبطالة احتكاكية.
- كل استثمار في رأس المال البشري يرفع من القدرات الإنتاجية للفرد
- كل استثمار في راس المال البشري يستلزم نفقات ومنه فغن الاستثمار لا يتحقق غلا إذا توقع الفرد أنه سيحصل من خلاله على ربح يعوضه نفقاته التي يفترض أن تكون نقدا.
- الطلب على التعليم مرتبط بمتطلبات المؤسسات ، مع ترك التنظيم والضبط للسوق.

يمكن عرض مقاربة رأس المال البشري في اتجاهين أساسيين :

1- نموذج الكسب عند منسر

يرجع الفضل في تطوير نظرية الرأسمال البشري التي راج تطبيقها في مجال قياس معدل العائد على راس المال البشري إلى مينسر الذي حاول فهم الدور الذي تلعبه القرارات باعتبارها سلوك اقتصادي رشيد في تفسير التفاوت المشاهد في الأجور وذلك على عكس نظرات توزيع الدخل التي تعتبر مثل هذا

[1] بومدين محمد امين ،مذكرة دكتوراه "اثر التحرير التجاري على سوق العمل في الجزائر " , 2016،ص 14 .

[2] دحماني محمد إدريوش ، صفحة 134 شهادة دكتوراه بعنوان إشكالية التشغيل في 2012,2013

السلوك خارجا عن نطاق التحليل ، حيث ركز منسر في نموذجه على قرارات الاستثمار في راس المال البشري بواسطة الأفراد ، وذلك باستبعاد كل القوى غير التنافسية التي يترتب عليها تفاوت في الدخول .

1-نموذج رأس المال البشري عند بيكر[1]:

لقد ركز بيكر في تحليله لظاهرة على دور المستوى التعليمي ، الذي يعتبر خاصية فردية من بين عدة خصائص والتي يمكن أن تلعب دورا في تفسير هذه الظاهرة ، حيث يرى في التعليم والتدريب والتكوين كمحددات أساسية للإنتاجية ، إذ أن رفع معدلات النمو المستدام لا يتم إلا من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمارات في الأصول الملموسة وغير الملموسة (مثل الابتكار والتعليم والتدريب) وهو ما يشكل مركزا لتحقيق أهداف رفع الإنتاجية ومستويات التشغيل على المدى الطويل.

[1] Jean Michel Cousineau , emploi et salaire , les presses de l'université de montréal 2010 p 102

المبحث الثالث : واقع سوق العمل في الجزائر .

المطلب الاول : دراسة احصائية لسوق العمل "التشغيل و البطالة " في الجزائر .

تسعى الجزائر جاهدة لخلق سوق عمل متوازن و كفئ , محاولة منها للوصول لمستوى التوظف الكامل و الذي يتطلب مستوى مرتفع من العمالة ما يتبعه انخفاض في مستوى البطالة . وفيما يلي دراسة احصائية لمختلف الفئات السكانية المشتغلة و البطالة خلال الفترة الممتدة من 2011 الى 2016 .

- جدول رقم 2-1: تطور مؤشرات سوق العمل من 2011 الى 2016 :

السنوات	2011	2012	2013	2014	2014	2015	2016	2016
الفترة المرجعية	سبتمبر	سبتمبر	سبتمبر	افريل	سبتمبر	سبتمبر	افريل	سبتمبر
معدل النشاط%	40,0	42,0	43,2	41,5	40,7	41,8	42,0	41,8
معدل العمالة %	36,0	37,4	39,0	37,5	36,4	37,1	37,8	37,4
معدل البطالة الاجمالي %	10,0	11,0	9,8	9,8	10,6	11,2	9,9	10,5
معدل البطالين الشباب (16- 24 سنة) %	22,4	27,5	24,8	24,8	25,2	29,9	24,7	26,7
معدل التشغيل %	26	27	28	27,1	26,0	26,4	26,9	26,4

- المصدر:مكتب الديوان الوطني للاحصائيات * المنطقة الجهوية,وهران*.

الشكل3-1: المؤشرات الاساسية لسوق العمل

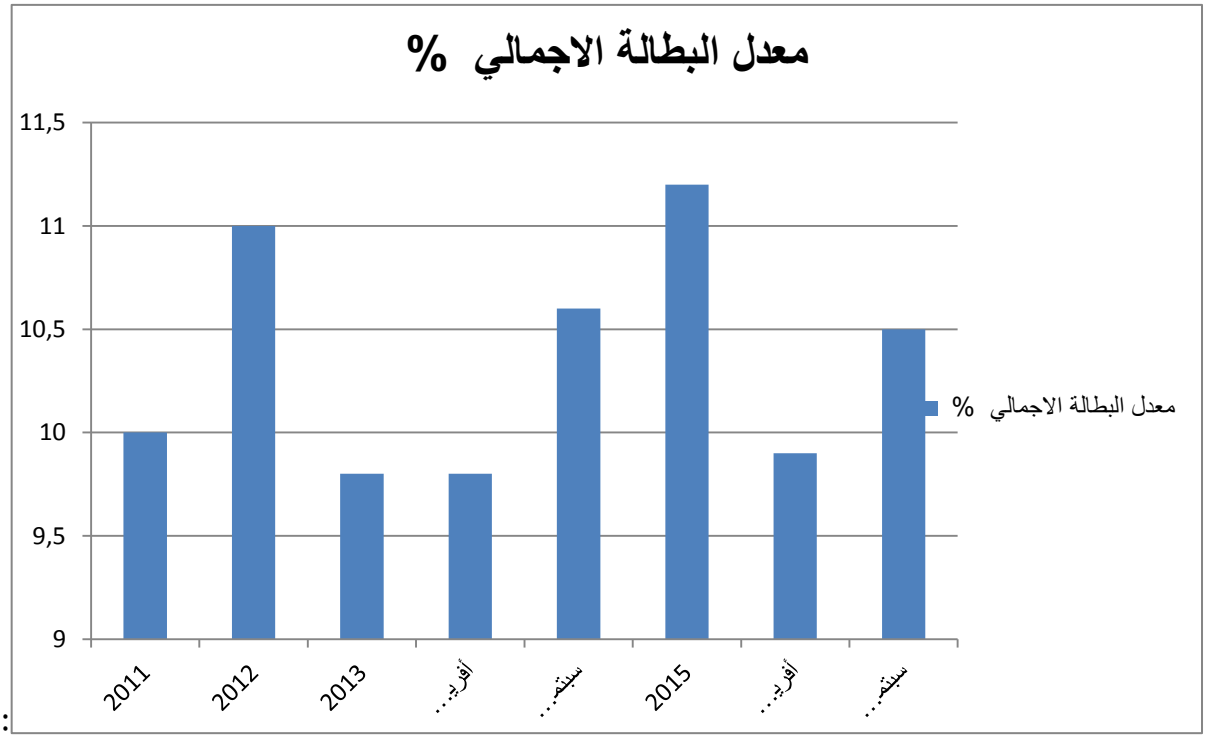

:

- من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

نلاحظ أن البطالة في الجزائر في تدبدب حيث نجد أنها تأخذ عدة مستويات ارتفاعا و انخفاضا في فترة محدودة و قصيرة لم تتعدى الخمس سنوات متراوحة مابين 9 و 10 بالمائة، و نرى أنها بلغت اعلى مستوياتها في السنتين 2012 و 2015 بمعدل 11 بالمائة لتنخفض لأدنى مستوياتها في السنتين 2013 و 2014 بمعدل 9 بالمائة.

- **الجدول 2-2: تطور السكان البطالين حسب النشاط الإقتصادي 2011-2016:**

السنوات	2011	2012	2013	2014		2015	2016
				أفريل	سبتمبر		
البطالين الفعلين	1 062 000	1 253 000	1 175 000	1 151 000	1 214 000	1 337 000	1 272 000
المستعدين للعمل	1 648 000	976 000	852 000	1 009 000	986 000	939 000	797 000
غير باحثين عن عمل	1 037 000	379 000	243 000	270 000	298 000	175 000	472 000
البطالين الذين عملوا سابقا	379 000	507 000	481 000	478 000	549 000	461 000	472 000

- المصدر:مكتب الديوان الوطني للاحصائيات * المنطقة الجهوية,وهران*.

الشكل 3-2: مدرج تكراري لمختلف فئات البطالين 2011-2016 :

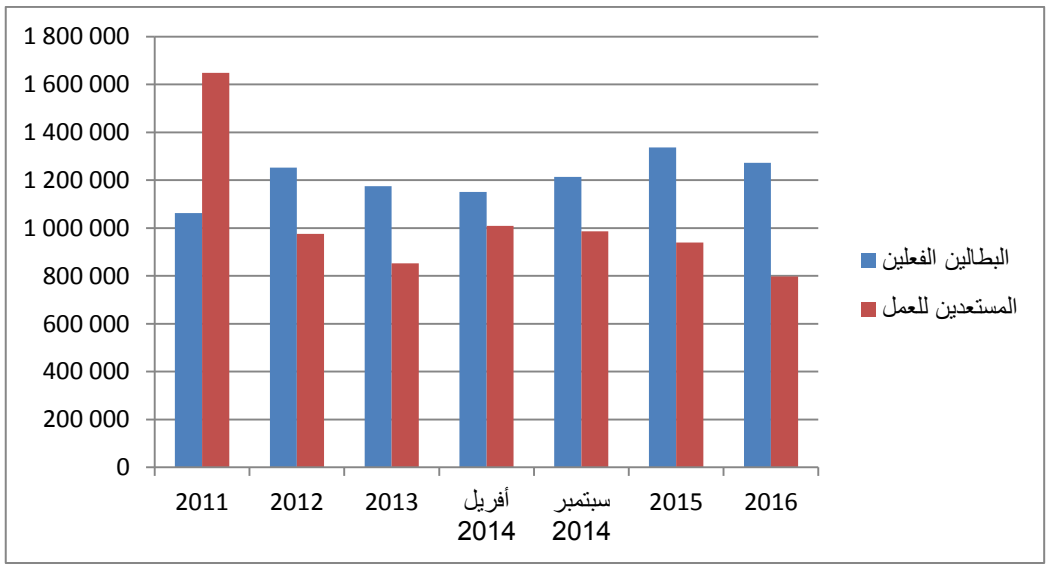

من اعداد الطالبة بالاعتماد على نشرات النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة في الثلاثي الرابع للسنوات ما بين 2011و 2016 –المديرية المكلفة بإحصائيات السكان والعمل.

نلاحظ ان في سنة 2011 كان عدد البطالين الفعليين في الجزائر اقل من عدد البطالين المستعدين للعمل الا ان الاوضاع تغيرت حيث نجد ان عدد البطالين الفعليين اصبح يفوق عدد البطالين المستعدين للعمل في السنوات الاربع الاخيرة حيث تراجع عددهم الى ما دون المليون في حين ارتفع عدد البطالين الفعلين الى ما يقارب المليون و النصف شخص .

جدول رقم 2-3 :توزيع السكان الناشطين و المشتغلين حسب القطاع الاقتصادي 2011-2016:

	2011	2012	2013	2014	2015	2016
السكان النشطين(*)	10 661	11 423	11 964	11 453	11 932	12 117
- الزراعة	1 034	912	1 141	899	917	1 455
- قطاعات اخرى	9 627	10 511	10 823	10 554	11 015	10 662
السكان المشتغلين فعليا(*)	9 599	10 170	10 788	10 239	10 594	10 845
- الزراعة	1 034	912	1 141	899	917	868
- قطاعات أخرى	8 565	9 258	9 647	9 340	9 677	6 615
- صناعة	1 367	1 335	1 407	1 290	1 377	1 464
- البناء والأشغال العمومية	1 595	1 663	1 791	1 826	1 776	1 898
- النقل والاتصالاتالتجارة والخدمات	5 603	6 260	6 449	6 224	6 524	6 460
السكان الباطلين(*)	1 063	1 253	1 175	1 214	1 338	1 272
نسبة البطالة	10.00	11.00	9.80	10.60	11.20	10.50

- المصدر:مكتب الديوان الوطني للاحصائيات * المنطقة الجهوية,وهران*.

-(*):بالملايين .

الشكل 3-3: مدرج السكان المشتغلين حسب النشاط 2011-2016:

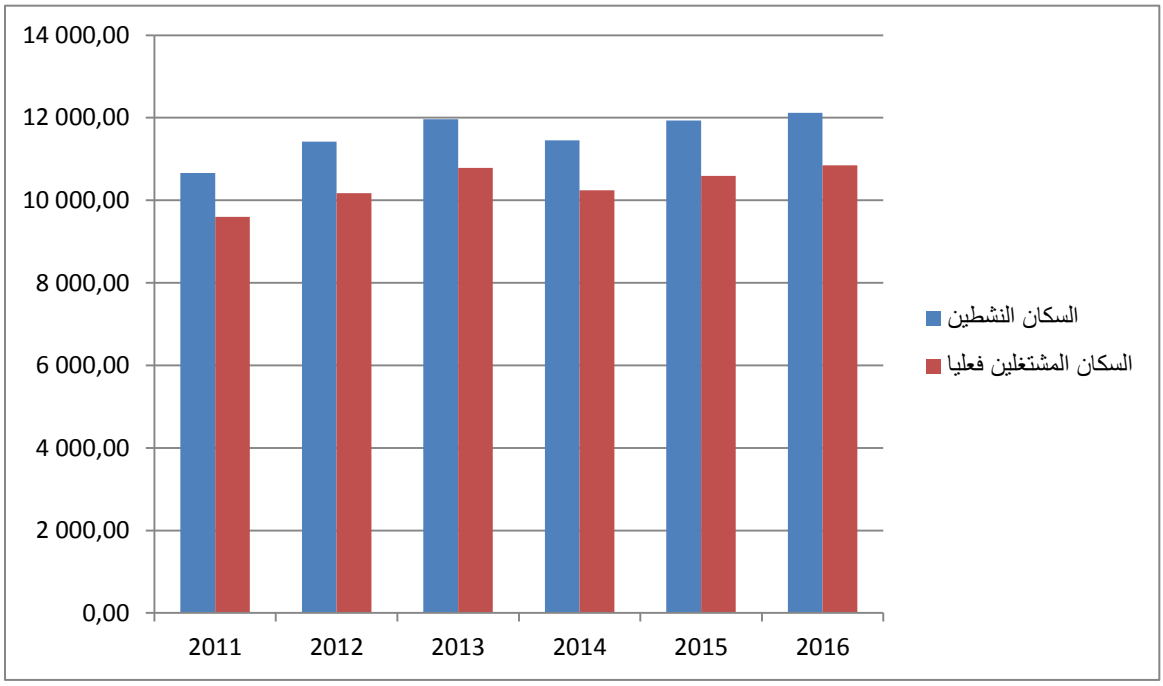

- من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق .

نرى ان معدل السكان المشتغلين فعليا وكذا معدل السكان النشطين في تزايد مستمر و لكن بخطوات بطيئة حيث نجد انه و في مدة 6 سنوات لم يتعدى العشرة ملايين بالنسبة للسكان المشتغلين فعليا و اما عن السكان النشطين فنجد عددهم تراوح ما بين 1000000 و 1200000 أي بارتفاع بقيمة قدرها مليونين في غضون الستة سنوات محل الدراسة .

جدول 2-4 :توزيع السكان المشتغلين حسب القطاع القانوني 2011-2016 :

		2011	2012	2013	2014		2015	2016
					أفريل	سبتمبر		
إجمالي العمالة	الخاص	5 756 000	5 816 000	6348000	6 228 500	6138400	6138520	6 490 000
	العام	3843000	4354000	4440000	4337500	4 100 600	4 455 480	4355000
إجمالي المشتغلين		9 599 000	10 170 000	10 788 000	10 566 000	10 239 000	10 594 000	10 845 000

من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشرات النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة في الثلاثي الرابع للسنوات ما بين 2011و 2016 –المديرية المكلفة بإحصائيات السكان والعمل

الشكل رقم 3-4:التمثيل البياني للمشتغلين حسب القطاع القانوني :

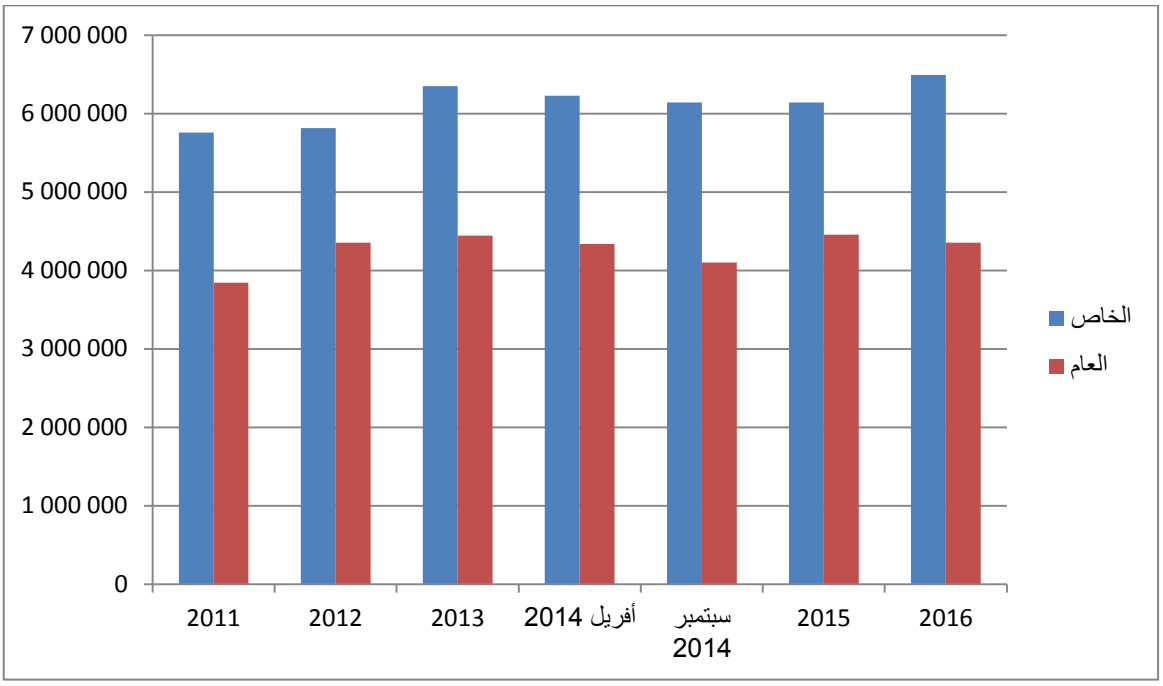

من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

نلاحظ ان وفي كل المجالات يحتل القطاع الخاص الصدارة و من الجدول اعلاه نجد ان مستوى العمالة في تزايد مستمرعلى مستوى الستة سنوات و بما يفوق ال 5000000 ليبلغ الذروة في سنة 2016 بمعدل 6 490000عامل ما يقابله 4 355000 عامل في القطاع الحكومي لنفس السنة .

خاتمة الفصل :

إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر ، ويبدو ذلك جليا من خلال البرامج والإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم ، و التي تهدف إلى ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ، التي تعتبر مجالا خصبا لجذب الاستثمارات الأجنبية ، خاصة في مجال الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، وأيضا في قطاع الخدمات ، والتي بدورها توفر مناصب عمل جد معتبرة.

لكن بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية كإستراتيجية للقضاء على البطالة في إطار استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، إلا أنه يظل دون مستوى الطموحات و القدرات التي تزخر بها الجزائر في شتى الميادين ، وخير دليل على ذلك هو عدم تجاوز نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية كنسبة من الناتج الوطني الخام معدل 12.3% سنة 2015 ، مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة نسبيا في حدود 12% سنة 2015 ، بالرغم من قوة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات التشغيل والبطالة.

تمهيد:

بعد عرض مختلف المفاهيم و النظريات المفسرة سواءا للاستثمار او سوق العمل من خلال الفصلين الماضيين ,و كذا متابعة المراحل التي مرا بها خلال السنوات الماضية وصولا لواقعهما الحالي في الجزائر. ارتاينا فحص العلاقة بين الاستثمار الأجنبي ,و مستوى العمالة في الجزائر. و لمعرفة الأثر الفعلي لهذه الاستثمارات على سوق العمل الجزائري سنقوم بإجراء دراسة قياسية، و التي اصبحت هذه الاخيرة تمثل مرجعا هاما و مساعدا لاستعمالها في المجال التحليلي و التنبؤي و في اتخاد القرارات الصائبة فيما يخص جميع المجالات الاقتصادية .

وعلى هذا الأساس لقد اخترنا استعمال دالة الإنتاج "كوب دو كلاس" لإيجاد العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية واليد العاملة ثم سنقوم بتحليل النتائج المتحصل عليها ومناقشتها من خلال الفصل الثالث.

المبحث الأول:مساهمة الاستثمار في خلق فرص العمل في الجزائر .

من اهم الاسباب التي تجعل الدول ترغب في جلب الاستثمارات الاجنبية هي مساهماتها الفعالة في خلق مناصب عمل و تشغيلها للعمالة المحلية و بالتالي مساهمة هده الاخيرة في حل العديد من الاقتصادية لهده الدول .

المطلب الأول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد الدول.

1-مساهمات الاستثمار المباشر في اقتصاديات الدول المضيفة: تتمثل مساهمات الاستثمار المباشر في اقتصاديات الدول المضيفة في[1]:

- مساهمة الاستثمارات المباشرة في تطوير التمويل: إن المساهمة الحقيقية للاستثمارات تكمن في تحويل الأصول المعنوية, إذ أن وجود الشركات الأجنبية يساعد لا محال في تطوير القطاع البنكي وهياكل تمويل الاستثمارات وكذلك تعبئة الموارد المحلية.

-مساهمات أخرى للاستثمار المباشر: تتمثل أهم المساهمات للاستثمار المباشر في أربع نقاط:

- عمليات الفروع تواكب تحويل التكنولوجيا، وذلك بوضع آلية متقدمة للإنتاج, ولكن أيضا لتسيير وتنظيم وحدات إنتاج الخدمات.
- الاستثمار المباشر لأجل إنتاج السلع والخدمات يواكب بصفة عامة خلق مناصب عمل.
- يعتبر عامل النمو لشركات المتعددة الجنسيات يحل محل الاستثمار المباشر التقليدي للعمليات خارج الدول لبعض الوظائف في إنتاج السلع والخدمات.
- حركة إعادة التموقع الصناعي, يثير المخاوف الكبرى للدول التجارية الأصلية, وتكون فرصة رائعة بالنسبة لاقتصاديات الجنوب.

[1]Charles Albert Michalet, « l'Investissement Direct: Capitaux ou Activités », le Budget au Marché, Op.cit, pp, 61/63.

المطلب الثاني : مساهمة الإستثمار في خلق فرص العمل

سنحاول إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل مقارنة بالمشاريع الإستثمارية الأخرى بالجزائر إنطلاقا من الجدول التالي:

الجدول (3-1):مساهمة الإستثمار في خلق فرص العمل خلال الفترة (2002-2015):

مشاريع الإستثمار	عدد المشاريع	%	مبلغ (بمليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
الإستثمارات المحلية	59.563	99%	9.100.521	79%	904.762	87%
الشراكة	395	0,58%	1.359.340	%10,91	82.702	%8
الإستثمار الأجنبي المباشر	281	%0,42	1.112.351	10,09%	46.552	5%
إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر	676	1%	2.471.691	%21	129.254	13%
المجموع العام	**60.239**	**100%**	**11.572.213**	**100%**	**1.034.016**	**100 %**

المصدر:الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار، الموقع الإلكتروني: www.andi.dz .

قدر عدد المشاريع لإجمالي للإستثمار الأجنبي المباشر بـ676 مشروع أي بمبلغ 2.471.691 (مليون دج) و بنسبة 21% من مجموع الإستثمار في الجزائر، وتتوزع هذه النسبة بين 10.91% للمشاريع الشراكة و10.09 %للإستثمار الأجنبي المباشر، في حين قدرت عدد مناصب العمل المستحدثة لإجمالي للإستثمار الأجنبي المباشر ب 129.254 منصب أي بنسبة 13%، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة الإستثمارات المحلية و التي قدرت بـ87%. من إجمالي المناصب، ويعود ذلك إلى توجه معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إقامة المشاريع في قطاع المحروقات وتجاهل القطاعات الأخرى.

المبحث الثاني: دراسة اثر الاستثمار على سوق العمل في الجزائر

المطلب الأول: النموذج النظري المستخدم للدراسة

ان محاولة دراسة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي على سوق العمل في الجزائر ،ينطلق من فهم طبيعة العلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى الناتج الداخلي، مخزون راس المال و مستوى الاستثمار الأجنبي .

النموذج الذي نريد بناءه يعتمد على الناتج الداخلي الخام و هو في الحقيقة دالة الانتاج العامة (كوب دو كلاس) . و التي تاخد بصيغة عامة :

$$Q = F(A^{y} .L^{\beta} . K^{\alpha})$$

Q:مستوى الإنتاج (الإنتاج الداخلي الخام)

A:التغير التكنولوجي

Lاليد العاملة

K:مخزون رأس المال

$(y/\beta/\alpha)$:تمثل مساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج .

من خلال دراستنا لدالة الإنتاج(كوب دو كلاس) نلاحظ أن هناك عدة متغيرات تؤثر في دالة الإنتاج وهي العمل و رأس المال، لذا نعبر عن الإنتاج بالناتج الداخلي الخام بالقيمة الحقيقية، حيث قمنا باستبدال A" التغير التكنولوجي" ب"الاستثمار الأجنبي المباشر" بحيث تصبح كما يلي :

$$A = F(IDE) = \frac{x + m}{pIB}$$

1-الانتاج :ان الحديث عن الانتاج ،يؤدي بنا للحديث عن لوغاريتم الناتج الداخلي الخام، الذي قمنا باستخدامه بالقيمة الحقيقية للناتج الداخلي الخام كتعبير عن سوق العمل و نرمز له بـ (LN PIB) .

2-مستوى الاستثمار الاجنبي المباشر :لوغاريتم مستوى الاستثمار الاجنبي المباشر و نرمز له بـ (LN IDE) .

3-العمل :يمثل لوغاريتم العمل و نرمز له بـ (LN L) .

4-مخزون رأس المال :لوغاريتم مخزون رأس المال و نرمز له بـ (LN K)

نضع:

Q=pIB

حيث تصبح المعادلة على النحو الآتي:

$$PIB_t = A_t^y . L_t^\beta . k_t^\alpha$$

بإدخال اللوغاريتم على أطراف المعادلة نجد:

$$Ln\,(PIB) = \left(A_t^y . L_t^\beta . k_t^\alpha\right) - - - -01$$

بقسمة أطراف المعادلة رقم 04 على B نجد:

$$Ln\,PIB_t = Ln\,A_t^y + Ln\,L_t^\beta + Ln\,k_t^\alpha - - - -02$$

$$Ln\,PIB_t = Y . Ln\,A_t^y + B . Ln\,L_t^\beta + \propto . Ln\,k_t^\alpha - - - -03$$

$$B\,Ln\,L_t = Ln\,PIB - YLn\,A - \propto Ln\,k_t - - - -04$$

بقسمة أطراف المعادلة رقم 04 على B نجد:

$$Ln\,L_t - \frac{1}{B}\ln PIB_t - \frac{Y}{B}Ln\,A_t - \propto/B\;\; Ln\,k_t$$

نضع:

$/B\propto Q_1=1/B$ $Q_2=-y/B$ $Q_3=-$

Q_0: يمثل الثابت

لدينا: A=IDE "تمثل الإستثمار الأجنبي المباشر "'

تصبح المعادلة بعد إدخال اللوغاريتم على الدالة على النحو التالي:

$$Ln\ L_t = Q_0 + Q_1 Ln\ PIB_t + Q_2 Ln\ IDE_t + Q_3\ Ln\ k_t + \varepsilon_t$$

دالة الإنتاج الكلاسيكية:

نقدر قياسيا خلال الفترة (1990-2012) دالة الإنتاج الكلاسيكية، وللقيام بالدراسة التطبيقية يحتاج البحث إلى العمل على المعطيات التالية:

اللوغاريتم الناتج الخام (LN PIB)، اللوغاريتم مخزون رأس المال (LN K)، واللوغاريتم العمل (LN L)، وإجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر (LN IDE)، والتي تمثل فيه إجمالي الصادرات والواردات على الناتج الداخلي الحقيقي تمثل توزيع العمال حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر، وتمثل (LN EXPO 1) مجموع صادرات السلع الرئيسية حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر وتمثل (LN INPO) مجموع واردات السلع الرئيسية حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة :

- لدراسة نموذجنا الرياضي استخدمنا عدة متغيرات و هي كالتالي :

1-**المتغير التابع :**

اليد العاملة"L": هي تعداد الأشخاص الذين يعملون أو الذين يبحثون عن عمل مدفوع الأجر في ذلك المجتمع من بداية مرحلة الشباب إلي سن التقاعد. لا يحتسب ضمن القوة العاملة الطلبة والمتقاعدين وربات البيوت والعاطلين (الذين لا يبحثون عن عمل) ونزلاء السجون.

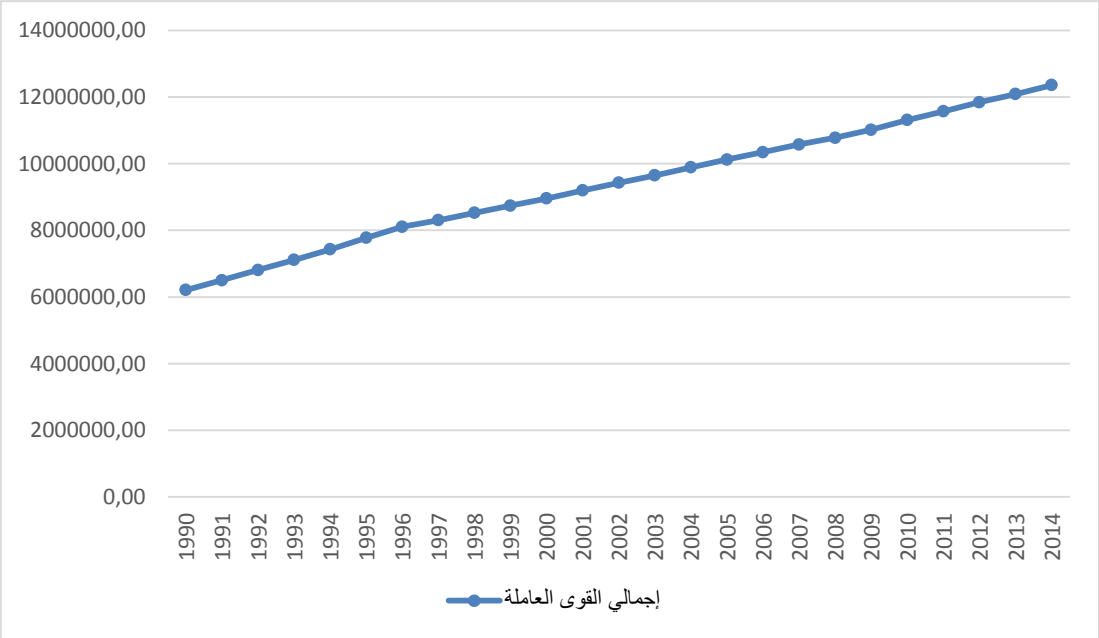

لقد كان معدل القوى العاملة في تزايد مستمر بشكل بطيئ طوال ال"25" سنة الماضية انطلاقا من اكثر من"ست مليون " مليون عامل سنة 1990 وصولا لما يفوق" الاثنا عشرة مليون" عامل سنة 2015. و يعود ذلك لقلة فرص العمل المعروضة بالاضافة لعزوف الأشخاص عن العمل بالظروف و الشروط الموجودة على مستوى سوق العمل.

2-**المتغيرات المستقلة**: لدينا المتغيرات التالية :

ا- مخزون رأس المال"K": يعبر عن تراكم طويل المدى من السلع الرأسمالية مثل المباني والآلات ووسائل النقل والثروة الحيوانية، وغيرها في فترة معينة من الزمن، كما يستخدم في الدراسات الاقتصادية الكلية من أجل تقدير الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

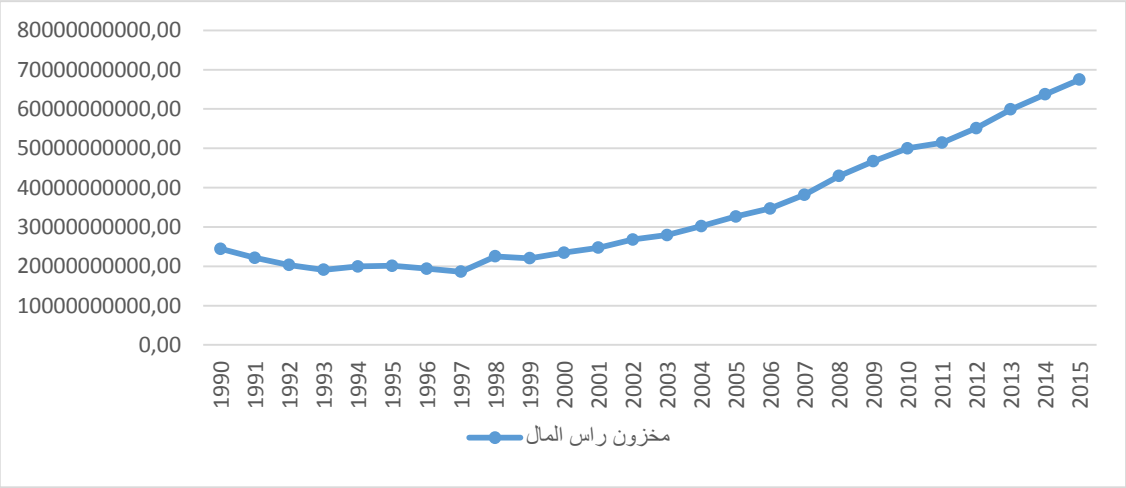

واجه مخزون راس المال تذبذبا طفيفا في معدله منذ 1990 حيث انخفض سنة 1997 الى ادنى مستوياته ليصل الى"18 مليار دولار" بعدما كان يفوق "24 مليار" سنة 1990 ،الا انه عاد للارتفاع تدريجيا الى غاية سنة 2015 حيث بلغ ذروته باقترابه من "70 مليار دولار".

ب-الناتج الداخلي الخام"PIB": و هو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أُنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما (بلد مثلا) خلال مدة زمنية محددة (سنة مثلا). كما أنه مؤشر لا يعبر على الرفاهية الاجتماعية ولا على الثروة الإجمالية.

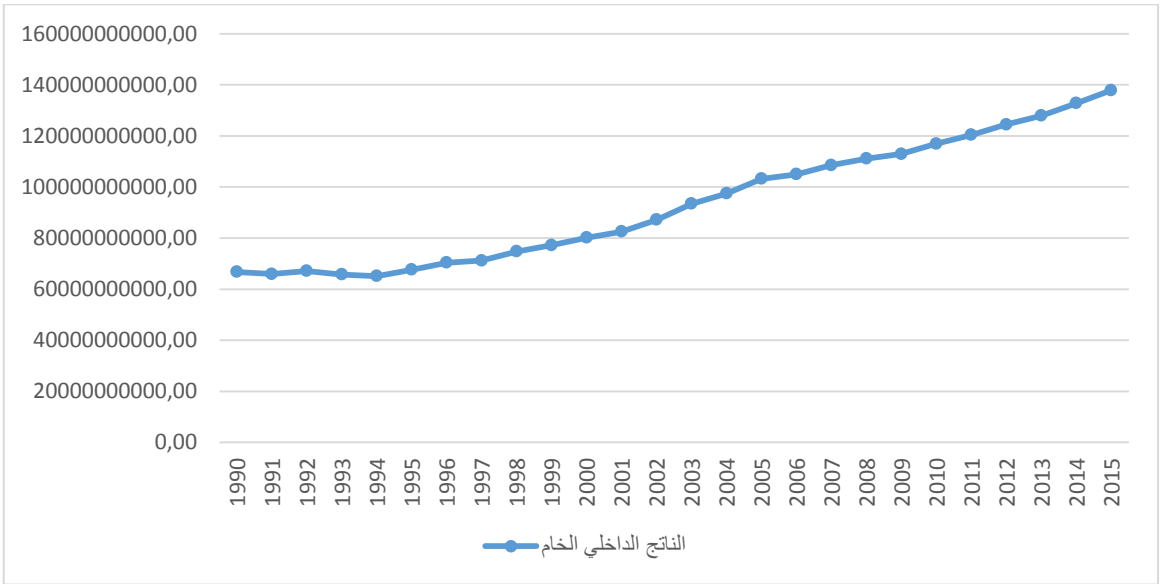

ظل الناتج الداخلي الخام مضطربا خلال الخمس سنوات من 1990 إلى 1995 صعودا و نزولا ما بين "65 و 67 مليار دولار" ليصل إلى "70 مليار" سنة 1997 حيث واصل ارتفاعه المتواصل ليصل إلى الذروة عام2015 بما يقارب "138 مليار دولار" .

ج-الاستثمار الاجنبي المباشر"IDE": يقصد به تحركات رؤوس الأموال الدولية التي تسعى لإنشاء أو تطوير أو الحفاظ على شركات أخرى تابعة أجنبية وممارسة السيطرة أو التأثير الكبير على إدارة الشركة الأجنبية

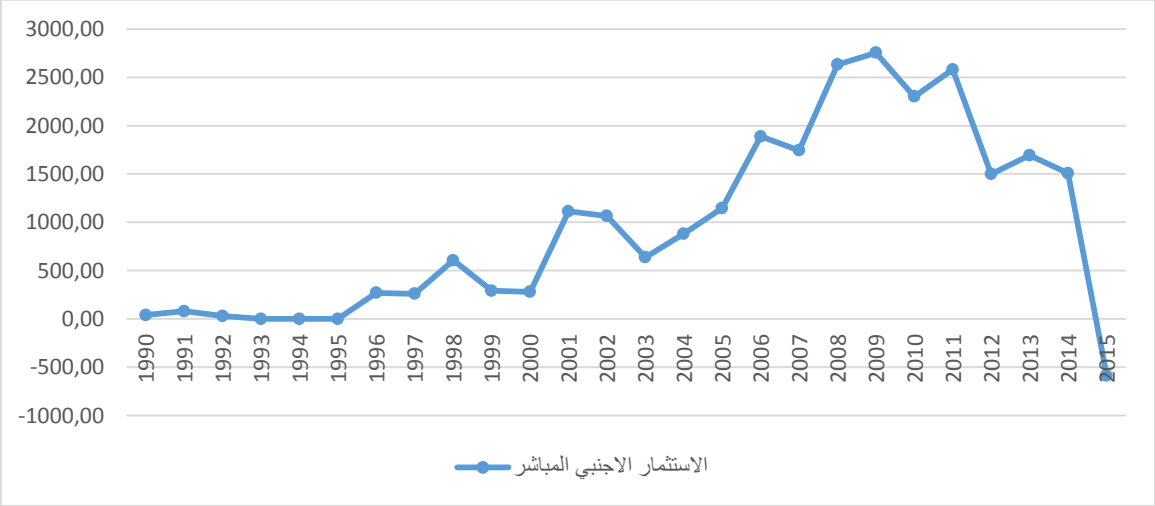

لم تحقق الجزائر فيما يخص الاستثمار الأجنبي أرقاما معتبرة في الخمسة و عشرين سنة الماضية حيث نرى أنها كانت جد ضئيلة لم تتعدى "80 مليار دولار " لتنعدم كليا حتى سنة 1995 لترتفع إلى"270 مليار دولار" سنة 1996 و تواصل بذلك ارتفاعها المهزوز و دون المستوى ، لتتخطى عتبة الألفين سنة 2008 لتبلغ ذروتها ب"2700 مليار دولار" سنة 2009 ثم تعود للتذبذب حتى بلغت "1506 مليار دولار " سنة 2014 لتنخفض و بشكل كبير الى ما دون الصفر ب "587.43 مليار دولار" سنة 2015 و هذا الامر الذي ارجعه الخبراء الى " خروج الاستثمارات الى الخارج بسبب سيطرة الجزائر على الحصة السوقية لشركة الاتصالات djezzy"، أي ان الاستثمارات الداخلية الموجهة للخارج اكبر من الاستثمارات الخارجية الموجهة للداخل .

د-صادرات السلع الرئيسية "X":

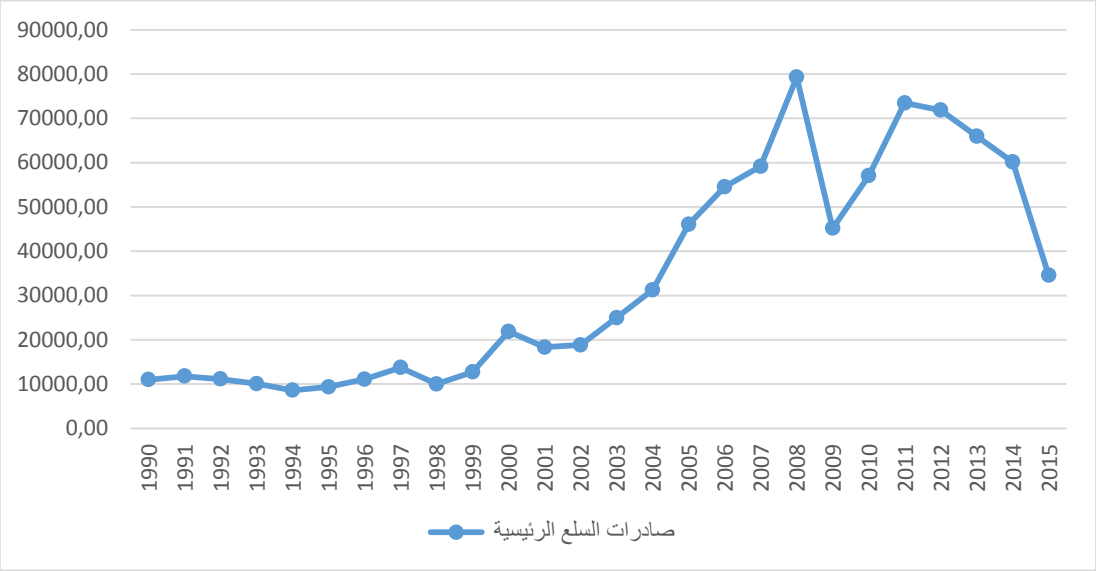

تعاني الجزائر من خلل دائم في ميزانها التجاري حيث تستورد اكثر مما تصدر باعتبارها سوق استهلاكي اكثر منه انتاجي. فنلاحظ ان صادراتها من السلع فاقت "11000 دولار" ابتداءا من سنة 1990 لتصل الى " 12740 دولار " سنة 1999 مواصلة ارتفاعها لتبلغ ذروتها سنة 2008 ب"79297.68 دولار" لتعود للتذبذب مباشرة من سنة 2009 لتنخفض وصولا ل"34564.33 دولار" سنة 2015 .

هـ-واردات من السلع الرئيسية "M":

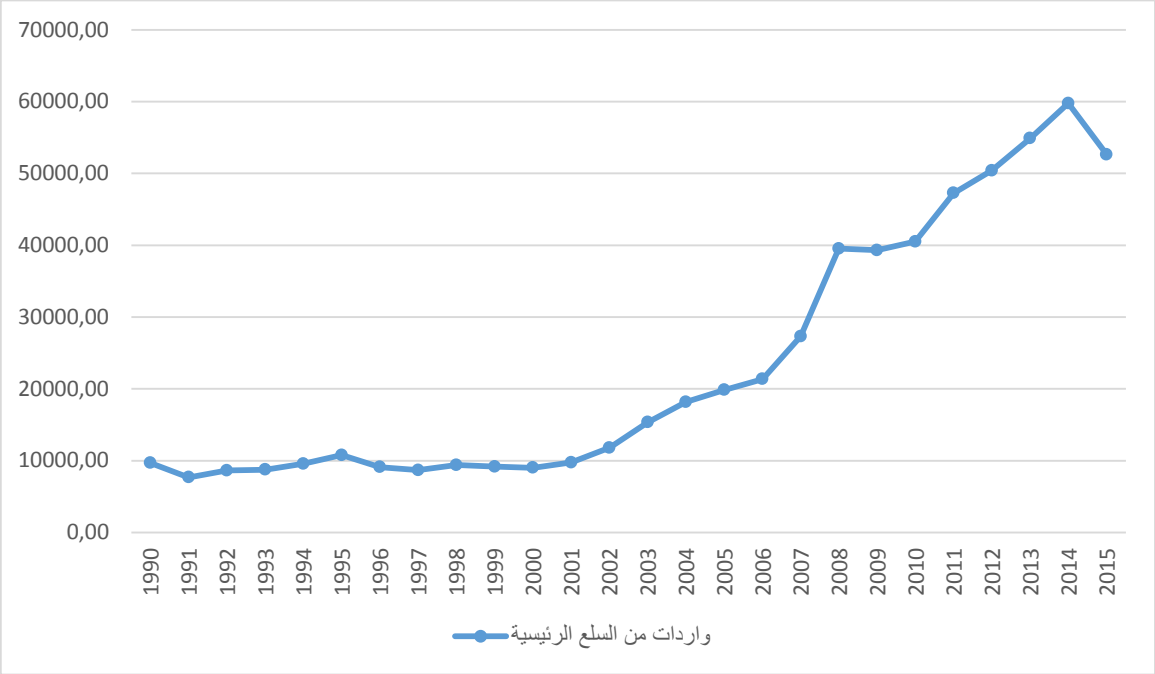

الاقتصاد الريعي للجزائر ادخلها في دائرة الاستيراد الدائم حيث تعتمد على الاستيراد بنسبة تفوق 93% . و نجد ان وارداتها من السلع كانت نوعا ما مستقرة من سنة 1990 الى غاية 2002 حيث شهدت ارتفاعا طفيفا لتستمر في التزايد لتصل الى ما يقارب "40000 مليون دولار" سنة 2008 لتعود للاستقرار الى غاية 2010 ثم ارتفعت لتصل الذروة سنة 2014 ب"59760 مليون دولار" لتنخفض لل"52626 مليون دولار " سنة 2015 .

المطلب الثالث: دراسة النموذج القياسي دراسة العلاقة

1-1 دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:

يمكن تعريف السلسلة الزمنية المستقرة كمايلى: "السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك السلسلة الزمنية التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، ولا يوجد فيها اتجاه لا بالزيادة أو بالنقصان [1]، كما يمكن تعريفها أيضا بأنها: "السلسلة الزمنية التي لا تحتوي لا على اتجاه عام ولا على المركبة الفصلية[2] ، أما التعريف الإحصائي للسلسلة الزمنية المستقرة "فهي السلسلة التي يكون متوسطها الحسابي وتباينها ثابت عبر الزمن ، أي أن:[3]

$$1) \; E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu \; \forall_t \forall_m$$

$$2) \; Var\,(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \delta^2 . \forall_t$$

$$3) \; Cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu) - (Y_{t+m} - \mu)] = \gamma_m$$

وتعتبر دراسة الإستقرارية أحد الشروط المهمة عند دراسة السلاسل الزمنية، لأن غياب الاستقرارية قد يسبب عدة مشاكل قياسية، وهى مشكلة الانحدار الخاطئ « Régression fallacieuse »، والتي تجعل معظم الاختبارات الإحصائية مضللة، بالرغم من ارتفاع مختلف المعاملات الإحصائية (R^2) معامل التحديد، والارتباط (T)، واختبار معنوية المعلمات المقدرة...)، والتي تجعل النموذج مقبول إحصائيا، ومن أجل تفادي ذلك يجب إرجاع الإستقرارية للسلاسل الزمنية الغير المستقرة

يمكن التمييز بين نوعين من المسارات، وذلك حسب ترتيب (Nelson plasser) سنة 1982.

[1] شرابي عبد العزيز ء طرق الإحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 30

[2] BOURBONNAIS. R« Econométrie » ed. DUNOD. Paris, 2002, pp.225-228.

[3] تومي صالح ، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،الطبعة الثانية، 1991، ص 173.

أ- المسار من النوع "TS": « Trend stationary »

تتكون السلسلة غير المستقرة (TS)، من مركبتين، الأولى عبارة عن دالة خطية بدلالة الزمن، في حين المركبة الثانية عبارة مركبة عشوائية (سلسلة التشويش الأبيض)، وهي مستقرة لتوقع رياضي منعدم.

لتكن لدينا سلسلة زمنية (yt) وليكن لدينا ε_t"انحراف السلسلة yt، بالنسبة للاتجاه المحدد وعليه المسار (TS) الخطي يكتب على الشكل التالي:

$$P(L).\varepsilon_t = \theta(L).U_tU_t \rightarrow i.i.d(O_i\sigma_u^2)$$

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1.t + \varepsilon_t \textbf{[1]}$$

حيث: α_1, α_0: ثوابت

θ (L), P(L) : معاملات التأخير

في حالة ما إذا كانت: $\varepsilon_t = U_t$ فإنه يمكن كتابة النموذج كما يلي:

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1.t + U_tU_t \rightarrow i.i.d(O_i, \theta_\mu^2)$$

$$\begin{cases} E\,(y_t) = \alpha_0 + \alpha_1.t + U_t\forall_t \\ Var\,(y_t) = \theta_\mu^2\forall_t \\ Cov\,(y_t; y_s) = 0 \qquad \forall_t; \forall S: t \neq S \end{cases}$$

ب – المسار من النوع "DS" : Differency stationary

وتسمى هذه السلاسل بسلاسل المسار العشوائي. "processus de marche aléatoire"، إذ تكون فيها علاقة الاتجاه غير واضحة وهي عبارة عن المسارات التي يمكن إرجاعها مستقرة باستعمال معامل الفروقات ويكتب المسار "DS" من الدرجة الأولى كما يلي:

$$y_t = \beta + y_{t-1} + \varepsilon_t \leftrightarrow \Delta y_t = \beta + \varepsilon_t$$

$$\varphi(L).\varepsilon_t = K(L).\mu_t U_t \rightarrow i.i.d(O_i, \theta_\mu^2)$$

يمثل معامل الفروق: $\Delta = (1 - L)$

متعدد الحدود: $K(L); \varphi(L)$

وكمثال بسيط للمسار (ΔS) الانتقال العشوائي مع $\varphi(L) = 1$ و $\varepsilon_t = U_t$

$$\Delta y_t = \beta + U_t$$

$$y_t = \beta + y_{t-1} + U_t U_t \rightarrow i.i.d(O_i, \theta_\mu^2)$$

2-1- اختيار الجدر الأحادي:(UNIT ROOT)

قبل المرور إلى اختبارات الجذر الأحادي، نقوم بكتابة المتغيرات على شكل اتجاه عام وعشوائي، فتكون كل سلسلة زمنية من الشكل التالي:

$$Y_{jt} = td_{jt} + Z_{jt} A_j(L) Z_{jt} = B_j(L) l_{jt} \qquad [2]$$

حيث: td_{jt} :تمثل الاتجاه العام *déterministe* للمتغيرة Y_{jt}

Z_{jt}: تمثل المركبة العشوائية *Stochastique* من الشكل $ARMA$.

e_{jt} : عبارة عن متغيرة تتبع التوزيع الطبيعي.

كما يمكن التعبير عن مركبة الاتجاه العام بالعلاقة التالية:

$$tdt = K + \sigma t$$

K, σ : شعاعان للثوابت من الحجم $(\mathrm{n}, 1)$

3-1 اختبار ديكي فولر"ADF"

طور العالم ديكي عام 1981 اختبارا لتحليل طبيعة وخصائص سلاسل زمنية أطلق عليها ADF والذي أصبح يعد من أكفأ الإختبارات لجدر الوحدة محاولا تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عددا معينا من فروقات المتغير التابع $I(1)$.

- **إختبار الفرضيتين التاليتين:**

الفرضية العدمية ($\mathbf{H_0}$): يوجد جدر الوحدة و بالتالي سلسلة زمنية غير مستقرة و لا يصلح استخدامها للتقدير.

الفرضية البديلة ($\mathbf{H_1}$): لا يوجد جدر وحدة و بالتالي سلسلة زمنية مستقرة و يصلح استخدامها للتقدير

- باستعمال البرنامج الاقتصادي EVIEWS يتم إختبار DF عند القيمة المعنوية $\alpha = 5\%$ وبالتالي شرط الأستقرارية لا بد أن يكون متوفر من نفس الرتبة بالنسبة إلى كل متغيرات و ذلك على النحو التالي:

- – إذا كانت القيمة الإحصائية $prob$ المقدرة التي تخضع إلى توزيع طبيعي أقل من القيمة المعنوية عند يحال خطأً $\alpha = 5\%$ ، فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 و تقبل بالفرضية البديلة H_1 وبالتالي السلسلة ساكنة و إذا كانت أكبر من قيمة المعنوية فإنه لا يمكن رفض H_0 أي هناك جذر وحدة و بالتالي نقوم بإختبار الفرق الأول.

نتائج إختبار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج:

جدول(3-2):إختبار السلاسل الزمنية للمتغيرات المفسرة والمتغيرة عند (I_0):

المتغيرات	اختبارDF	
	DF PROB	القيمة المعنوية الحرجة 5%
PIB	1	0.05
K	1	0.05
L	1	0.05
IDE	0.26	0.05
M	0.99	0.05

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة باستخدام EVIEWS 8

جدول (3-3): اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المفسرة والمتغير التابع (I_1):

المتغيرات	اختبارDF	
	DF PROB	القيمة المعنوية الحرجة 5%
PIB	0.037	0.05
K	0.0014	0.05
L	0.000	0.05
IDE	0.0007	0.05
M	0.0059	0.05

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة باستخدام EVIEWS 8

من خلال الجدولين:

بالنسبة لاختبار DF المستوى $I_{(0)}$:

نلاحظ أن القيمة prob لكل من المتغيرات أكبر من القيمة المعنوية عند مجال الخطأ α=5% وبالتالي هناك جذور وحدة لكل من المتغيرات السابقة، إذن نقبل بفرضية العدم H_0 ونرفض H_1ومنه نستنتج أن السلاسل الزمنية للمتغيرات غير ساكنة عند المستوى $I_{(0)}$ و بالتالي ننتقل الى الاختبار الموالي.

-بالنسبة لاختبار DF المستوى $I_{(1)}$"الفروق أولى" :

هذا الاختبار أعطى قيم أقل من القيم المعنوية وبالتالي نرفض H_0ونقبل الفرضية البديلة H_1 وبالتالي تحقق شرط الاستقرارية عند مجال المجازفة α=5% وبالتالي يمكن استنتاج أن المتغيرات هي سلاسل زمنية ساكنة المستوى من الفرق الأول أي تحظى بالتكامل المشترك على الزمن البعيد.

$(L.K.IDE.PIB.M)$------- $I_{(1)}$

1) انحدار خطي متعدد:

يوضح الإنحدار المتعدد العلاقة الدالية بين متغير تابع وعدد من المتغيرات التفسيرية، ويستخدم في تقدير العلاقات الاقتصادية التي تنطوي على درجة كبيرة من التبسيط لأنه ينطوي على وجود نوع من الخطأ في التقدير والذي يسمى بالخطأ العشوائي(ε_t)[1]

بحيث يصبح لدينا النموذج الآتي:

والذي يمثل اليد العاملة بدلالة الناتج الداخلي الخام (PIB)، ومدى الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)، إلى جانب مخزون رأس المال(K) ، والواردات (M).

$$L=Q_0+Q_1PIB+Q_2\ IDE+Q_3\ K+Q_4\ M$$

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية،النظرية الاقتصادية الكلية ،الدار الجامعية للكتاب ،مصر1997 ، ص 253-256.

جدول (3) تقدير العمالة:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3130396.	469462.7	6.668039	0.0000
DK	0.000137	6.05E-05	2.257854	0.0359
DM	-26.14915	31.86417	-0.820644	0.4220
PIB	6.69E-05	5.91E-06	11.31571	0.0000
DIDE	15.50042	183.8002	0.084333	0.9337

R-squared	0.967603	Mean dependent var	9517104.
Adjusted R-squared	0.960783	S.D. dependent var	1728849.
S.E. of regression	342369.8	Akaike info criterion	28.50822
Sum squared resid	2.23E+12	Schwarz criterion	28.75365
Log likelihood	-337.0987	Hannan-Quinn criter.	28.57333
F-statistic	141.8693	Durbin-Watson stat	0.756591
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة باستخدام EVIEWS 8

التعليق على النموذج:

1. بالنسبة لمعامل الانحدار R^2 :

لقد بلغ المعامل R^2 96%، ما يعني ان نسبة 96% من التغير في اليد العاملة يمكن تفسيره او إرجاعه للتغير الحاصل في هذه المتغيرات .

2.بالنسبة لمعنوية معاملات النموذج :

ا-بالنسبة لمتغير راس المال K : لقد بلغ المعامل قيمة (0.000137) كما انه معنوي باحتمال قدره (0.035) و الذي هو اقل من مستوى المعنوية المقدر ب(0.05)، أي ان كلما زاد مخزون راس المال بنسبة 1% يؤثر في اليد العاملة بنسبة قدرها 0.000137% .

ب-بالنسبة لمتغير الواردات M: لقد بلغ قيمة (26.14-) ولكن هو غير معنوي باحتمال قدره (0.422) و الذي هو اعلى من مستوى المعنوية (0.05)،اي انه لا يوجد له تاثير في اليد العاملة .

ج-بالنسبة لمتغير PIB : و الذي بلغت قيمته (6.69) كما انه معنوي باحتمال قدره (0.000) و هو اقل من مستوى المعنوية (0.05)، أي انه لديه تاثير جد ضئيل على اليد العاملة .

د-بالنسبة لمتغير IDE : لقد بلغت قيمته (15.50) الا انه غير معنوي لان احتماله هو (0.933) و هو اكبر من مستوى المعنوية (0.05)، ما يعني انه لا يؤثر في اليد العاملة .

3-بالنسبة لمعنوية النموذج ككل:

نلاحظ ان قيمة الاحتمال (0.000) F-statistic هي اقل من مستوى المعنوية (0.05) ما يعني ان النموذج هو معنوي و بالتالي فهو مقبول للدراسة .

2) دراسة مشكل الارتباط الذاتي بين البواقي:

اختبار الفرضيتين:

- فرضية العدم(H_0): لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي ($\alpha<0.05$)

- الفرضية البديلة(H_1):يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي ($\alpha>0.05$)

الجدول (4): يمثل وجود ارتباط ذاتي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.732332	Prob. F(2,17)	0.0453
Obs*R-squared	7.322886	Prob. Chi-Square(2)	0.0257

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة باستخدام EVIEWS 8

التعليق:

نلاحظ من الجدول أن $\alpha<0.05$ أي $0.05 > 0.0453$ إذن نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل H_1 أي انه يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي

3) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

اختبار الفرضيتين:

- فرضية العدم (H_0): البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ($\alpha < 0.05$)

- الفرضية البديلة (H_1): البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي ($\alpha > 0.05$)

الشكل (1): التوزيع الطبيعي للبواقي

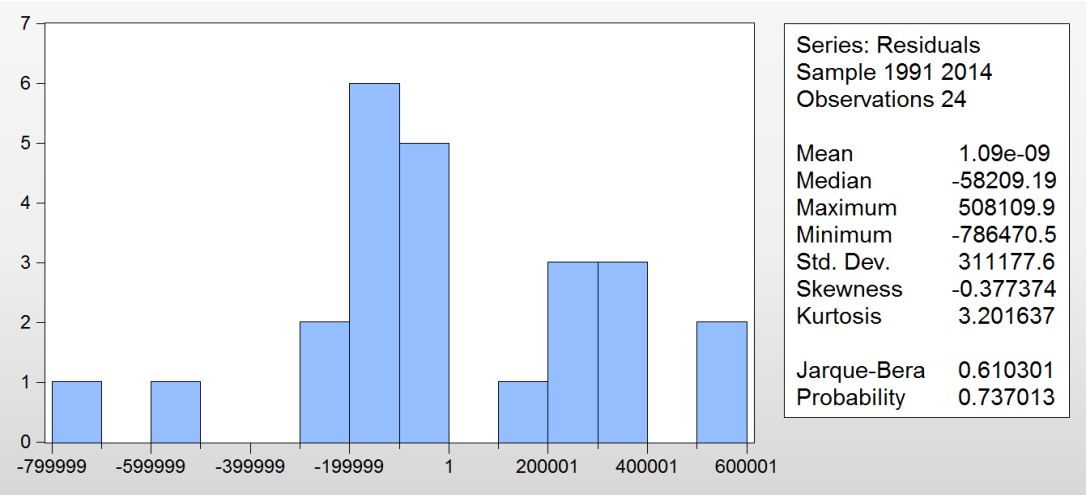

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة باستخدام EVIEWS 8

التعليق:

بما أن $\alpha > 0.05$ أي $0.05 < 0.73$ إذن نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل H_1 أي أن البواقي تتبع توزيع طبيعي.

4) اختبار ثبات تباين الأخطاء:

اختبار الفرضيتين:

- فرضية العدم (H_0):وجود ثبات تباين الأخطاء ($\alpha < 0.05$)

- الفرضية البديلة (H_1): عدم وجود ثبات تباين الأخطاء ($\alpha > 0.05$)

الجدول (5): اختبار ثبات تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	4.881201	Prob. F(1,21)	0.0384
Obs*R-squared	4.337806	Prob. Chi-Square(1)	0.0373

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة باستخدام EVIEWS 8

التعليق:

بما أن $\alpha<0.05$ أي 0.05 0.0384> إذن نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل H_1 وبالتالي عدم وجود ثبات لتباين الأخطاء

إختبار التكامل المشترك:

**بعد التأكد من الشرط المبدئي و الضروري لوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة والمتمثل في ضرورة استقرار السلاسل الزمنية عند نفس المستوى ،و هذا ما أكدته نتائج اختبارات جدر الوحدة لدينا بان جميع السلاسل الزمنية مستقرة لمتغيرات الدراسة مستقرة عند الدرجة الأولى. وهذا ما سيسمح لنا بالبحث عن إمكانية وجود علاقات توازنية بين هذه المتغيرات .

طريقة التكامل المشترك ذات المرحلتين " لكرانجل وانجل ":

قدمت هذه الطريقة سنة 1987 ويتمثل هذا الإختبار في خطوتين، أولا التحقق من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام أي نوع من اختبارات جذور الوحدة ، فإذا كانت ساكنة في مستواها الأصلي فهذا يعني آن المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا ، وبالتالي يتم تقديرها بإحدى الطرق الإحصائية العادية ، وفي حالة العكس فالمتغيرات متكاملة من درجات مختلفة ومنه عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات و بالتالي يتم استخدام الأساليب الإحصائية والاقتصادية الحديثة للحصول على الاستدلالات المطلوبة.

– للتأكد من وجود تكامل مشترك لابد من إتباع الخطوات الموضحة في التمثيل البياني الآتي:

اجراء اختبار أستقرارية السلاسل :

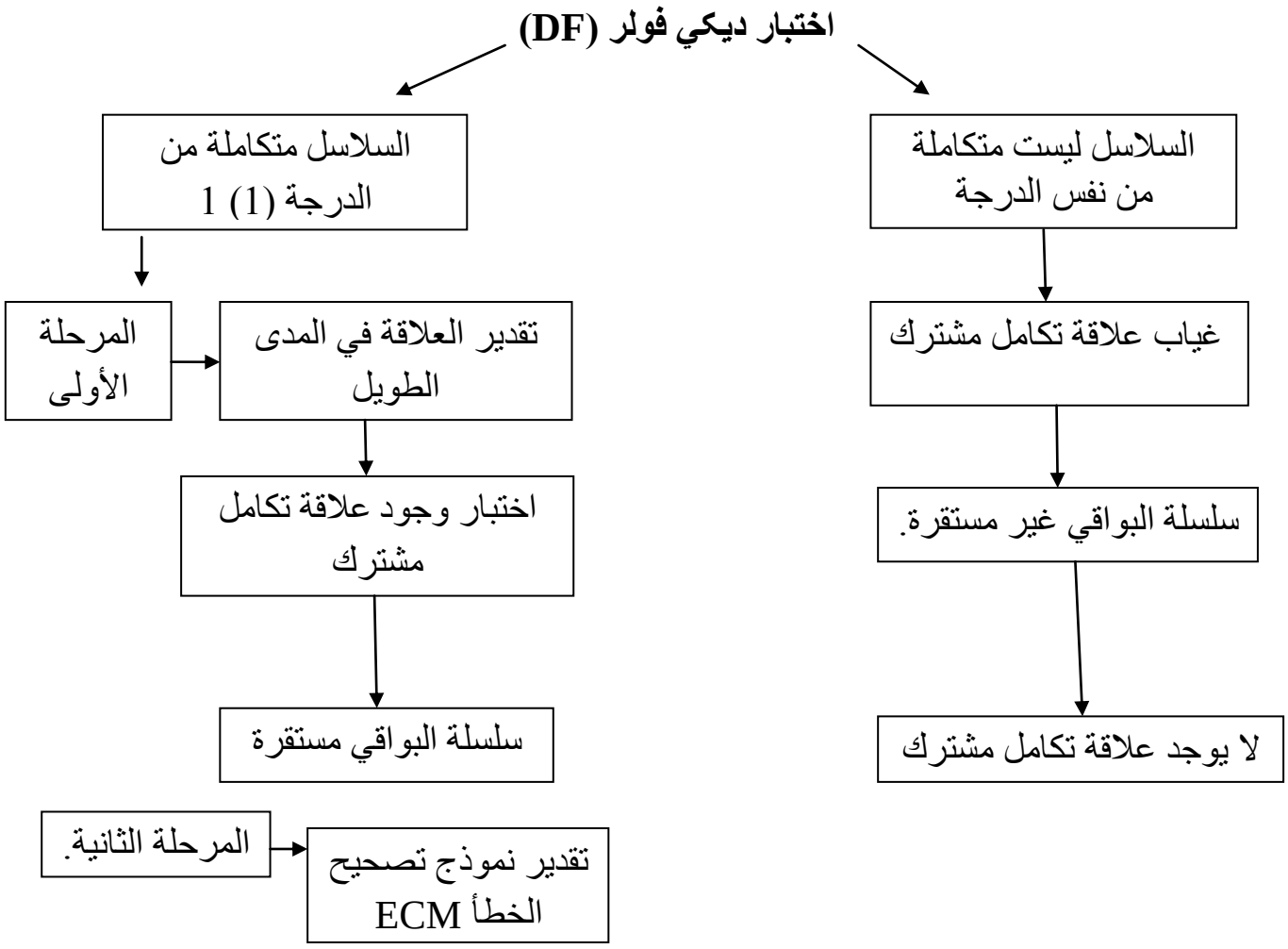

1. **دراسة الإستقرارية :**

بمان دراسة السلاسل الزمنية ساكنة المستوى من الفرق الأول أي أنها تحظى بالتكامل المتزامن على المدى البعيد و لهدا لابد ان تكون سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى.

2. **تقدير نموذج الانحدار المتعدد** :

لقد تم تقدير العلاقة و التي اتبثت عدم معنوية كل من الواردات m و الاستثمار الاجنبي المباشر IDE .

3. دراسة استقرارية بواقي معادلة الانحدار:

لابد في هذه المرحلة التأكد من أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى وفق للخطوات التالية :

***المرحلة الأولى** : إنشاء سلسلة البواقي لمعادلة الإنحدار.

***المرحلة الثانية** : دراسة الاستقرارية سلسلة البواقي لمعادلة الانحدار .

- تقدير نموذج تكامل المشترك عند بواقي معادلة الانحدار أن تكون مستقرة عند المستوى .

-و كانت نتائج دراسة الاستقرارية كالآتي :

الجدول (5):استقرارية سلسلة البواقي

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.464670	0.0014
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة باستخدام EVIEWS 8

تعليق:

بما أن $\alpha<0.05$ فإنه يوجد لدينا تكامل مشترك و منه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطئecm لتقدير نموذج العلاقة في المدى القصير.

*المرحلة الثلاثة:

- **تقدير نموذج العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM)**

1/ إنشاء سلاسل جديدة للفرق الأول بالنسبة لكامل المتغيرات

2/ نقوم بتقدير العلاقة

$$\Delta L = \alpha_1 \Delta\, PIB + \alpha_2\, \Delta\, IDE + \alpha_3\, \Delta\, K + \alpha_4\, \Delta\, L + \alpha_5\, \Delta\, M +$$

تقدير النموذج:

الجدول (6): تقدير اليد العاملة :

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DK	-8.63E-24	2.22E-23	-0.388562	0.7019
DM	-2.84E-17	1.32E-17	-2.154334	0.0443
DPIB	3.30E-23	1.65E-23	1.996386	0.0604
DIDE	1.000000	7.24E-17	1.38E+16	0.0000
E(-1)	-3.85E-20	1.16E-19	-0.330906	0.7443

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة باستخدام EVIEWS 8

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن كتابة معادلة اليد العاملة كالآتي:

$$\Delta L = 3.30\Delta\, PIB + 1.00\Delta\, IDE - 8.63\Delta\, K - 2.84\Delta\, M - 3.85E(-1)$$

التعليق على النموذج:

إن ظهور القيمة $e_{(t-1)}$ عند الفترة $(t-1)$في النموذج يدل على أن قيمة L (اليد العاملة) في المدى القصير لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في المدى الطويل، ولذلك فإنه في المدى القصير يكون هناك تصحيح جزئي لهذا الاختلال وهنا يمثل هذا المعامل حد تصحيح الخطأ مؤشر تعديل القيم الفعلية لـ L (اليد العاملة) باتجاه قيمته التوازنية في الفترة الأخيرة، لأن هذا المعامل $e_{(t-1)}$ يقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة $(t-1)$ التي يتم تصفيتها أو تعديلها في الفترة (t) باتجاه قيمتها

التوازنية ويتضح كذلك من نتائج التقدير أن نموذج تصحيح الخطأ أن قيمته معامل $e_{(t-1)}$ سالبة دليل على وجود علاقة توازنية في المدى الطويل.

بالرغم من ان قيمة معامل تصحيح الخطأ $e_{(t-1)}$ سالبة الا انها غير معنوية لان قيمة الاحتمال 0.74 و التي هي اكبر من القيمة المعنوية 0.05 مما يدل على عدم وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين L اليد العاملة مع كافة المتغيرات الأخرى (I,PIB,K,M,IDE) وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج من اختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل.

خاتمة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الأخير إلى كل ما يستلزم لتوضيح العلاقة الكاملة و التوازنية بين اليد العاملة "مستوى التشغيل" و بعض المتغيرات الاقتصادية، أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر بالاضافة لمخزون راس المال و واردات السلع الرئيسية لمختلف القطاعات الى جانب الناتج المحلي الخام .

وذلك خلال الفترة الممتدة بين (1990 _2015) باستخدام دالة الانتاج و برنامج EVIEWS8 للحصول على النماذج المطلوبة للدراسة . حتى نتوصل في الاخير الى وجود علاقة توازنية بين اليد العاملة و باقي المتغيرات الاقتصادية المستعملة سواءا، في المدى الطويل او المدى القصير.

خاتمة:

تظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كحل أساسي لإعطاء نوع من القوة للمؤسسات الوطنية في إطار الشراكة، وتنوع القطاعات الاقتصادية، وحتى أن التوقعات المستقبلية للاستثمارات الأجنبية على المستوى العالمي تشير إلى تعاظم حجم تدفقات هذا النوع من الاستثمارات على المدى القصير والمتوسط و حتى الطويل . وهذا ما زاد من اهتمام الدول به خاصة النامية باعتباره المنفذ الرئيسي لها للنهوض باقتصادها الوطني و الاعتماد على أثاره الايجابية في جلب رؤوس الأموال الخارجية ، و نقل التكنولوجيات ، و التقليل من مستوى البطالة و ذلك بخلق فرص عمل جديدة .

و باعتبار الجزائر من أكثر الدول اهتماما وسعيا وراء كل أشكال الاستثمارات الأجنبية سواء كانت مباشرة او في شكل مؤسسات صغيرة و متوسطة (PME) او فروع "شركات متعددة الجنسيات" فهي مازالت تواصل جهودها لجلب هذه الاستثمارات وذلك بالخضوع إلى متطلبات الاندماج في السوق العالمية وخاصة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى إلغاء الحواجز الجمركية على حركة السلع والخدمات والاهم على حركة رؤوس الأموال بين الدول.

ان سوق العمل بالجزائر و بشكل خاص يتميز بمجموعة من الخصائص التي يبدو البعض منها ايجابيا على عكس البعض الأخر. بالإضافة إلى انه يتميز بحداثة القانون و كذا كونه قانونا يميزه التعايش والتطور على أساس الواقع التنموي الذي يمر به الوضع الاقتصادي الجزائري .

كما سعت الجزائر ككل الدول الأخرى للحد أو التقليل من ظاهرة البطالة ومحاولة بذلك استيعاب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة النشيطة القادرة على العمل والراغبة فيه، وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين المشجعة على الاستثمار بتقديم جملة من الامتيازات والإعفاءات والضمانات للمستثمر الوطني والأجنبي على حد سواء،قصد تشجيع وتطوير الاستثمارات وبالتالي خلق مناصب الشغل.

ولدراسة اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على سوق العمل، تعتبر النماذج القياسية من بين النماذج الملائمة لدراسة علاقة من هذا النوع و اعتمدنا في هذه الدراسة على دالة الإنتاج والمعبر عنها بالناتج المحلي الخام و الاستثمار الأجنبي المباشر و مخزون رأس المال إلى جانب الواردات، وذلك باستعمال طريقة انجل و كرانجر، بحيث توصلنا إلى انه توجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسوق العمل في الجزائر .

نتائج الدراسة القياسية:

- توصلنا من خلال دراستنا إلى النتائج التالية :

1- ان اثر الواردات جاء سالبا و غير معنوي ما يعني أن ورادات الجزائر لا تساهم في زيادة حجم العمالة و خلق مناصب عمل جديدة و ذلك لراجع إلى نوعية السلع المستوردة حيث تعتمد الجزائر على نسبة 95% من وارداتها على السلع الاستهلاكية فقط دون الإنتاجية و هو ما يجعلها سوق استهلاكي أكثر منه إنتاجي و بالتالي قلة عرض العمل بسبب عدم وجود مؤسسات عاملة إنتاجية تحتاج لتوفر عمالة لديها .

2- إن اثر مخزون رأس المال كان موجبا و معنويا اي له تأثير ايجابي على الطلب على العمل في جميع القطاعات الاقتصادية في الجزائر .

3- اثر الاستثمار الأجنبي المباشر نجده موجبا و لكن غير معنوي حيث لم يكن له تأثير ايجابي على سوق العمل وبالتالي لم يساهم في زيادة عرض العمل أي في السنوات الأخيرة نجد نقص كبير في حجم العمالة والذي صاحبه زيادة معتبرة في معدل البطالة .

4- اثر الناتج المحلي الخام له تأثير ايجابي و معنوي إلا انه معنوي ما يعني وجود اثر ايجابي للناتج المحلي على مستوى التشغيل و لكن بنسبة قليلة جدا تكاد لا تظهر و بالتالي لا تحدث اثرا مهما وملحوظا يمكن احتسابه كأثر فعال في زيادة حجم اليد العاملة .

★ ومن هذه النتائج المحصل عليها في الدراسة التطبيقية توصلنا إلى ما يلي:

قبول صحة فرضية البحث والتي مفادها عدم وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر، حيث أكدت نتائج الدراسية القياسية إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين اليد العاملة والإستثمار الأجنبي ، وبالتالي لا وجود لعلاقة توازنية بين متغيرات الدراسة بالرغم من افتراض النظرية الاقتصادية لوجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسوق العمل إلا أن في الجزائر حصيلة الاستثمارات الأجنبية لا ترقى للمستوى المطلوب

- ومن هذه الآثار نستنتج ما يلي :

-ان الجزائر تمتلك مؤهلات وعناصر تنافسية جاذبة للاستثمار الأجنبي بكل أنواعه و إشكاله، ورغم أن هذا الاستثمار ما يزال يهتم بالقطاع النفطي كثيرا وله مساهمة محدودة في خلق فرص العمل وزيادة حجم العمالة المؤهلة إلا أن هناك آفاق واسعة أمامه في جميع القطاعات .

-بالرغم من القوانين المشجعة للاستثمار التي تبنتها الحكومة و كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لاستيعاب العدد الفائض من اليد العاملة النشيطة، تبقى مع ذلك نسبة البطالة في الجزائر مرتفعة .

-شح الاستثمارات الأجنبية بالجزائر "حيث لم تتعدى 80 مليون دولار" خلال خمس سنوات جعلها تعد تقارير تكشف فيها أن الاستثمارات الأجنبية بالجزائر تأثرت بانخفاض المستوى العام للاستثمار الأجنبي بدول شمال إفريقيا عموما. الا ان الخبراء ارجعوا هذا العزوف عن الاستثمار بها لأسباب أخرى داخلية كعدم توافر الرقابة و الضمانات للمستثمر الأجنبي ، عدم سهولة دخول وخروج الأموال ، البيروقراطية الإدارية ، صعوبة المعاملات و الإجراءات و كذا اعتماد أسلوب تقليدي في تحصيلها ،غياب التكنولوجية في جميع المجالات ، نقص الموارد البشرية و خاصة المؤهلة منها ،تخوف المستثمرين الأجانب من قاعدة (51-49) التي تضمن السيادة الإدارية للجزائر في اتخاذ القرارات، عدم كفاءة القوانين و وجود الثغرات فيها ...

-بالرغم من الآثار الايجابية الظاهرة و المضمونة و الفعالة للاستثمارات الأجنبية على سوق العمل فيما يخص رفع مستوى التشغيل إلا أنها في الجزائر حققت نتائج سلبية تماما حيث كان لها اثر قصير جدا في خفض مستوى البطالة و خلق مناصب العمل لتعود للارتفاع مجددا بمعدلات تدق ناقوس الخطر .

– إن الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم بطريقة بمباشرة في تخفيض معدلات البطالة خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة ،إلا أنها لم ترقى للمستوى المرغوب فيه لذلك لابد على الجزائر بذل المزيد من الجهود لتحسين مناخها الاستثماري، و ذلك قصد جذب اكبر عدد ممكن من مشروعات هذا النوع من الاستثمار لان هذا من شانه ان يخلق فرص شغل جديدة و كثيرة و من ثم المساهمة في كبح جماح مشكلة البطالة.

قائمة المصادر:

1. أحمد هني ، دروس للتحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993
2. الاستثمار الأجنبي المباشر بين الواقع والطموح، دراسة حالة الجزائر ، الموقع الالكتروني: WWW.nADAA.NET
3. بن طاجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر، مذكرة ماجستير، الجزلئر، 2011.
4. بومدين محمد أمين ،مذكرة دكتوراه "اثر التحرير التجاري على سوق العمل في الجزائر " , 2016
5. تومي صالح ، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية, 1991.
6. حسن هادي صالح , فرع المنطقة الغربية بالهيئة العامة لتشجيع الاستثمار و شؤون الخصخصة , 7 نوفمبر 2013
7. د. دانيال أرلوند . ترجمة د. عبد الأمير شمس الدين ، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، بيروت، لبنان ،1992.
8. د. علي عبد الوهاب نجا ، نقلا عن ياسين محمود فؤاد ، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر الجامعة, الإسكندرية, 2001.
9. د. محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 2004.
10. د. نزار سعد الدين العيسى و د. إبراهيم سليمان قطف /الاقتصاد الكلي –مبادئ وتطبيقات –دار حامد للنشر، 1999
11. دحماني محمد إدريوش ، شهادة دكتوراه بعنوان إشكالية التشغيل في 2012,2013
12. دور تطوير وتشجيع الاستثمارات في امتصاص البطالة ، الموقع الالكتروني، WWW.nADAA.NET
13. رمزي زكي ، تحليل لأخطار مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، مجلة عالم المعرفة ، العدد 226، الكويت،1998
14. سحنون فاروق ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2010/2009
15. سحنون فاروق ,مذكرة نيل شهادة ماجيستير ,جامعة سطيف، – دراسة حالة الجزائر- 2010

16. سيف هشام الفخري ، الاستثمار الدولي والمخاطر ، ماجستير سنة الأولى، جامعة حلب ، 2010.

17. شرابي عبد العزيز ء طرق الإحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000

18. طارق الحاج ، علم الإقتصاد ونظرياته، الطبعة رقم 1،دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع،1998

19. طارق الحاج، علم الاقتصاد و نظرياته ،دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 1998.

20. طاهر مرسي عطية, إدارة الأعمال الدولية, دار النهضة العربية, القاهرة, الطبعة الثانية, 2001.

21. عبد السلام أبو قحف, اقتصاديات الاستثمار الدولي, المكتب العربي الحديث, الإسكندرية, الطبعة الثانية, 1991

22. عبد السلام أبو قحف, نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة, مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, 2001.

23. عبد القادر محمد عبد القادر عطية،النظرية الاقتصادية الكلية ،الدار الجامعية للكتاب ،مصر1997 ،

24. عرفان تقني حسني،التمويل الدولي، دار المجدلاوي للنشر، عمان، طبعة الأولى، 1999

25. فليح حسن خلف، التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 .

26. قادري عبد العزيز، "الاستثمارات الدولية- التحكيم التجاري الدولي وضمان الاستثمارات "، دار هومة ،الجزائر،2004.

27. قانون رقم 277/63 الصادر في 1993/07/20 يتضمن قانون الاستثمار الجزائري رقم 53 ب 1963/08/02

28. قانون رقم 01/99 مؤرخ 1988/01/12 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية رقم 1988/13

29. كلية العلوم الاقتصاد وعلوم التسيير ، الجمعية العلمية "نادي الدراسات الاقتصادية " ملحقة الخروبة ، البريد الالكتروني cee.nada@caramail.com

30. لعبيدي عايدة عبير، بوخورس عبد الحميد، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر" مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة.

31. محمد شريف ألمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر،1994

32. محمد علي الليثي وآخرون ، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار الجامعية ، مصر ، سنة 1997 .

33. مصطفى سلمان وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2000

34. النجار فريد، نظريات التمويل ونماذج الاستثمار، وكالة أمراع التوزيع ، القاهرة والبورصات وهندسة المالية (98) مؤسسة شباب الإسكندرية،مصر ،1998

35. نعمة الله نجيب ابراهيم ،نظرية اقتصاد العمل ، الدار الجمعية للطباعة و النشر ،مصر ،1997

1. Arthuis patrick muet pirrealain , théories du chomage , economica , paris , 1995
2. BOURBONNAIS. R« Econométrie » ed. DUNOD. Paris, 2002
3. Bureau international du travail, la normalisation du travail , nouvelle serie 53, geneve , 1953
4. CHARLES ALBERT MICHALAT "l'investissent direct :capitaux ou activités» le budget au marché, algérie :ministre des finances , alpha édition 2004.
5. Concile national économique et sociale , évaluation des dispositifs d'emploi , (dossier annexes , 20 éme session plénière , Algérie , juin 2002
6. Jean Michel Cousineau , emploi et salaire , les presses de l'université de Montréal 2010
7. Maurice Durousset, la Mondialisation de l'Economie, France: Editions Ellipses, 1994
8. Office national des statistiques emploies et le chômage (données statistique n° 226, édition ONS , algérie 1995

ملحق رقم (1): اختبار LM لدراسة وجود ارتباط ذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	174.8373	Prob. F(2,19)	0.0000
Obs*R-squared	23.63673	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/17/17 Time: 18:09
Sample: 1991 2015
Included observations: 25
Presamplemissing value laggedresiduals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DK	1.29E-23	2.73E-24	4.719578	0.0001
DL	1.50E-17	7.62E-18	1.964441	0.0643
DM	-2.05E-17	1.35E-18	-15.17424	0.0000
DPIB	-1.31E-24	1.73E-24	-0.756987	0.4583
RESID(-1)	-0.011520	0.074084	-0.155498	0.8781
RESID(-2)	-0.160721	0.069501	-2.312497	0.0321

R-squared	0.945469	Meandependent var	-1.53E-14
Adjusted R-squared	0.931119	S.D. dependent var	6.48E-14
S.E. of regression	1.70E-14	Sumsquaredresid	5.49E-27
Durbin-Watson stat	2.257421		

ملحق رقم (2):اختبارARCHلثبات تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.238567	Prob. F(1,22)	0.6301
Obs*R-squared	0.257463	Prob. Chi-Square(1)	0.6119

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/17/17 Time: 18:11
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.01E-27	1.80E-27	2.224243	0.0367
RESID^2(-1)	0.124594	0.255089	0.488433	0.6301

R-squared	0.010728	Meandependent var	4.44E-27
Adjusted R-squared	-0.034239	S.D. dependent var	7.61E-27
S.E. of regression	7.74E-27	Sumsquaredresid	1.32E-51
F-statistic	0.238567	Durbin-Watson stat	1.672085
Prob(F-statistic)	0.630076		

ملحق رقم (3): اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة عند المستوى IDE

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.311453	0.6079
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IDE)
Method: Least Squares
Date: 05/17/17 Time: 18:32
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE(-1)	-0.171006	0.130395	-1.311453	0.2026
C	147.9596	176.8799	0.836498	0.4115

R-squared	0.069576	Mean dependent var	-25.09240
Adjusted R-squared	0.029123	S.D. dependent var	597.7189
S.E. of regression	588.9510	Akaike info criterion	15.67118
Sum squared resid	7977856.	Schwarz criterion	15.76869
Log likelihood	-193.8898	Hannan-Quinn criter.	15.69823
F-statistic	1.719909	Durbin-Watson stat	1.532715
Prob(F-statistic)	0.202646		

ملحق رقم (4): اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة عند الفروق الاولى IDE

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.583688	0.0141
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IDE,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/17 Time: 18:33
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IDE(-1))	-1.099901	0.306919	-3.583688	0.0017
C	-21.69925	128.4723	-0.168902	0.8674

R-squared	0.368593	Mean dependent var	-88.91833
Adjusted R-squared	0.339893	S.D. dependent var	766.3532
S.E. of regression	622.6389	Akaike info criterion	15.78547
Sum squared resid	8528942.	Schwarz criterion	15.88364
Log likelihood	-187.4256	Hannan-Quinn criter.	15.81151
F-statistic	12.84282	Durbin-Watson stat	1.485610
Prob(F-statistic)	0.001655		

ملحق رقم (5): اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة لدراسة إستقرار السلاسل الزمنية عند المستوى K

Null Hypothesis: K has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.429621	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(K)
Method: Least Squares
Date: 05/17/17 Time: 18:34
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
K(-1)	0.099637	0.022493	4.429621	0.0002
C	-1.53E+09	7.99E+08	-1.920147	0.0673

R-squared	0.460367	Mean dependent var	1.72E+09
Adjusted R-squared	0.436904	S.D. dependent var	2.08E+09
S.E. of regression	1.56E+09	Akaike info criterion	45.25555
Sum squared resid	5.63E+19	Schwarz criterion	45.35306
Log likelihood	-563.6944	Hannan-Quinn criter.	45.28259
F-statistic	19.62154	Durbin-Watson stat	1.345504
Prob(F-statistic)	0.000193		

الملحق رقم (6) اختبار ديكي فولر عند الفروق الاولى K

Null Hypothesis: D(K) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.285938	0.0014
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(K,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/17 Time: 18:36
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(K(-1))	-1.130734	0.213914	-5.285938	0.0000
C	-1.39E+09	6.35E+08	-2.190605	0.0399
@TREND("1990")	2.59E+08	63060256	4.102863	0.0005

R-squared	0.574185	Mean dependent var	2.50E+08
Adjusted R-squared	0.533631	S.D. dependent var	1.70E+09
S.E. of regression	1.16E+09	Akaike info criterion	44.70246
Sum squared resid	2.84E+19	Schwarz criterion	44.84971
Log likelihood	-533.4295	Hannan-Quinn criter.	44.74152
F-statistic	14.15858	Durbin-Watson stat	2.090042
Prob(F-statistic)	0.000128		

ملحق رقم (7): اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة عند المستوى L

Null Hypothesis: L has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.811451	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(L)
Method: Least Squares
Date: 05/17/17 Time: 18:37
Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
L(-1)	0.012812	0.004557	2.811451	0.0157
D(L(-1))	0.005731	0.184705	0.031029	0.9758
D(L(-2))	-0.076766	0.164038	-0.467977	0.6482
D(L(-3))	0.088727	0.163373	0.543093	0.5970
D(L(-4))	-0.106622	0.139703	-0.763204	0.4601
D(L(-5))	-0.002321	0.000561	-4.136655	0.0014
C	130373.3	69759.66	1.868892	0.0862

R-squared	0.742411	Mean dependent var	241110.0
Adjusted R-squared	0.613616	S.D. dependent var	32757.76
S.E. of regression	20362.16	Akaike info criterion	22.95805
Sum squared resid	4.98E+09	Schwarz criterion	23.30601
Log likelihood	-211.1015	Hannan-Quinn criter.	23.01694
F-statistic	5.764293	Durbin-Watson stat	1.629514
Prob(F-statistic)	0.004975		

ملحق رقم (8): اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة عند الفروق الأولى L

Null Hypothesis: D(L) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1286.051	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(L,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/17 Time: 18:38
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(L(-1))	-1.000969	0.000778	-1286.051	0.0000
C	252252.1	9042.797	27.89536	0.0000

R-squared	0.999987	Mean dependent var	2433595.
Adjusted R-squared	0.999987	S.D. dependent var	11679892
S.E. of regression	42598.01	Akaike info criterion	24.23994
Sum squared resid	3.81E+10	Schwarz criterion	24.33868
Log likelihood	-276.7594	Hannan-Quinn criter.	24.26478
F-statistic	1653927.	Durbin-Watson stat	0.906223
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (9): اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة عند المستوى M

Null Hypothesis: M has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.642077	0.9880
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M)
Method: Least Squares
Date: 05/17/17 Time: 18:39
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M(-1)	0.027493	0.042819	0.642077	0.5272
C	1106.673	1193.699	0.927096	0.3635

R-squared	0.017609	Mean dependent var	1717.910
Adjusted R-squared	-0.025104	S.D. dependent var	3556.584
S.E. of regression	3600.949	Akaike info criterion	19.29240
Sum squared resid	2.98E+08	Schwarz criterion	19.38991
Log likelihood	-239.1550	Hannan-Quinn criter.	19.31945
F-statistic	0.412263	Durbin-Watson stat	1.493609
Prob(F-statistic)	0.527171		

ملحق رقم (10): اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة عند الفروق الأولى M

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.429965	0.0198
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/17 Time: 18:40
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-0.824987	0.240523	-3.429965	0.0024
C	1507.419	887.0358	1.699389	0.1033

R-squared	0.348431	Mean dependent var	-214.2292
Adjusted R-squared	0.318814	S.D. dependent var	4341.136
S.E. of regression	3582.911	Akaike info criterion	19.28539
Sum squared resid	2.82E+08	Schwarz criterion	19.38357
Log likelihood	-229.4247	Hannan-Quinn criter.	19.31144
F-statistic	11.76466	Durbin-Watson stat	1.655638
Prob(F-statistic)	0.002394		

ملحق رقم (11): اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة عند المستوى PIB

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.234169	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 05/17/17 Time: 18:41
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	0.048004	0.014843	3.234169	0.0037
C	-1.57E+09	1.40E+09	-1.115904	0.2760

R-squared	0.312609	Mean dependent var	2.84E+09
Adjusted R-squared	0.282722	S.D. dependent var	1.95E+09
S.E. of regression	1.66E+09	Akaike info criterion	45.36941
Sum squared resid	6.30E+19	Schwarz criterion	45.46692
Log likelihood	-565.1176	Hannan-Quinn criter.	45.39645
F-statistic	10.45985	Durbin-Watson stat	1.324024
Prob(F-statistic)	0.003666		

ملحق رقم (12): اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة عند الفروق الأولى PIB

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.761074	0.0373
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/17 Time: 18:42
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.776900	0.206563	-3.761074	0.0011
C	7.81E+08	6.74E+08	1.158143	0.2598
@TREND("1990")	1.19E+08	56704757	2.090630	0.0489

R-squared	0.404628	Mean dependent var	2.44E+08
Adjusted R-squared	0.347925	S.D. dependent var	1.85E+09
S.E. of regression	1.49E+09	Akaike info criterion	45.20437
Sum squared resid	4.69E+19	Schwarz criterion	45.35163
Log likelihood	-539.4524	Hannan-Quinn criter.	45.24344
F-statistic	7.136018	Durbin-Watson stat	2.083437
Prob(F-statistic)	0.004318		

- **ملخص:**

يهتم هذا الموضوع بدراسة أثر الإستثمار الاجنبي المباشر على سوق العمل .حيث قمنا بدراسة اثر الاستثمار الاجنبي على سوق العمل في الجزائر في الفترة الممتدة من 1990-2016 باستخدام طريقة التكامل المشترك و دالة الانتاج ،والنتائج المتحصل عليها تبين عدم وجود علاقة توازنية على المديين الطويل والقصير بين اليد العاملة وبعض المتغيرات الإقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

الإستثمار الأجنبي المباشر، سوق العمل، الجزائر، التكامل المشترك.

Résumé :

Ce sujet traite d'une étude sur l'impact de l'investissement direct étranger sur le marché du travail Là où nous avons étudié l'impact de l'investissement direct étranger sur le marché du travail en Algerie durant la période « 1990-2016 », on utilisant « co-integration » et « la fonction de production ». et les résultats obtenus démontrent qu'il n'existe pas une relation d'équilibre sur le long et le court terme entre la main d'œuvre et certaines variables économiques.